المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | الحادي والتسعون والأربعمئة | كانون الثاني/يناير 2020

المحتويات

■ دراسات

□ **النازية والصهيونية: المشترك والمختلف** ..... مصعب بشير 7

إن مراجعة سريعة لممارسات الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة منذ عام 1948 حتى اليوم، التي كانت حافلة بالمجازر والإبادة والتهجير والطرد والعزل والتعذيب والتمييز العنصري، تجعل هذا الكيان وعقيدته الصهيونية شبيهاً في بعض أبعاده بالنازية. تحاول هذه الدراسة إجراء مقارنة بين الصهيونية والنازية، على مستوى المنشأ، والنصوص المؤسسة، والممارسة التنظيمية-الاجتماعية، بهدف إبراز أوجه الشبه بين النسقين الفكريين الصهيوني والنازي، مظهرة أن ما حدث في ألمانيا وبقية الأراضي التي احتلها النظام النازي بين عامي 1933 و1945، وما حدث ويحدث في فلسطين منذ أوائل القرن العشرين حتى الآن، هو عبارة عن نتائج لنسقين فكريين متماثلين جوهرياً.

□ **خصائص رأس المال الاجتماعي في فلسطين (ريف محافظة رام الله والبيرة نموذجاً)** ..... ضياء الدين شريتح 25

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة المتمثلة بالثقة بالأفراد، والثقة

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح مدير التحرير: فارس أبي صعب

بالمؤسسات العامة، والمشاركة الاجتماعية السياسية والمدنية والمهنية، والشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، والقيم والتوجهات المشتركة، والعمل الجماعي والتعاون. وقد أظهرت نتائج الدراسة استمرار حضور البنية الاجتماعية التقليدية في المجتمع الفلسطيني، وأن الثقة بين أفراد المجتمع هي ثقة خاصة لا تتعدى حدودها الأفراد في الجماعة التقليدية (كالعشيرة)، كما أظهرت أن رأس المال الاجتماعي هو الأساس لأي تقدم اقتصادي أو اجتماعي، فهو يمثل الأرض الخصبة لأي مجتمع، فإما يكون للتنمية والبناء وإما يكون الجانب المظلم منه الهدم والتخلف.

□ **الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية:**
حالة الجزائر ..... العربي العربي 44

كثرت الأدبيات حول النفط ودور عائداته الريعية كنعمة تساهم في تحقيق التنمية وبناء اقتصاد قوي، أو كنقمة تساهم في تعزيز هيمنة النظام الحاكم، وتؤسس لعلاقات زبونية تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي. تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك العلاقة الموجودة بين متغير الانتخابات وتقاسم الأدوار، وإكراهات الاستعصاء السياسي لتجسيد الممارسة الديمقراطية داخل الدول الريعية، معتمدة على مؤشِّر السلوك الانتخابي في الجزائر كدراسة حالة. وترى الدراسة أن وفرة العائدات النفطية تضمن الحاجات اللازمة للنخبة، وتعزِّزُ مؤسَّساتها الاستبدادية، وتقوِّي النظام وتمكِّنه من حماية نفسه، بشراء الولاءات ودفع المجتمع إلى النأي عن المطالبة بالحقوق السياسية، فتغدو حكومات غير شرعية، الانتخابات فيها مزوَّرةٌ وتغيب عنها الشفافية.

□ **اقتصاد الفقراء في جنوب لبنان:**
نموذج الأنشطة البيعية اللاشكلية ..... علي رضا كركي 61

يلجأ الفقراء في جنوب لبنان، كما في غيره من مجتمعات العالم الثالث، إلى ممارسة أنشطة اقتصادية لاشكلية تعمل بصورة غير مقوننة، توفر لهم الحد الأدنى من موارد العيش. وتمثل التجارة الجوّالة بالمنتجات الزراعية واحدة من أنشطة الاقتصاد اللاشكلي المعروفة في جنوب لبنان. وفي الممارسة يكتسب هذا النشاط سماته الخاصة، ويواجه العاملون فيه مشكلات متعددة، وهذا ما تحاول هذه الدراسة الإضاءة عليه وتحليله وفهم أهم مشكلاته وسماته، والعلاقة الاجتماعية التي تنشأ عنه. ترتكز الدراسة على تحليل أجوبة لعيِّنة من البائعين الزراعيين الجوالين في جنوب لبنان، وذلك وفق مقاربة سوسيولوجية معرفية لعملية البيع.

□ **الصراع حول الهوية وانعكاساته**
على السياسة الخارجية التركية ..... إبراهيم ميرغني محمد علي
سلطان منير الحارثي 76

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الصراع الداخلي على الهوية في تركيا وبين توجهات سياستها الخارجية؛ فقد ظلت تركيا الحديثة التي ولدت عقب الحرب العالمية الأولى تعاني صراعاً حول الهوية بين مجموعتين: الأولى تتمثل بالتيار القومي الذي أوجده مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك، والذي ينادي بقيام دولة تركية حديثة على النمط الأوروبي بعيداً من الماضي الحضاري العثماني؛ والثانية تتمثل بالتيارات المحافظة وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية، التي تصر على التمسك بالموروثات الثقافية للشعب التركي وعلى عدم تجاوز المحددات الجغرافية. وتخلص هذه الدراسة إلى أن مستقبل توجهات السياسة الخارجية التركية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج الصراع على الهوية بين القوى السياسية داخل تركيا.

□ **مدرسة فرانكفورت والاغتراب: ماركيوز نموذجاً** ..... خولة بوجنوي العربي حجام 101

عرفت الفلسفة الغربية المعاصرة اتجاهات فكرية نقدية متعددة اهتمت بالمشكلات التي يواجهها الإنسان في القرن العشرين، في ظل التطور التكنولوجي الذي شهدته المجتمعات الصناعية. ومن أشهر الفلاسفة الذين عالجوا هذه المشكلات هربرت ماركيوز، أحد أبرز رواد مدرسة فرانكفورت، الذي انصبَّت جهوده الفكرية على نقد هذه الصراعات والتناقضات الاجتماعية، وما أفرزته من مظاهر الاغتراب والتشيؤ التي عرفتها هذه المجتمعات الحداثية الغربية في ظل سيادة العقلانية، التي بدلاً من أن تساعد الإنسان على التحرر باتت أداة سيطرة كلية ليس على الطبيعة فقط وإنما على الإنسان نفسه أيضاً. فكيف تناول ماركيوز قضية الاغتراب الذي أفرزته الحضارة الصناعية في الغرب؟

■ مقالات وآراء

□ **دور المثقفين في تجديد الفكر العربي** ..... يوسف الحسن 122

□ **ويجيبون عن السؤال: فلسطين إلى أين؟** ..... منير شفيق 127

□ **هل كان الأصمعيّ المؤسس الأول للقومية العربيّة؟** ..... رجا عدنان 131

■ كتب وقراءات

□ **جماعات الضغط الإيرانية في أمريكا: الجذور والحضور وحدود التأثير**
(محمد محمود مهدي) ..... محمد أحمد محمود 141

□ **العولمة والثقافة ... المزيج الكوني**
(جان نيدرفين بيترس) ..... محمد حدوي 145

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 150

كتب عربية: أميركا والقوى الصاعدة: السياسة الأميركية تجاه دول بريكس في النظام العالمي؛ مقالة في الوجود: قراءة نقدية في «المقدمة» المالكية؛ نظام التفاهة؛ دروس شهرزاد

كتب أجنبية: Syria Between War and Painful Peace; History's Fools: The Pursuit of Idealism and the Revenge of Politics; Aiding and Abetting: U.S. Foreign Assistance and State Violence.

تقارير بحثية: Iran Is Losing Iraq's Tribe; From Confusion to Clarity: Three Pillars for Revitalizing the Palestinian National Movement; Conflict to Watch in 2020

■ الملف الإحصائي

□ **الصناعة في البلدان العربية: مؤشرات مختارة** ..... كابي الخوري 160

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: لوحة القدس «عيوننا إليك ترحل كل يوم» للفنان علي الجيزاوي.

النازية والصهيونية: المشترك والمختلف

مصعب بشير(*)

باحث من فلسطين.

إن إجراء المقارنة بين النازية والصهيونية ليس بلاغية خطابية. عندما لا يساءل الجنود الإسرائيليون عن إطلاقهم النار على الفلسطينيين لمجرد الشبهة ـ أو فعلياً قتل من ليس يهودياً[1]، وعندما يحصل المستوطنون بسهولة على السلاح ويستخدمونه ضد الفلسطينيين[2]، وعندما يمارس الفصل العنصري على الطرق وفي الأماكن العامة[3]، وعندما تسن قوانين تشرع وتمأسس العنصرية والتمييز والفصل العنصري واستخدام العنف ضد سكان فلسطين الأصليين، وعندما ترتكب المجازر في حق السكان المدنيين ويجبر هؤلاء على ترك بيوتهم وأراضيهم تحت إطلاق النار، وعندما يستخدم المدنيون والأطفال كدروع

(*) البريد الإلكتروني: mussaabbashir@yahoo.es.

(1) Itamar Eichner and Eli Senyor, «Cabinet Approves Tougher Punishments for Throwing Stones, Firebombs,» *Ynetnews*, 24/9/2015, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4703951,00.html> (accessed 30 July 2016), and «Security Cabinet Statement,» Prime Minister's Office, <http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Spokesman/Pages/spokeJerusalem240915.aspx> (accessed 30 July 2016).

(2) Chaim Levinson, «IDF Training Israeli Settlers Ahead of «Mass Disorder» Expected in September,» *Haaretz*, 30/8/2011, <http://www.haaretz.com/israel-news/idf-training-israeli-settlers-ahead-of-mass-disorder-expected-in-september-1.381421> (Accessed 30 July 2016), and Nigle Wilson, «Israel's Gun Policy: A Licence to Kill Palestinians,» Aljazeera, 19 November 2015, <http://www.aljazeera.com/news/2015/11/israel-gun-policy-licence-kill-palestinians-151119080409657.html> (Accessed 30 July 2016).

(3) «Apartheid Roads» (Ramallah, 2008), <https://www.ochaopt.org/documents/opt_prot_maan_apartheid_roads_dec_2008.pdf> (accessed 30 July 2016). «Typologies of Segregation,» Visualizing Palestine (March 2012), <http://visualizingpalestine.org/visuals/segregated-roads-west-bank> (accessed 30 July 2016).

بشرية[4]، وعندما تعسكر مناحي الحياة في «إسرائيل»، وعندما تقوم هذه الأخيرة باستخدام ممنهج للتعذيب في حق السجناء واستخدامهم للتجارب الطبية[5]، وبمعاملة جزء مهم من السكان الأصليين كفئران تجارب... إلخ.

إن إجراء مقارنة كهذه أمر واجب لكشف ماهية الصهيونية، والأوجب من ذلك هو عدم الانزلاق إلى الأحكام المسبقة والربط الميكانيكي بين النازية والصهيونية، والمحرقة والنكبة. فالمقارنة هنا لا ترمي إلى فرض مطابقة بين كل من النسقين الفكريين الصهيوني والنازي، وممارسات «نظام «إسرائيل» الصهيوني» و«الرايخ الثالث»، بل تهدف إلى إبراز المشترك بين النازية والصهيونية على مستوى الأصول والممارسات، وما يترتب عليه من مشروعية إدانة الصهيونية من منظور إدانة النازية نفسه.

تمثل الصهيونية الهوية الفكرية لدولة «إسرائيل»، وتياراً عنصرياً تغوّل على الهويات الثقافية والمنجمعية[6] لليهود، قبل أن ينقض على فلسطين وشعبها. الصهيونية نتاج «المسألة اليهودية» الأوروبية بامتياز؛ فهي داخلياً أحد إفرازات الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية الأوروبية التي أنبتت الفاشية والنازية، وخارجياً أحد أذرع التحرك الاستعماري الغربي الذي استهدف في جملة ما استهدف المنطقة العربية. الصهيونية هي عين طابع الممارسة الاستعمارية العنصرية الإسرائيلية. ولما كانت الأسس الفكرية للنازية موضع نقد وتفنيد ومحاربة فإن نظرة فاحصة للأسس نفسها تبيّن أن النازية والصهيونية وكثيراً من أوجه الفاشية مشربها واحد، وعليه فإن الصهيونية يجب أن توضع موضع نقد وتفنيد ومحاربة على كل صعيد، كما هي الحال مع النازية والفاشية.

وهكذا تعمد هذه الدراسة إلى إجراء المقارنة بين الصهيونية والنازية، ممثلتين بكل من «نظام «إسرائيل» الصهيوني» و«الرايخ الثالث»، على المستويات الآتية:

1 ـ المنشأ.

2 ـ النصوص المؤسسة.

3 ـ الممارسة التنظيمية ـ الاجتماعية.

---

(4) «Human Shields» Breaking the Silence, <http://www.breakingthesilence.org.il/testimonies/database/?ci=143> (accessed 30 July 2016), and «Palestinian Children Being Used As Human Shields,» Defence for Children International Palestine, <http://www.dci-palestine.org/palestinian_children_being_used_as_human_shields> (accessed 30 July 2016).

(5) «Torture of Palestinian Political Prisoners in Israeli Prisons,» (October 2003), p. 68, <http://www.addameer.org/files/Reports/torture-eng.pdf> (accessed 30 July 2016), and «Solitary Confinement of Prisoners and Detainees in Israeli Prisons,» (March 2016), p. 27, <http://www.phr.org.il/wp-content/uploads/2016/03/English-for-reporters.pdf> accessed 3 August 2016).

(6) المقابل العربي المنحوت لكلمة Community، والمنجمع Community يختلف عن المجتمع Society، فالأول عبارة عن تجمع لأناس تجمعهم سمات ثقافية أو دينية أو ظرف اقتصادي داخل الثاني (نحت الكلمة المترجم كمال أبو ديب).

وذلك بوعي تام بأن الصهيونية لم تقم بإبادة الملايين من البشر كما فعلت النازية التي خططت للإبادة الجماعية ونفذتها، وعي لا يغفل أفعال التطهير العرقي والمجازر المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني وأجزاء من الشعوب العربية في شرق المتوسط.

إن النازية والصهيونية وكثيراً من أوجه الفاشية مشربها واحد، وعليه فإن الصهيونية يجب أن توضع موضع نقد وتفنيد ومحاربة على كل صعيد، كما هي الحال مع النازية والفاشية.

في هذه الدراسة المقارنة يسعى الكاتب لإثبات أن فظيع ممارسات نظام «إسرائيل» الصهيوني ليس، ولم يكن، نتيجة مسلكية عملياتية وقائية منحرفة، بل نتيجة أسس فكرية صهيونية. لقد خضع اليهود لممارسات مشابهة ذات حجم أكبر، ممارسات حدثت كنتيجة لأسس فكرية، أسس فكرية نازية، ومن المفارقة أن الشعب الفلسطيني يتعرض للنوع عينه من الممارسات على يد نظام «إسرائيل» الصهيوني، ذلك النظام الذي يزعم أنه وريث معاناة اليهود عبر التاريخ.

علاوة على ذلك، يسعى الكاتب إلى إبراز أوجه الشبه بين النسقين الفكريين وإلى الإثبات المشفوع بالوقائع بأن ما حدث في ألمانيا وبقية الأراضي التي احتلها النظام النازي من 1933 إلى 1945، وما حدث ويحدث في فلسطين منذ أوائل القرن العشرين حتى الآن، عبارة عن نتائج لنسقين فكريين متماثلين جوهرياً ومعاديين للإنسانية ألا وهما: النازية والصهيونية؛ وذلك على أيدي نظامين عنصريين يتصرفان بنفس الأسلوب ولكن بوتيرتين مختلفتين ألا وهما: النظام النازي ونظام «إسرائيل» الصهيوني.

أولاً: المنشأ

1 ـ المشترك بين النازية والصهيونية

اتسم التحول المضطرب الذي شهدته أوروبا منذ الثورة الفرنسية في 1789 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في 1945، منذ تفكك التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الإقطاعية حتى تبلور التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الرأسمالية، ببروز المسائل القومية والدول القومية والأحزاب العمالية. ومن أتون فترة التحول تلك برز عدد من الحركات الرجعية الشوفينية القومية المتشددة. تركز هذه الدراسة على اثنتين منها: النازية والصهيونية.

ولدت الحركة النازية، وهي حركة عنصرية رجعية قومية تعتمد العنف والدعاية الشعبوية، في ألمانيا بعيد الحرب العالمية الأولى، في بلد مهزوم ومدمر اقتصادياً. ففي ظل «جمهورية فايمار»[7] نبتت العنصرية المنظمة على نمط النازية، مستفيدة، من جملة عوامل

(7) يقصد بها الجمهورية التي حلت محل الإمبراطورية الألمانية المهزومة في الحرب العالمية الثانية، وقد أعلنت الجمهورية عام 1919 في مدينة فايمار واستمرت حتى عام 1933 (الكاتب).

أخرى من الإصلاحات الديمقراطية الفضفاضة والحاجة الشعبية إلى انتعاش اقتصادي سريع ومن الإملاءات والأعباء التي فرضتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد والسيادة الألمانية.

لم تكن المنجمعات اليهودية في شرق أوروبا ووسطها بمنأى عما شهدته أوروبا إبان عصر الأنوار الذي ساد أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، إذ عمل كثير من اليهود على هدم جدران الغيتو الذي بات جزءاً من منظومة اجتماعية ـ اقتصادية عفّى عليها الزمن. تمثل «الهاسكالاه» مشاركة اليهود في تيار التنوير(تعني كلمة هاسكالاه 'השכלה' في اللغة العبرية: ثقافة، تعليم، بلوغ الذكاء أو استخدام العقل)، لقد أدت «الهاسكالاه»، من بين ما أدت إليه، إلى انفتاح الغيتو الهش على محيطه وبالتالي إلى اندماج اليهود في الوسط المحيط كما أدت إلى ظهور الصهيونية. لم تعد الصهيونية كونها موقفاً رجعياً لم يحظَ بدعم كبير داخل المنجمعات اليهودية؛ موقف استفاد من عنصرية المجتمعات الأوروبية وفي كثير من الأحيان تعاظم بسببها، وبسبب فقر أغلب اليهود، وبسبب مصالح الأنظمة الرأسمالية حديثة التأسيس التي كانت تعد العدة للانقضاض على الشرق الغني الضعيف. يُذكر ياكوف رابكن أن الصهيونية سارت في نفس درب التيارات القومية الأوروبية:

رغم عدم وجود أي ولاية قانونية أو دعم شعبي يخول الصهيونية تمثيل يهود العالم فهي استمرت في تطوير مخططاتها وعقد مؤتمراتها والعمل على نقل اليهود المضطهدين في أوروبا إلى فلسطين.

«... تقتدي الصهيونية بالتيارات القومية العضوية في وسط أوروبا وشرقها حيث سعى القوميون إلى إنشاء دول، وأرسوا الأسس القانونية والسياسية لدول باتت موجودة، فصار للارتباط بالخصائص الإقصائية للتيارات القومية الألمانية أو البولندية أو الأوكرانية أثر بعيد المدى على الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي»[8].

لم تكن النازية التيار الأساسي في المجتمع الألماني، وحتى عندما أمسك الحزب النازي بدفة الحكم تعيَّن عليه إقامة تحالف برلماني يعطيه أغلبية بسيطة إلى أن جاء انقلاب هتلر في عام 1933. الصهيونية أيضاً لم تكن التيار الأساسي في المنجمعات اليهودية، فقد كانت أقلية منبوذة من جانب التيارات اليهودية العلمانية والدينية على حد سواء، وهو ما يشهد عليه روبرت روكواي في مقاله على موقع المنظمة الصهيونية العالمية على الشبكة العنكبوتية:

(8) Yakov Rabkin, *A Threat from Within: A Century of Jewish Opposition to Zionism* (London; New York: Zed Books, 2006), 28.

(اقتباس ترجمه الكاتب).

«كانت الصهيونية وجهة نظر الأقلية من الشعب اليهودي. كانت تلهب الشباب، وفي نفس الوقت تقوّض سلطة الآباء الذين كانوا يحاولون البقاء. كانت الصهيونية مُنتقَدة من جانب القادة كما كانت تمثل تحدياً للقيادة التقليدية في منجمعات الشتات»[9].

رغم عدم وجود أي ولاية قانونية أو دعم شعبي يخول الصهيونية تمثيل يهود العالم فهي استمرت في تطوير مخططاتها وعقد مؤتمراتها والعمل على نقل اليهود المضطهدين في أوروبا إلى فلسطين. يصف المفكر الصهيوني زئيف شتيرنل الذهنية الصهيونية بهذه العبارات:

«لم يكن يعني تماهي أقلية من الشعب اليهودي مع الصهيونية خضوع الحركة الصهيونية للأغلبية، بل وجوب أن تقود الأقلية التيار في الاتجاه الصحيح»[10].

وفي ذلك تعبير عن الدلالات الضمنية لمقولة ثيودور هيرتزل الحالمة الصارمة الشهيرة في وصف المجهود الصهيوني:

«ليس الأمر أسطورة ما دامت لديكم الإرادة!»[11].

2 ـ في العلاقات بين الحركة الصهيونية والرايخ الثالث

أقام النظام النازي صلات وثيقة مع نظام موسوليني الفاشي في إيطاليا ونظام فرانكو الفاشي في إسبانيا؛ إذ أسهم التقارب الفكري في تسهيل التعاون والقبول المتبادل بين تلك الأنظمة، علاوة على وجود مصالح مشتركة بينها. ينطبق الأمر كذلك على وضع نظام «إسرائيل» الصهيوني الذي حافظ على علاقات متينة مع نظام الفصل العنصري البائد (الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا حتى آخر يوم في عمر هذا الأخير. وينطبق الأمر كذلك على الصفقة الآثمة التي أبرمها الصهاينة مع النازيين لإعطاء دفعة قوية لاقتصاديهما.

جمعت بين النازية والصهيونية مصلحة مشتركة دفعتهما في عام 1933 إلى توقيع «اتفاق النقل» أو (الهاعفاراه: 'העברה:' النقل). سعى النظام النازي حينها إلى كسر طوق المقاطعة اليهودية للمنتجات الألمانية في بريطانيا والولايات المتحدة حيث هاجر أغلب اليهود الأغنياء؛ وإلى طرد اليهود الألمان واستجلاب منفعة اقتصادية، بينما سعت الصهيونية إلى جلب أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين وإلى تعزيز قاعدتها المادية والاقتصادية.

---

(9) «Zionism Differs from Other National Liberation Movements: Zionism: The National Liberation Movement of The Jewish People,» World Zionist Organization, <http://www.wzo.org.il/index.php?dir=site&page=articles&op=item&cs=3326&category=3040> (accessed 30 July 2016),

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(10) Zeev Sternell, *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State*, trans. David Maisel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), p. 1.

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(11) شعار على غلاف رواية الأرض الجديدة القديمة، **ثيودور هرتسل** (لايبزيغ: سيمان ناخفولجر، 1902)، الغلاف.

يشرح إدوين بلاك في مقابلة أجريت معه بمناسبة مرور 25 عاماً على نشر كتابه **اتفاق النقل: القصة الدرامية للاتفاق المبرم بين الرايخ الثالث وفلسطين اليهودية**[12]، اتفاق النقل كما يلي:

«نسج الألمان والصهاينة الفكرة على النحو الآتي: تُباع البضائع الألمانية، وعند بيعها يتم الحصول على المال. ضمن تلك الترتيبات المعقدة يقوم اليهودي الموجود في ألمانيا بإيداع ما لديه من أصول وممتلكات منزلية في مصرف خاص أطلق عليه اسم «بالترو» (PALTREU)، مقابل هذا المصرف تم إنشاء مصرف آخر في فلسطين أطلق عليه اسم «المصرف الأنغلو ـ فلسطيني» (Anglo-Palestine). ما إن يتم إيداع الأموال في المصرف الألماني، تحصل المنظمة الصهيونية على بضائع ألمانية وتقوم ببيعها في الشرق الأوسط وبخاصة في فلسطين. بعد بيع تلك البضائع يتم إيداع عوائدها النقدية في المصرف الأنغلو ـ فلسطيني الذي يقوم بدوره بتقديم الأموال لليهود من أجل الالتفاف على القيود المالية التي وضعها البريطانيون على قدوم اليهود إلى فلسطين. تمكن النازيون من خلال هذه العملية من إعادة بناء اقتصادهم وكسر طوق المقاطعة المفروض على منتجاتهم، إذ إنه من المستحيل نقل اليهود إلى فلسطين بالتزامن مع بيع منتجات ألمانية ومقاطعة تلك المنتجات في نفس الوقت. بموازاة ذلك تم إنشاء البنى التحتية لفلسطين اليهودية؛ فكانت الأنابيب الناقلة ومصانع الجعة والبيوت والسيارات والحافلات جميعها ألمانية الصنع، وقد أثار استغرابي وجود الكثير من منتجات مرسيدس ـ بنز عند زيارتي لـ«إسرائيل» أول مرة»[13].

هكذا استفادت النازية من طرد اليهود، بينما استفادت الصهيونية من ذلك بالاستثمار في «شعب» دولتها المستقبلية وفي بناها التحتية. أسدت هذه العملية التي أنتجت أموالاً ومهاجرين يهود خدمة للصهيونية، بخلقها واقعاً جديداً في فلسطين من خلال فرض المزيد من الهجرة اليهودية وتحويل اقتصاد فلسطين الزراعي إلى اقتصاد صناعي يسيطر عليه الصهاينة:

يصف غسان كنفاني عملية التحول هذه على النحو الآتي:

«... إن الهجرة كانت، في الوقت الذي تحرص فيه على تأمين تمركز رأسمالي يهودي في فلسطين يهيمن على عملية تحول الاقتصاد «الفلسطيني» من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، فإنها كانت تحرص أيضاً على تزويد هذا التحول ببروليتاريا يهودية، وكان لهذا السلوك، الذي أعطى نفسه شعار «اليد العاملة اليهودية فقط» نتائج خطيرة، إذ إنه ساق بسرعة لا مثيل لها نحو بروز الفاشية في مجتمع المستوطنين اليهود»[14].

---

(12) Edwin Black, *The Transfer Agreement: The Dramatic Story of the Pact Between the Third Reich and Jewish Palestine* (Washington, DC: Dialog Press, 2009).

(13) قناة The Auto Channel على اليوتيوب، «Edwin Black: 25th Anniversary of Transfer Agreement Pt.1» نشر في شباط/فبراير 2010. رابط المقطع المصور (الدقيقة 10:46)، <https://youtu.be/Rk24LXer8kw?t=10m46s>

(المقطع ترجمه الكاتب).

(14) غسان كنفاني، **ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين**، ط 2 (غزة: منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 8.

تجدر الإشارة إلى أن البروليتاريا التي ذكرها كنفاني كانت بوجه عام مكونة من المهاجرين اليهود من الإمبراطورية الروسية السابقة أكثر من المهاجرين اليهود الألمان.

قلائل هم اليهود الذين كان لديهم ما يكفي من الأصول لتغطية مبلغ الألف جنيه المطلوب من جانب السلطات الانتدابية البريطانية، للسماح لهم بالقدوم إلى فلسطين كـ «مهاجرين رأسماليين»[15]. في الواقع لم تكن السلطات البريطانية راغبة في منع تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل كانت ترغب بالأحرى في تنظيمها وحسب.

كانت الحركة الصهيونية في تلك المرحلة بحاجة ماسة إلى موارد مالية وإلى قاعدة مادية من أجل استمرارية مشروعها في فلسطين، وجاء اتفاق «الهاعفاراه» مفيداً لتحقيق تلك الغاية، لذا وضعت القيادة الصهيونية نفسها بكل تعاملية براغماتية تحت إمرة القتلة النازيين من أجل جلب بعض اليهود إلى فلسطين، دون إلقاء بال إلى الفقراء من اليهود الذين لا يمتلكون الحد الأدنى من المال المطلوب من جانب السلطات الانتدابية البريطانية في فلسطين.

لم يكن لدى الصهيونية أي مشكلة في عقد الأواصر مع النظام النازي ما دام ذلك يعني أن بقية اليهود الألمان ـ أو جزءاً كبيراً منهم ـ ستصبح يداً عاملة ماهرة تستطيع دفع تكاليف الرحلة نحو بلد قيد الاستعمار والتطهير العرقي. إن ذلك الخيار غير أخلاقي البتة حتى لو كان رأي السيد بلاك مغايراً كما صرح في المقابلة التي أجريت معه بمناسبة مرور 25 عاماً على كتابه الآنف الذكر:

«إنها صفقة مع الشيطان، لا مع الملائكة، إنها صفقة مع من يريدون قتلك. لذا فإنهم [الصهاينة] عندما ينقذون يهودياً، يكونون بذلك مساهمين في دفع عجلة الاقتصاد النازي، ليس ذلك فحسب؛ فثمة اتجاهات أخرى لم أكتب عنها قط. غير أن اليهود كانوا مرغمين على إنقاذ اليهود بهذه الطريقة. لقد كان خياراً فظيعاً ألقي على كاهل الصهاينة، لكنك لا تلوم الرهينة عندما يكون المسدس مصوّباً نحو رأسها»[16].

لعل أحد الاتجاهات التي لم يكتب عنها السيد بلاك، تتلخص في قول دايفيد بن غوريون:

«لو علمت أنه من الممكن إنقاذ كل الأطفال اليهود في ألمانيا من خلال نقلهم إلى إنكلترا، وأنه يمكن إنقاذ نصفهم فقط من خلال نقلهم إلى أرض «إسرائيل»، لكنت اخترت الأمر الثاني، إذ لا تمثل أمامنا مسألة عدد أولئك الأطفال فقط، بل مسألة الاعتراف التاريخي بشعب «إسرائيل»»[17].

---

(15) Ludwig Pinner, «Haavara,» Jewish Virtual Library (2008), <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0008_0_08075.html> (accessed 30 July 2016).

(16) قناة The Auto Channel على اليوتيوب، «Edwin Black: 25th Anniversary of Transfer Agreement Pt.1»، نشر في فبراير/شباط 2010. رابط المقطع المصور، الدقيقة 6:36، <https://youtu.be/Alnhw60V3jM?t=6m37s>

(المقطع ترجمه الكاتب).

(17) Shabtai Teveth, *Ben-Gurion: The Burning Ground, 1886-1948* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1987), pp. 171-172.

(اقتباس ترجمه الكاتب).

ثانياً: النصوص المؤسسة

ـ المنطلقات النازية والصهيونية

لتوضيح المنظور الذي ترى من خلاله كل من النازية والصهيونية نفسيهما و«الآخر»، يستعرض الكاتب أدناه ميثاق الحزب النازي أو ما يعرف ببرنامج النقاط الـ25 للحزب النازي، ومن ثم سيستعرض دستور المنظمة الصهيونية العالمية وبعض أهم القوانين والممارسات الإسرائيلية بأسلوب مقارن لإبراز التماثلات الجوهرية بين النازية والصهيونية.

تنص النقطة الأولى في برنامج النقاط الـ25 للحزب النازي على ما يلي:

← «ندعو إلى وحدة جميع الألمان ضمن ألمانيا واحدة كبرى على أساس حق الشعوب في تقرير المصير»[18].

يماثل ذلك، الفقرة الأولى من المادة الثانية من الفصل الأول من دستور المنظمة الصهيونية العالمية الذي تنص على ما يلي:

← «تم تحديد البرنامج الصهيوني في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل كما يلي: «تهدف الصهيونية إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في أرض «إسرائيل» بما يضمنه القانون العام»».[19]

وتنص الفقرة الثانية من المادة نفسها على:

← «ينص برنامج القدس، كما حدده المجلس الصهيوني العام عام 2004، على أن: «الصهيونية هي حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي المؤسسة لدولة «إسرائيل»، وهي ترى أن دولة «إسرائيل» اليهودية الصهيونية الديمقراطية الآمنة تعبير عن مسؤولية الشعب اليهودي المشتركة حيال استمراريته ومستقبله»»[20].

تشير الفقرة الثانية إلى الأسس الستة للصهيونية، الأساسان الأولان هما:

← «وحدة الشعب اليهودي وارتباطه بأرض «إسرائيل» وطنه التاريخي ومركزية دولة «إسرائيل» والقدس عاصمتها في حياة الأمة...»[21].

← «الهجرة من كل البلدان والدمج الفعّال لكل المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي»[22].

---

(18) «Platform of the National-Socialist German Workers' Party 1933,» Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Holocaust/naziprog.html>. (accessed 30 July 2016).

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(19) «دستور المنظمة الصهيونية العالمية والأنظمة الخاصة بتنفيذه» (القدس، 2015)، <http://www.wzo.org.il/files/congress/WZO_Constitution_march_2015.pdf>.

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(20) المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه.

(22) المصدر نفسه.

بناء على ما تقدم يمكن استنتاج الآتي:

• تسعى كل من النازية والصهيونية إلى إقامة كيان خاص بها، «وحدة جميع الألمان» أو اتحاد بالنسبة إلى النازية، و«وحدة الشعب اليهودي» و«هجرة اليهود» بالنسبة إلى الصهيونية.

• تسعى كل من النازية والصهيونية إلى تأمين غطاء قانوني ما؛ فالنازية لجأت إلى مصطلح «تقرير المصير»، أما الصهيونية فلاذت بمصطلح «القانون العام» في إشارة منها إلى القانون الدولي.

• حدود الكيانين غير واضحة، فالنازية ترمي إلى «ألمانيا كبرى»، والصهيونية إلى «وطن قومي» غامض في «أرض «إسرائيل»» المثيرة للجدل، وهو ما يفيد بوجود أطماع توسعية لديهما.

ليست المؤسسة العسكرية الصهيونية مجرد أداة لإخضاع «الآخر» ولخلق صورة للذات المتفوقة، بل هي مكون جوهري للكيان والهوية، وأداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية والتطهير العرقي.

تفيد النقطة الرابعة من برنامج الحزب النازي بأن:

«أبناء الوطن فقط هم من يمكنهم أن يكونوا مواطنين في الدولة. أبناء الوطن هم فقط أصحاب الدم الجرماني بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، وبالتالي لا يمكن لأي يهودي أن يكون من أبناء الوطن»[23].

تعمد الصهيونية هنا إلى التمويه، لكن التمعن في القوانين الإسرائيلية يبين أنها ليست مختلفة جوهرياً، فبموجب قانون المواطنة الإسرائيلي لعام 1952 يحصل على الجنسية الإسرائيلية فقط من خلال: العودة والإقامة في «إسرائيل» وبالميلاد وبالتجنيس. في هذا السياق، تعد العودة والإقامة في «إسرائيل» نقطتان جديرتان بالتحليل.

أ ـ العودة

في الفقرة الثانية من هذا القانون تُفسر «العودة» بما يتفق مع أحكام «قانون العودة». وبموجب الفقرة الأولى من «قانون العودة»:

«يحق لكل يهودي القدوم إلى «إسرائيل» كمهاجر»[24].

في 1970 تم تعديل القانون بإضافة مادة تعرّف كلمة «يهودي» كالتالي:

(23) «Platform of the National-Socialist German Workers' Party 1933,» Jewish Virtual Library, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Holocaust/naziprog.html> accessed 30 July 2016)

(24) «Law of Return (Amendment No. 2) Law, 5730-1970,» Israel Law Resource Center, <http:// www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawofretu700310.htm>. (accessed 30 July 2016).

الفقرة 4 ـ ب: «لغايات هذا القانون يقصد بـ «اليهودي» كل من ولد لأم يهودية أو من اعتنق اليهودية ولم ينتمِ لدين آخر»[25].

الفقرة 4 ـ أ (أ) «تمنح حقوق اليهودي بموجب أحكام هذا القانون، وحقوق المهاجر بموجب أحكام قانون الجنسية 5712 ـ 1952 (2) وكذلك حقوق المهاجر بموجب أي تشريع، لأبناء وأحفاد اليهودي ولأزواج أو وزوجات أبناء اليهودي وزوجات أو أزواج أحفاده، باستثناء اليهودي الذي بدل دينه طواعية»[26].

ب ـ الإقامة في «إسرائيل»

تتضح مسألة الإقامة في «إسرائيل» بعد تحليل القانونين التاليين؛ قانون الدخول إلى «إسرائيل» (1950) وقانون المواطنة والدخول إلى «إسرائيل» (الأمر المؤقت 2003). بموجب قانون الدخول إلى «إسرائيل» يمكن دخول «إسرائيل» فقط بتأشيرة دخول[27]. لكن قانون المواطنة والدخول إلى «إسرائيل» (الأمر المؤقت) ينص على:

«خلال فترة سريان هذا القانون، وبصرف النظر عن أحكام أي قانون، بما في ذلك المادة 7 من قانون المواطنة، لا يمنح وزير الداخلية المواطنة لأي مقيم في المناطق وفقاً لقانون الدخول إلى «إسرائيل»، كما لا يمنح قادة المناطق سكان المناطق تصاريح إقامة في «إسرائيل» عملاً بتشريعات شؤون الدفاع في المناطق»[28].

تعرّف المادة الأولى من قانون المواطنة والدخول إلى «إسرائيل» (الأمر المؤقت) «المناطق» على أنها:

«كل من يهودا والسامرة وقطاع غزة»[29].

وتعني «يهودا والسامرة» في المصطلحات الإسرائيلية التوراتية: الضفة الغربية. أما «سكان المناطق» فهم بموجب القانون نفسه:

---

(25) «Entry into Israel Law 5712-1952,» Israel Law Resource Center, <http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/entryintoisraellaw.htm> (accessed 30 July 2016).

(26) «Nationality and Entry into Israel (Temporary Order) Law, 5763-2003,» Israel Law Resource Center, <http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/familynationalityentrylaw.html> (accessed 30 July 2016).

(27) المصدر نفسه.

(28) المصدر نفسه.

(29) «Notes (from Adalah) on the Amendment (27.7.2005) of the Nationality and Entry into Israel Law, 5763-2003,» Israel Law Resource Center, <http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/familynationality20050727.html> (accessed 30 July 2016)

(اقتباس ترجمه الكاتب).

«من يعيشون في المناطق ولكنهم غير مسجلين في «سجل سكان المناطق» ويستثنى من ذلك سكان التجمعات الإسرائيلية في المناطق»[30].

وأصبح تعريف «سكان المناطق» بموجب تعديل عام 2005:

«المسجلون في سجل سكان المناطق ومن يعيشون في المناطق حتى من دون أن يكونوا مسجلين في سجل سكان المناطق، ويستثنى من ذلك سكان المستوطنات الإسرائيلية في المناطق»[31].

ثمة إضافة إلى ما تقدم، تعديل مهم لقانون «سجل سكان المناطق» لعام 1965 متعلق بهذه القضية وينص على أن:

«أ ـ 3

أ ـ لن يتم تسجيل أي شخص كيهودي من حيث الانتماء الإثني أو الديني في حال ورود ما يشير أن ذلك الشخص ليس يهودياً وفقاً لهذا القانون أو لبيانات السجل أو لوثيقة رسمية، إلا إذا وردت بيانات أو وثائق رسمية تنفي أن الشخص ليس يهودياً، بما يرضي مسؤول السجل، أو إذا ورد حكم تفسيري من محكمة مختصة يفيد بعكس ذلك.

ب ـ لغايات هذا القانون والتسجيلات والتوثيقات، يقصد بـ«اليهودي، ما ورد في المادة 4 ـ ب من قانون العودة 5710 ـ 1950»[32].

وعليه:

• تقول النازية بفجاجة إن ذوي الدم الجرماني هم وحدهم من يحق لهم يكونوا مواطنين، وإن اليهود (من بين غيرهم من ضحاياها) غير مرغوب فيهم.

• تقول الصهيونية بصورة ضبابية إن اليهود وحدهم من يحق لهم حمل جنسية دولتها («إسرائيل»)، وتعتبر فلسطينيين الضفة الغربية وقطاع غزة ـ الذين طرد أغلبهم تحت إطلاق النار من الأراضي التي احتلها النظام الصهيوني أيضاً غير مرغوب فيهم.

• الألماني عند النازية هو صاحب الدم الجرماني، بينما اليهودي لدى الصهيونية ذاك المنحدر من أصل يهودي، مع العلم أن اليهود ليسوا شعباً بل منجمعات دينية ـ ثقافية. وهكذا تثبت الصهيونية أنها تتسم بالقدر نفسه من «التمييز العنصري» كالنازية.

---

(30) «Law of Return (Amendment No. 2) Law, 5730-1970,» Israel Law Resource Center, <http:// www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawofretu700310.htm> (accessed 30 July 2016).

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(31) «Nationality Law, 5712-1952» Israel Law Resource Center, <http://www.israellawre source center.org/israellaws/fulltext/nationalitylaw.htm>. (accessed 30 July 2016)

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(32) «Law of Return (Amendment No. 2) Law, 5730-1970» Israel Law Resource Center, <http:// www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/lawofretu700310.htm>. (accessed 30 July 2016),

(اقتباس ترجمه الكاتب).

• في داخل «إسرائيل»، ليس الشخص نفسه من يقرر أنه يهودي، إنه النظام من يقرر ذلك. والأمر سيان لدى النظام النازي. تتعمد الصهيونية مع سبق الإصرار والترصد الإمعان في الممارسة العنصرية من خلال التعديلات المتتالية لقوانينها.

• تكمن الصهيونية في نقل اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية تدعى «إسرائيل»، و«إسرائيل» ما فتأت تثبت وتجاهر بأنها تتصرف على أساس فكري صهيوني.

ثالثاً: الممارسة التنظيمية ـ الاجتماعية

1 ـ الجوهر العسكرتاري للنازية والصهيونية

قام الحزب النازي الذي أسس عام 1920 ليخلف حزب العمال الألماني (الذي أسس عام 1918) بتأسيس فصيل إرهابي حمل اسم «فرقة الهجوم» (Sturmabteilung) قبل أن يتم استيعاب ذلك الفصيل في صفوف «الأس أس» (Schutzstaffel: وحدة الحماية) السيئة الذكر عام 1929. لا مراء في أن العنف والإرهاب متخللان جذريان في ممارسات النازية، ضد الخصوم الداخليين أو الخارجيين كما تبين ذلك الوقائع التاريخية وتوثقه.

لم يكن لدى الصهيونية أي مشكلة في عقد الأواصر مع النظام النازي ما دام ذلك يعني أن بقية اليهود الألمان ـ أو جزءاً كبيراً منهم ـ ستصبح يداً عاملة ماهرة تستطيع دفع تكاليف الرحلة نحو بلد قيد الاستعمار والتطهير العرقي.

في الحالة الصهيونية، قامت أول مجموعة إرهابية مسلحة في عام 1907، أي بعد مرور عشر سنوات على تأسيس الحركة الصهيونية، وسميت «بار جيئورا» نسبة إلى سيمون بار جيئورا، قائد ما يسمى «ثورة اليهود ضد الرومان». بعد ذلك بعامين تم استيعاب «بار جيئورا» في صفوف منظمة «هاشومير» الإرهابية (هاشومير השומר: الحارس). كان شعار منظمة هاشومير يحمل العبارة التالية: «בדם ואש יהודה נפלה, בדם ואש יהודה תקום: بدم فيإيش يهوداه نفالاه، بدم فيإيش يهوداه تقوم Bedam Ve eish Yehuda nafla, Bedam ve eish Yehuda takum) بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم».

حلت بعد ذلك منظمة «الهاغاناه» (هاغاناه: הגנה الدفاع) محل منظمة هاشومير لتصبح أكبر منظمة إرهابية في فلسطين منذ 1920[33] ولاحقاً المكون الرئيسي لجيش الدولة الصهيونية. ارتكبت الهاغاناه ومنظمات إرهابية صهيونية أخرى (إيتسل وليحي) قائمة طويلة من المجازر في حق الشعب الفلسطيني، كما وهجرت 750,000 فلسطيني وفلسطينية تحت إطلاق النار. يصف

(33) Uri Ben-Eliezer, *The Making of Israeli Militarism* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1998), p. 178.

آلن كونينغهام المفوض البريطاني السامي في فلسطين احتفالات أعضاء المنظمات الصهيونية الإرهابية بـ «انتصاراتهم» على المدنيين الفلسطينيين العزل، بأنها تشبه احتفالات النازيين[34].

لا تجد الوكالة اليهودية لـ«إسرائيل» غضاضة في أن تعلن على الملأ عبر موقعها الإلكتروني أن الجيش هو المكان الذي تصنع فيه الشخصية الإسرائيلية:

«ينظر إلى الجيش الإسرائيلي بوجه عام على أنه «بَنَّاء الأمة» أي مدرسة الوحدة والهوية القومية»[35].

استمر الجيش الإسرائيلي، بدوره، في القيام بمهمات المنظمات الصهيونية الإرهابية التي سلفته بل وعمل على توسيعها، يورد جوناثان كابلان لواء «ناحال» كنموذج:

«بواسطة «ناحال» (وهي اختصار بالعبرية لـ: الشبيبة الطليعية المقاتلة)، أنشأ الجيش في المناطق النائية والحدودية مستوطنات عسكرية جمعت بين الزارعة والدفاع المحلي، وعادة ما كانت تُنشئ تلك المستوطنات وتُشرف عليها مجموعات شبابية صهيونية تكون قد أمضت وقتاً في كيبوتس أقدم عهداً، قبل أن تمضي إلى بؤر جديدة. وبعد مضي فترة تمهيدية يتم تسليم تلك البؤر إلى مجموعات مدنية فتصبح غالباً كيبوتسات أو موشافات[36]. لقد قام ناحال بإنشاء العديد من المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن ووادي عربة... وقد قام جيش الدفاع بدور نشط في تعليم المهاجرين الجدد، ولا سيّما في تعليم اللغة العبرية، إذ يتم إرسال معلمين من الجيش إلى مراكز استيعاب المهاجرين والمدارس الميدانية والمؤسسات التعليمية الأخرى. ويجمع برنامج الجيش الخاص بالمراهقين من أوساط محرومة بين الحصص التعليمية والعمل في أي قاعدة عسكرية. وينبغي التشديد على أن هذه البرامج ليست معدة للجنود، بل للقطاعات المهمشة في المجتمع الإسرائيلي»[37].

كما هي حال النازية، ليست المؤسسة العسكرية الصهيونية مجرد أداة لإخضاع «الآخر» ولخلق صورة للذات المتفوقة، بل هي مكون جوهري للكيان والهوية، وأداة لتنفيذ المخططات

---

(34) «Newly-released UK Documents Speak of Zionist Nazis, Terrorists and Savages,» Redress Information and Analysis, 27 April 2013, <http://www.redressonline.com/2013/04/newly-released-uk-documents-speak-of-zionist-nazis-terrorists-and-savages/>. (accessed 30 July 2016).

(35) Jonathan Kaplan, «The Role of the Military in Israel,» The Jewish Agency for Israel,» <http:// www.jewishagency.org/society-and-politics/content/36591> (accessed 30 July 2016) (Last Modified 27 April 2015)

(اقتباس ترجمه الكاتب).

(36) تعني «كيبوتس: קיבוץ» بالعبرية «مزرعة تعاونية»، وهي مستوطنة طابع الملكية فيها عام، إذ يملك جميع سكان الكيبوتس الأرض ويتقاسمون الدخل، أما «الموشاف מוֹשָׁב» فتعني «مستعمرة عمالية»، وهي مستوطنة تدار جماعياً لكن الملكية فيها خاصة تختلف من شخص إلى آخر كماً ونوعاً (الكاتب).

(37) Jonathan Kaplan, «The Role of the Military in Israel,» The Jewish Agency for Israel,» (Last Modified 27 April 2015), <http://www.jewishagency.org/society-and-politics/content/36591> (accessed 30 July 2016)

(اقتباس ترجمه الكاتب).

الاستعمارية والتطهير العرقي قبل إعلان دولة «إسرائيل» وأداة للفصل العنصري والجرائم ضد المدنيين وتثبيت للاحتلال بعد إعلان دولة «إسرائيل».

2 ـ نظام «إسرائيل» الصهيوني والرايخ الثالث النازي بين التخفي والجهر

تتسم البرامج والتشريعات الصهيونية بالتمويه، فهي تستخدم البراق من المفاهيم الإنسانية كمفردات لها، ومرد ذلك يعود إلى أن الحركة الصهيونية خلال القسم الأكبر من مسيرتها لم تكن بالقوة المادية التي تمتعت بها النازية، كما أنها لم تكن راسخة على قطعة من الأرض كحال هذه الأخيرة. وعلى الرغم من إحكام الصهيونية المتجسدة في «إسرائيل» قبضتها على فلسطين، يلاحظ أنها لا تميل إلى التعبير عن ذلك صراحة ـ على الأقل قبل الحكومتين الأخيرتين. إن القومية الإقصائية والعنصرية وكره الإنسان واضحة في الممارسة الصهيونية، لكن نادراً ما يعبر عنها نظراً إلى حاجة الصهيونية إلى دعم القوى الغربية العظمى. تتمثل إحدى الصفات الأساسية لهذا التمويه بدور الضحية، وهو ما يعد مركزياً في السردية الصهيونية، علاوة على التضليل وحرف أصابع الاتهام نحو الفلسطينيين. يضاف إلى ذلك المساعي الخبيثة للاستحواذ على مأساة المحرقة، رغم أن العديد من الناجين من المحرقة ممن يعيشون في «إسرائيل»[38]، يعانون العوز والتهميش[39].

من الأهمية بمكان تسليط الضوء على حقيقة أن لقوانين دولة «إسرائيل» اليد العليا على دستور المنظمة الصهيونية العالمية، وذلك منذ إعلان قيام دولة «إسرائيل» في 1948، وذلك أمر طبيعي، إذ إن الهدف الرئيسي للمنظمة الصهيونية العالمية بإنشاء دولة «إسرائيل» قد تحقق، وبالتالي أصبحت «إسرائيل» منذ 1948 المرجعية الصهيونية بحكم القانون. توضح المواد 1 و2 و4 و6 من قانون «مكانة المنظمة الصهيونية العالمية ـ الوكالة اليهودية» لعام 1952 هذه المسألة:

المادة 1

«تُعَدّ دولة «إسرائيل» نفسها ممثلاً للشعب اليهودي بأسره، وأبوابها مفتوحة، بما يتفق مع قوانينها، لكل يهودي يرغب في الهجرة إليها»[40].

---

(38) Ynet reporters, «Over 45,000 Holocaust Survivors Living in Poverty in Israel,» *Ynetnews*, 14/4/2015, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4646867,00.html> (accessed 30 July 2016).

(39) Raf Sanchez, «Tens of Thousands of Israeli Holocaust Survivors are Living in Abject Poverty,» *The Telegraph*, 27/1/2016, <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/12122754/Tens-of-thousands-of-Israeli-Holocaust-survivors-are-living-in-abject-poverty.html>. (Accessed 30 July 2016).

(40) «World Zionist Organisation - Jewish Agency (Status) Law, 5713-1952,» Israel Law Resource Center, <http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/jewishagencystatuslaw.htm> (accessed 30 July 2016).

المادة 2

«قادت المنظمة الصهيونية العالمية منذ تأسيسها قبل خمسة عقود، حركة الشعب اليهودي وجهوده لتحقيق رؤية الأجيال بالعودة إلى وطنها، واضطلعت بعون من الدوائر والهيئات اليهودية بالدور المركزي في تأسيس دولة «إسرائيل»»[41].

المادة 4

«تعترف دولة «إسرائيل» بالمنظمة الصهيونية العالمية كونها الهيئة المخولة بالاستمرار في العمل في دولة اسرائيل على تطوير البلاد واستيطانها واستيعاب الهجرة من الشتات وتنسيق أنشطة المؤسسات والمنظمات اليهودية التي تعمل في هذه المجالات في اسرائيل»[42].

المادة 6

«تعرب دولة «إسرائيل» عن أملها في أن تبذل المنظمة الصهيونية العالمية جهداً في تحقيق الوحدة بين كل الأطراف اليهودية في العالم، وسيتم منح الهيئة الجامعة الموسعة المكانة نفسها التي منحت للمنظمة الصهيونية العالمية بموافقة من الحكومة والكنيست»[43].

إن استخدام المصطلحات الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان في كل من دستور المنظمة الصهيونية العالمية والقوانين الإسرائيلية الحالية إما محصور باليهود فقط بموجب قوانين خاصة، وإما ملغى لغير اليهود بموجب أحكام أو مواد في القوانين نفسها، وإما بموجب قوانين أخرى. في واقع الأمر ليس كل اليهود على قدم المساواة داخل «إسرائيل» كما ذكر آنفاً.

من المستحيل فصل الأفعال الهمجية الإسرائيلية المرتكبة في حق الشعب الأصلي الفلسطيني عن البنية القانونية الإسرائيلية، فبإلقاء نظرة موضوعية على البنية التشريعية الإسرائيلية يمكن القول إن الفظاعات المرتكبة من جانب «إسرائيل» تحدث ضمن إطار تشريعي، وإن ذلك الإطار التشريعي ناتج من المكرسات الفكرية الصهيونية. يضاف إلى ذلك أن الصهيونية منتج يهودي أوروبي، فمراكز النفوذ في «إسرائيل»[44] تكاد تكون أشكنازية صرفة، لذا فإن عبارة «نظام «إسرائيل» الصهيوني» خير تعريف ينطبق على دولة «إسرائيل» كما يرى الكاتب.

لا يمكن الحديث عن الصهيونية من دون الحديث عن «إسرائيل»، وذلك لأن «إسرائيل» كدولة تعد نتيجة جهد الحركة الصهيونية. إن تاريخ وحاضر ومستقبل «إسرائيل» هو عين تاريخ وحاضر ومستقبل الصهيونية، وللوصول إلى تلك النتيجة والإبقاء على المشروع الصهيوني عمدت الحركة الصهيونية مراراً وتكراراً إلى تطوير منهجية متسترة ذات نتائج قصوى. يصف إيلان بابيه عملية التطهير العرقي الكبرى التي ارتكبتها الحركة الصهيونية، عملية الطرد القسري لأكثر من 750,000 فلسطيني وفلسطينية المعروفة بالنكبة كما يلي:

---

(41) المصدر نفسه.

(42) المصدر نفسه.

(43) المصدر نفسه.

(44) Haviv Rettig Gur, «Study Finds Huge Wage Gap between Ashkenazim, Mizrahim,» *Times of Israel*, 29/1/2014, <http://www.timesofisrael.com/study-finds-huge-wage-gap-between-ashkenazim-mizrahim/?fb_comment_id=1516709961887807_549722#f29eea15ba697bc> (accessed 30 July 2016).

«عندما أنشأت الحركة الصهيونية دولتها القومية لم تخض حرباً نجم عنها «بصورة مأساوية، لكن لم يكن هناك مفر من ذلك»، طرد «أجزاء» من السكان الفلسطينيين، بل العكس: كان الهدف الرئيسي للحركة تطهير فلسطين بأسرها تطهيراً عرقياً شاملاً، باعتبارها البلد الذي أرادت أن تقيم دولتها فيه»[45].

في 15 أيار/مايو 1948 أعلن رئيس المنظمة الصهيونية العالمية دايفيد بن غوريون قيام دولة يهودية تدعى «إسرائيل»، واعتمدت «إسرائيل» في العام نفسه علمَ ونشيدَ المنظمة الصهيونية العالمية أمام «مجلس الشعب اليهودي»، وهو الهيئة الرئيسية للمهاجرين اليهود في فلسطين، التي كانت تعمل تحت سقف الحركة الصهيونية، وأمام ممثلي الحركة الصهيونية نفسها دشن بن غوريون مرحلة جديدة من المشروع الصهيوني؛ مرحلة الدولة التي تنفذ تطهيراً عرقياً ممنهجاً وبطيء الخطى، لكنها تُضَمن مفردات الديمقراطية والمساواة والحقوق في خطابها الفكري/ الأيديولوجي المتناقض. يقول إيلان بابيه:

«إن هذه الأيديولوجيا لا تزال قوية اليوم، والسبب في ذلك لا يرجع إلى كون المراحل السابقة للتطهير العرقي في فلسطين مرت من دون أن تُلحظ فحسب، بل أيضاً وأساساً لأن تمويه الكلمات الذي قامت به الصهيونية كان ناجحاً إلى حد ابتكار لغة جديدة غطت على النتائج المدمرة لممارساتها»[46].

تتسم البلاغيات الصهيونية بالتمويه إلى حد بعيد بخلاف البلاغيات النازية، وفي الإمكان المحاججة بأن النظام النازي كان من القوة بمكان يجعله غير عابئ بأي رد فعل إزاء ما يقوم به، بينما كان النظام الصهيوني ولا يزال بحاجة إلى الدعم الدولي. لكن وتيرة الفظاعات التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية والمغالاة القومية المستشرية في «إسرائيل» التي يقع ضحيتها السكان الفلسطينيون الأصليون، إضافة إلى الخطاب اللامبالي المشبع بالعنصرية[47] من جانب الجيل الحالي من القادة الصهاينة المولودين في «إسرائيل»[48]، باتت تزيل التمويه عن الجوهر الصهيوني أكثر فأكثر.

إن أعمال العنف التي يرتكبها نظام «إسرائيل» الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني على درجة من الهمجية جعلت البروفيسور الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتش يخلص إلى أن حضور العقلية

---

(45) إيـلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 6 ـ 7.

(46) المصدر نفسه، ص 289.

(47) Elisha Ben Kimon, Telem Yahav, and Kobi Nachshoni, «IDF's Chief Rabbi-to-be Permits Raping Women in Wartime,» *Ynetnews*, 12/7/2016, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4827240,00.html>. (accessed 30 July 2016).

(48) قناة Times of Israel على اليوتيوب <http://youtu.be/UWFnnw-9_z8?t=48s>، «PM: Swedish FM's remarks on response to Palestinian attackers are outrageous».

(رابط المقطع المصور الدقيقة 00:48) نشر في كانون الثاني/يناير 2016.

Barak Ravid and Gili Cohen, «Israeli Defense Ministry Slams Obama: Iran Deal as Harmful as Munich Agreement with Hitler,» *Haaretz*, 5/8/2016, <http://www.haaretz.com/israel-news/1.735445>.

النازية في «إسرائيل» حقيقة يستحيل تجاهلها، وأن ثمة وجوداً لمن سمّاهم «اليهود النازيين»[49]. لو قيض لليبوفيتش أن يعيش ليرى استفحال المستوطنات وعنف المستوطنين والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والمجازر الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة والترحيل «الترانسفير» البطيء للفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948، لربما كان ليقول إن اليهودية ـ النازية إحدى سمات نظام «إسرائيل» الصهيوني.

خاتمة

ليست محاكمة الصهيونية فلسفياً وقانونياً وسياسياً بالأمر المحظور، التابو، فالتاريخ مليء بالشواهد. لقد أفضت منجزات حركات التحرر في جميع أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وتوازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، إلى خلق ظروف دولية مكنت حينذاك من وضع الصهيونية رسمياً في الخانة الملائمة لها. في قرارها الرقم 3379 «القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» صنفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري[50].

استند القرار الذي تم اعتماده عام 1975 إلى سلسلة من إعلانات وقرارات الأمم المتحدة نفسها وعلى حقائق تاريخية أيضاً. يشير القرار 3379 إلى الإعلان الرقم 1904 «القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» الذي ينص على أن «مظاهر التمييز العنصري لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية وإدارية أو غيرها»[51]. وهو ما ينطبق على «إسرائيل» كما تم شرحه سابقاً.

يشير القرار نفسه «القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 3151 G (XXVIII) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1973 الذي فيه «تدين الجمعية العامة، من بين جملة من الأمور، التحالف الآثم بين العنصرية في أفريقيا الجنوبية والصهيونية»[52]. تستند هذه الفقرة إلى حقيقة تاريخية.

أما إعلان مكسيكو في شأن مساواة المرأة ومساهمتها في الإنماء والسلم 1975، الذي اعتمده المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، فنجده حاضراً في هذا القرار، وينص المبدأ الـ 24 للإعلان على:

---

(49) قناة boycott apartheid على اليوتيوب، «Prof. Leibowitz: There are Judeo-Nazis Israel Represents the Darkness of a State Body»، نشر في كانون الثاني/يناير 2014. رابط المقطع المصور، الدقيقة (04:06) <https://youtu.be/zM2fXTkjU2E?t=4m6s>.

(50) قرار الجمعية العامة 3379 (XXX)، القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، A/RES/3379 (XXX) (10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975)، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/794/46/img/NR079446.pdf?OpenElement>.

(51) المصدر نفسه.

(52) قرار الجمعية العامة 3379 (XXX)، القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، A/RES/3379 (XXX) (10 نوفمبر/تشرين ثاني 1975)، متاح على <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/794/46/img/NR079446.pdf?OpenElement>

«إن التعاون والسلام الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال الوطنيين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والفصل العنصري والتمييز العنصري بأشكالها كافة، إضافة إلى الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها»[53].

يستند القرار 3379 «القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» أيضاً إلى إعلانات وقرارات أممية، وعلى الرغم من أن ذلك لم يفض إلى تدابير ملموسة تعاقب دولة «إسرائيل» الصهيونية العنصرية، إلا أن مجرد وجود تلك القرارات والإعلانات إنجاز على الصعيد المعنوي على أقل تقدير.

في عام 1991 تم إلغاء حكم القرار 3379 المتعلق بالصهيونية، عندما أمسى الاتحاد السوفياتي خاوياً على عروشه، قبل 9 أيام على اختفائه من على الخريطة. أدى انهيار الاتحاد السوفياتي والتفكير العقيم للقيادة الفسطينية التي فرطت أسوأ تفريط في قضية شعبها، إلى خلق مناخ مواتٍ لمناورة صهيونية ذكية، إذ اشترطت «إسرائيل» إلغاء القرار الرقم 3379 مقابل مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام.

في 16 كانون الأول/ديسمبر 1991 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الرقم 46/86 بنص لا يتجاوز السطر الواحد ومن دون أي مبررات قانونية، على الرغم من أن الأساس القانوني للحكم الملغى لا يزال نافذاً ومقراً به من قبل الأمم المتحدة نفسها:

«إن الجمعية العامة تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها 3379(د ـ 30) المؤرخ في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975»[54].

نحن إذاً أمام «تعليق تعسفي» لإجراءات محاكمة الصهيونية دولياً، إن صح التعبير. إن استكمال هذه المحاكمة، ولو على صعيد النقد والتحليل، مهم ليس فقط من أجل الانعتاق الحقيقي للفلسطينيين ولليهود أنفسهم، بل من أجل الحقيقة والسلام العادل والعيش المشترك الذي طالما كان سمة الحياة الإنسانية في فلسطين. التخلص من الصهيونية ومساءلة رموزها وزعاماتها مقدمة لا غنى عنها للقضاء على أحد آخر وأخطر أنظمة الاستعمار والعنف في العالم □

(53) «تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة مكسيكو 1975»، متاح على <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/otherconferences/Mexico/Mexico%20conference%20report%20optimized.pdf> (اقتباس ترجمه الكاتب).

(54) قرار الجمعية العامة 46/86، القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، A/RES/46/86 16 كانون الأول/ديسمبر 1991، متاح على <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/577/30/img/NR057730.pdf?OpenElement>

خصائص رأس المال الاجتماعي في فلسطين (ريف محافظة رام الله والبيرة نموذجاً)

ضياء الدين شريتح(*)

باحث من فلسطين.

مقدمة

يعرّف رأس المال الاجتماعي على أنه شبكة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات المبنية على الثقة والمصلحة المشتركة، حيث أدّى دوراً مهماً وحيوياً في حياة الفرد الفلسطيني على مر السنين السابقة، وحافظ على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين أفراد المجتمع، وتنظيم حياة المجتمع كأدوات ضابطة ومنظمة لسلوكيات المجتمع، وساهم في صمود الشعب الفلسطيني ضد ممارسات الاحتلال والتصدي لآثاره من خلال الشبكات والتضامن الاجتماعي والعمل التعاوني والعادات والتقاليد اليومية للمواطنين، ومن الأهمية بمكان أن نذكر النقطة الفاصلة في حياة الشعب الفلسطيني، وهي اتفاقية أوسلو عام 1993، التي نتج منها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحملها مسؤوليةَ إدارة الشؤون العامة، وتوفير حاجات المواطن المتعددة، لذا؛ نجد على الضد ما كان قبل قدوم السلطة وهو غياب دور الدولة الكامل، وتم بناء المؤسسات وظهر شكل جديد لرأس المال الاجتماعي المتمثل بالمؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الفلسطيني. لذلك أصبح هناك شكلان من أشكال رأس المال الاجتماعي: **الأول** المتمثل بالعلاقات التقليدية المبنية على القرابة أو الجيرة أو الصداقات أو النسب والدم وتربطهم علاقات قوية وهو ما يسمى رأس المال الاجتماعي

إن المجتمع الفلسطيني مجتمع تسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الإنسان وفي مؤسسات السلطة والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

(*) البريد الإلكتروني: diya-sabry@hotmail.com

الترابطي، وروابط حديثة بين مختلف الثقافات والخلفيات مجتمعة في بِنىً اجتماعية حديثة ومؤسسية وهيكلية تتمثل بصور المؤسسات العامة والمجتمع المدني وهو ما يسمى رأس المال الاجتماعي التجسيري، وبالضرورة يجب أن يكون هناك تفاعل بين هذه الأشكال، ويجب أن يكون تعاون أيضاً للحفاظ على الموروث السابق من رأس المال الاجتماعي، والعمل دائماً على إنجاح العمل الجماعي خوفاً من أن يفقد رأس المال الاجتماعي مزاياه ووظائفه المهمة لأي مجتمع.

مشكلة الدراسة: يمثل رأس المال الاجتماعي البنية التحتية الاجتماعية الخصبة سواء للبناء والتنمية أو للهدم والتفرقة والعنصرية، وبالحالتين يجب الاهتمام به، وإن معرفة خصائص هذا النوع من رأس المال واكتشافه واكتشاف العلاقات وطبيعتها وكيف تتكون، وكيف يتفاعل الفاعلون في البنى الاجتماعية المختلفة وكيف يؤثر في الفرد وحياته وسلوكه وقراراته، ضرورة مهمة لصلته وعلاقته بالسياسات الاقتصاديّة والاجتماعية للمجتمع، وخصوصاً في الشرط الفلسطيني الراهن لتوجيهه بالشكل الصحيح في برامج التنمية ولتكون مبنية على أسس وقواعد سليمة لكي نصل إلى بدايات التغيير الحقيقية، وكوننا في أمسّ الحاجة إلى تفعيل كل الموارد المتاحة ومنها رأس المال الاجتماعي بشقيه الترابطي والتجسيري.

إن الثقة تقل كلما انتقلت من أفراد في بنىً اجتماعية تربطهم علاقات غير رسمية إلى أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات رسمية مثل مسؤولي الأحزاب وأعضاء الهيئة المحلية ومعلمي المدارس.

يمكن صوغ مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي: ما هي خصائص رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات، المشاركة الاجتماعية السياسيّة والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاوني) للريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل خصائص رأس المال الاجتماعي المتمثلة بـ«الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات، المشاركة الاجتماعية السياسيّة والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاوني» في ريف محافظة رام الله.

حدود الدراسة: الحدود الموضوعية: إظهار خصائص رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني ومقارنة أهمية صور رأس المال الاجتماعي لدى الفرد.

1 ـ الحدود البشرية: المواطنون في ريف محافظة رام الله والبيرة.

2 ـ الحدود المكانية: الريف الفلسطيني (محافظة رام الله والبيرة).

3 ـ الحدود الزمانية: 2007 ـ 2017.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة واعتمد على مصدرين لجمع البيانات: المصادر الثانوية، حيث عالج الباحث الإطار النظري من طريق هذا المصدر المتمثل بالكتب والمراجع ذات العلاقة والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة؛

والمصادر الأولية: تنفيذ مسح لعينة احتمالية عشوائية منتظمة بطريقة العدد العشوائي من المواطنين في ريف محافظة رام الله والبيرة بواسطة استبانة صممت خصيصاً للدراسة وبلغ عدد العينات أربعمئة مفردة من كلا الجنسين.

أولاً: الإطار النظري

عرف بيير بيرديو رأس المال الاجتماعي على أنه «مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة الممأسة تقريباً، أو بعبارة أخرى يشير إلى العضويات في مجموعة تزود أعضاءها كلها بدعم رأس المال الذي تملكه المجموعة أو ورقة اعتماد تجيز لهم الحصول على رصيد المعاني المختلفة للكلمة[1].

ويقول كولمان في مقالة له بعنوان «رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس مال بشري»: «إن رأس المال الاجتماعي يعرف بحكم وظيفته بأنه ليس كياناً واحداً بل مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة مع وجود عنصرين مشتركين، إنها تتآلف مع بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل أفعالاً معينة للجهات الفاعلة أشخاصاً كانوا أم شركات داخل البنى»[2].

بينما يعرفه روبرت بوتنام: «يشير رأس المال الاجتماعي إلى مقومات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن أن تحسن من فعالية المجتمع عن طريق الأعمال المنسقة»[3]. أما بخصوص التعريف الإجرائي للمفهوم «مجموعة من العلاقات والروابط التي تنشأ في إطار بنى اجتماعية معينة رسمية أو غير رسمية وتحكمها مجموعة من القيم والمعايير وأهمها الثقة والتبادلية، التي تهدف إلى تحقيق منفعة معينة للمجموعة وقد تكون نتيجتها إيجابية أو سلبية على المجتمع بوجه عام». فقد ميز بوتنام بين نوعين من الشبكات الاجتماعية: «صورة أفقية تجمع بين أشخاص يملكون عوامل القوة والمكانة المتكافئة، أمّا البعض الآخر فيأخذ صورة رأسية ابتدائية، ويربط بين أشخاص غير متكافئين في علاقات غير متماثلة من التدرج الهرمي والتبعية، وفي العلم الواقعي بالطبع تكون جميع الشبكات تقريباً خليطاً بين الأفقية والرأسية»[4].

وفي سياق تحليله لرأس المال الاجتماعي يفرق بوتنام بين شكلين لرأس المال الاجتماعي: **الأول** أطلق عليه رأس المال الاجتماعي الترابطي (Bonding)، وأطلق على **الثاني** رأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging). الأول يربط بين الأفراد المتشابهين، ويظهر في التنظيمات

---

(1) Pierre Bourdieu, «The Forms of Capital,» in: John Richardson, ed., *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (New York: Greenwood, 1986), pp. 241-258, <https://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/fr/bourdieu-forms-capital.htm>.

(2) James S. Coleman, «Social Capital in the Creation of Human Capital,» *The American Journal of Sociology*, vol. 94 Supplement: Organizations and Institutions: Sociological and Economic Approaches to the Analysis of Social Structure (1988), pp. S95-S12.

(3) روبرت بوتنام، **كيف تنجح الديمقراطية**، ترجمة إيناس عفيف (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العلمية، 2006).

(4) المصدر نفسه.

الدينية والإثنية، وموجَّه إلى داخل الجماعة، ويعمل على تأكيد الهوية وتدعيم التجانس داخل الجماعة، أما الثاني فيربط بين الأفراد شديدي التباين، ويوجه إلى خارج الجماعة ويربط بين الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية، ويتجلى ذلك الشكل في الحركات المدنية، والجماعات الدينية المسكونية (العالمية) التي تدعو إلى التقارب والتفاهم بين مختلف الكنائس.

ويشير مصطلح التجسير إلى القدرة على بناء الجسور التي تربط قطاعات المجتمع البعيدة عن بعضها البعض[5].

ومنهم من ميز بين نوعين من رأس المال الاجتماعي وهما رأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال السلبي. وهنا ننوه بما ذكره فضل النقيب عن رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يخدم فئة معينة في بنية اجتماعية خاصة، وهي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل وحتى ممكن أن تكون هذه العلاقة ضارة أيضاً[6].

تصنيف آخر لأشكال رأس المال الاجتماعي هو رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري. يعتمد هذا التصنيف حسب نوع الجماعة، حيث إن رأس المال الاجتماعي الترابطي (ذا المظهر الداخلي) يتمثل بالعلاقات مع الجماعات الأولية المتمثلة بالعشيرة أو القرابة أو النسب، وهو عُدّ ذا مظهر داخلي كون الثقة تبقى حبيسة داخل الأعضاء فقط، ولا يمكن تعميمها خارج نطاق هذه العلاقة. ورأس المال الاجتماعي التجسيري (ذو المظهر الخارجي) وهو العلاقات بين أشخاص من خلفيات مختلفة ويتميز بالروابط الضعيفة ويكون بينهم أهداف مشتركة وغايات محددة، وعُدَّ ذا مظهر خارجي كون الثقة فيه يمكن أن تعمم وتخرج خارج الدائرة الضيقة بين الأعضاء[7].

ثانياً: أدبيات البحث

أثبتت نتائج قياس الثقة، في دراسة نصر وهلال[8] أن المجتمع الفلسطيني مجتمع تسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الإنسان وفي مؤسسات السلطة والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، إضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. أما دراسة النقيب فلم تعتبر رأس المال الاجتماعي عاملاً مستقلاً من عوامل الإنتاج لأن تأثيره في

(5) إليزا كافاتورتا، حنين غزاونة ولوكا اندرياني، **دراسات حول رأس المال الاجتماعي** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2009).

(6) فضل النقيب، الباحث الرئيسي، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفسطينية المحتلة** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفسطيني (ماس)، 2006).

(7) نادية أبو زاهر، **دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(8) محمد نصر وجميل هلال، **قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 2007).

عملية الإنتاج غير مباشر بل يقوم على تقوية عناصر رأس المال الأخرى المادية والبشرية[9]، وميز بين نوعين من العلاقات: **الأولى** التي تنشأ بين الأفراد وتربطهم علاقات قوية وفيها تبيان كبير بينهم وسمّاها علاقة رابطة، و**الثانية** علاقات تنشأ بين أفراد مختلفين عن بعض ولا يوجد تشابه بينهم وسمّاها تجسيرياً.

إن عدم استقلال القضاء وتدخّل السلطة التنفيذية في التعيينات والإجراءات البيروقراطية الطويلة في الحكم، أدى إلى هذه النسبة غير المقبولة من الثقة بمقياس أن القضاء أمرٌ مهم ومحوري في أي مجتمع أو دولة.

بينما في دراسة إبراهيم ملحم أثبتت النتائج عدم إدراك الإدارة لأهمية ودور رأس المال الاجتماعي[10]، وعدم إدراكها أصلاً لهذا النوع من رأس المال. وأكدت نتائج دراسة كشك وشحاته تمتُّع العيِّنة بشبكة وفيرة من العلاقات الاجتماعية داخل محيط الأسرة وبين الجيران بسبب الخصوصية الثقافية لأبناء الريف[11]. وأظهرت النتائج أيضاً أن الجيران يتكاتفون في أوقات الأزمات... وهذا يؤكد أن فقراء الريف يتمتعون بالعديد من أشكال رأس المال الاجتماعي الأفقي. بينما أثبتت دراسة كفاتوريا وآخرين وجود عجز واضح في رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية بالمقارنة مع رأس المال الترابطي[12]. وأشارت دراسة المالكي ولدادوة أن المؤسسات التقليدية تظهر تفوُّقها في جوانب معينة، وبخاصة في مجال الثقة والتضامن[13]، بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة أكبر في مجالات أخرى، وأثنت على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الشبابية في تعزيز رأس المال الاجتماعي. غير أن نتائج دراسة أبو شمس أثبتت أن انخفاض رأس المال الاجتماعي له أثر واضح في استمرار الفقر في الأردن[14].

في الإطار نفسه ركزت دراسة أبو زاهر على النخبة في فلسطين حيث أظهرت النتائج أن النخبة بوصفها مصدراً يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي أو انحداره كانت أكثر أهمية مقارنة بغيرها من المصادر مثل العائلة والدين والمجتمع المدني والنظام السياسي[15]، حيث

---

(9) النقيب، الباحث الرئيسي، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفسطينية المحتلة.**

(10) إبراهيم ملحم، «رأس المال الاجتماعي عناصره ومؤشرات قياسه وأهميته في الحياة المؤسسية الاقتصادية،» (جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2009).

(11) حنان كشك وإيناس شحاته، «أشكال رأس المال الاجتماعي لدى فقراء الريف: دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا،» **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، العدد 16 (2008)، ص 13 ـ 61.

(12) كافاتورتا، غزاونة واندرياني، **دراسات حول رأس المال الاجتماعي.**

(13) حسن لدادوة ومجدي المالكي، **المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 2011).

(14) عايدة أبو شمس، «دور رأس المال الاجتماعي في الحد من الفقر،» (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2012).

(15) أبو زاهر، **دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي.**

كان تأثير كل من نخب حماس وفتح سلبياً في تكوين رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، وتراجع ثقة المواطنين بالنخب السياسيّة بسبب تراجع الحريات وغياب الديمقراطية واللجوء إلى الاقتتال لحل الخلافات وعدم الرجوع إلى القانون. وأثبتت دراسة الحوراني أن العشيرة الأردنية تمثل رأس مال اجتماعي بالنسبة إلى أبناء العشائر الأردنية؛ ومعنى هذا أن شبكة العلاقات العشائرية التي ينخرطون فيها تعود عليهم بمكاسب مادية ومعنوية وأن هذه المكاسب تمثل ركيزة أساسية للولاء[16].

ثالثاً: عرض النتائج ومناقشتها

1 ـ النتائج المتعلقة بتساؤل الدراسة

ما هي خصائص رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة؟

الجدول الرقم (1)

خصائص الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة فيها حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

المحور	مجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	العمل الجماعي والتعاون	3.60	.76	72.0	عالية
4	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	3.56	.59	71.2	عالية
5	القيم والتوجهات المشتركة	3.49	.65	69.8	متوسطة
1	الثقة بالأفراد	3.41	.63	68.3	متوسطة
2	الثقة في مؤسسات المجتمع	3.04	.62	60.9	متوسطة
3	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	2.90	.79	57.9	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.34	0.52	66.8	متوسطة

(16) محمد حوراني، «العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني،» **المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية** (عمّان)، السنة 5، العدد 2 (2012)، ص 172 ـ 201.

يتبين من الجدول الرقم (1) أن درجة محور العمل الجماعي والتعاون هي أعلى درجة من محاور رأس المال الاجتماعي الستة بتقدير عالٍ، وأن درجة محور المشاركة المجتمعية (المهنية، السياسية، المدنية) هي أقل درجة من المحاور السابقة بتقدير متوسط. وأن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة هي درجة متوسطة وتميل إلى الإيجابية، ونقصد بالإيجابية بدلالتها الإحصائية فقط وليس انعكاسها على المجتمع أو الجماعة أو الفرد.

الجدول الرقم (2)

خصائص المحور الأول الثقة بالأفراد حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	أثق بوجهاء عائلتي أنهم يعملون لمصلحتي	3.77	1.1	75.3	عالية
3	أثق بأئمة المساجد في قريتي	3.56	1.0	71.2	عالية
6	تؤيد عمل مشروع تنموي مشترك مع أفراد حارتك	3.51	1.2	70.2	عالية
5	تجاربي مع أهل قريتي تجعلني أثق بهم	3.50	1.1	70.1	عالية
8	أثق برجال الإصلاح العشائري في قريتي	3.48	1.0	69.6	عالية
4	أثق بالمعلمين في مدارسنا	3.45	1.1	69.0	عالية
2	أثق بأعضاء الهيئة المحلية باستعدادهم لخدمتي	3.31	1.0	66.3	متوسطة
1	أثق بمسؤولي الأحزاب في قريتي	2.74	1.1	54.8	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.41	.63	68.3	متوسطة

يُعَد هذا المحور من أهم محاور رأس المال الاجتماعي الذي يعبر عن الثقة بالأفراد داخل المجتمع، وعلى الرغم أن هذا المحور يعطي مؤشراً عن قياس الثقة بأفراد داخل بنى اجتماعية مختلفة ولكنهم يشتركون بأنهم من القرية نفسها ولكن وظيفة كل واحد فيهم مختلفة. وبالرغم أن المواطنين يعرفون جيداً هؤلاء الأفراد وتربطهم علاقات فيما بينهم إلا أن الثقة كانت متباينة ومختلفة من فرد إلى فرد آخر. ومن الواضح أنه كلما قربت على علاقات القرابة (الدم) تكون الدرجة أعلى. نستنتج أيضاً أنه تؤخذ درجة الثقة على الدور الوظيفي الذي يعتقده الفرد من هؤلاء الأفراد، لذا نجد أن الثقة بوجهاء العائلة كانت الدرجة الأعلى نظراً إلى الحكم المسبق من المجيب على الدور المهم الذي يؤديه وجهاء العائلة في الحفاظ على مصالحه. ولافت للنظر أنه كلما

ابتعدت هذه العلاقة عن القرابة تصبح الثقة أقل فتصبح تنازلية إلى الثقة بأئمة المساجد، وأيضاً إلى أن تصل إلى درجة متوسطة في الثقة بمسؤولي الأحزاب في القرية.

والظاهر من النتائج أيضاً أن الثقة تقل كلما انتقلت من أفراد في بنىً اجتماعية تربطهم علاقات غير رسمية إلى أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات رسمية مثل مسؤولي الأحزاب وأعضاء الهيئة المحلية ومعلمي المدارس.

الجدول الرقم (3)

خصائص المحور الثاني: الثقة في مؤسسات المجتمع
حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	أفضّل أن يلتحق أفراد أسرتي بمدارس داخل القرية	3.90	1.1	78.1	عالية
2	يقوم المجلس البلدي بدوره في تقديم الخدمات للمواطنين	3.45	1.0	68.9	عالية
7	التبرعات تصل إلى الفقراء في القرية	3.38	1.0	67.6	متوسطة
6	إذا اعتدى عليّ شخص آخذ حقي من طريق الشرطة	3.13	1.3	62.6	متوسطة
5	أفضل الذهاب إلى العيادة العامة بدل الطبيب الخاص	2.96	1.4	59.1	متوسطة
9	أثق بالقضاء الفلسطيني في تحصيل حقي	2.80	1.1	56.1	متوسطة
8	أثق بالمؤسسات الإعلامية المحلية بأنها تنقل الحقيقة	2.64	1.2	52.8	متوسطة
3	أفضل التبرع للجمعيات بدل التبرع للأفراد	2.58	1.4	51.6	منخفضة
1	أثق بقدرة الحكومة الحالية على تلبية حاجاتي	2.56	1.1	51.2	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.04	.62	60.9	متوسطة

على الرغم من أن الدرجة الكلية متوسطة إلا أن الباحث يعتبرها درجة غير مقبولة، كون الثقة في المؤسسات هي من تؤسس لحياة مدنية متطورة وتخفف من العلاقات الأولية والإثنية غير

الرسمية، وإذا ما قورن نتاج هذا المحور مع المحور السابق نجد أن المواطنين يفضلون تحصيل حقوقهم عن طريق القضاء العشائري بدلاً من الشرطة أو القضاء الفلسطيني، وأن هذه النتيجة خطيرة جداً على المجتمع وتعَدّ من أخطر التشوهات المجتمعية والسياسية لأي مجتمع؛ كون القضاء هو الميزان وهو من يحقق العدالة لكل أفراد المجتمع وهو الذي يضبط السلطات في أية دولة في العالم.

يرى الباحث أن عدم استقلال القضاء وتدخّل السلطة التنفيذية في التعيينات والإجراءات البيروقراطية الطويلة في الحكم، أدى إلى هذه النسبة غير المقبولة من الثقة بمقياس أن القضاء أمرٌ مهم ومحوري في أي مجتمع أو دولة. كما أن الدولة في أغلب الظواهر تلجأ إلى العشائرية في حل المشاكل والخلافات، حيث جاء في تقرير المرصد القانوني الرابع الصادر عن المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) «أن أهم إشكالية تواجه القضاء الفلسطيني هي تدخّل السلطة التنفيذية وعدم استقلال القضاء الفلسطيني». كما جاء في التقرير أيضاً أن القضاء العشائري حصل على أعلى نسبة ثقة من الجمهور الفلسطيني حيث بلغت هذه النسبة 59 بالمئة. كما أكد 61 بالمئة من المبحوثين أن القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم الرسمية[17].

ويشير المؤشر العام للثقة بالمؤسات إلى الانخفاض نسبياً ودرجة غير مقبولة وأن هذه الظاهرة لم تتغير طوال السنوات العشر السابقة، فقد أثبتت دراسة نصر وهلال درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة «تكشف مراجعة سريعة لنتائج قياسات الثقة عن مجتمع يسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد بوجه عام وفي مؤسسات السلطة وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني»[18].

من الأسباب الأخرى التي أدت إلى الاهتمام بالحلول العشائرية بدلاً من القضاء الفلسطيني هو سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مناطق فلسطينية لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة عليها، إضافة إلى الحالة غير المستقرة للوضع السياسي الفلسطيني الذي ينعكس على أرض الواقع من إغلاق واجتياحات وعدم تمكن المواطنين والمحامين من الوصول إلى المحاكم، وهذا ما حصل إبان الاجتياح الأخير لمدن الضفة الغربية.

لو ربطنا تأثير هذه النتيجة في نوعَي رأس المال الاجتماعي (الترابطي والتجسيري) لوجدناه يعزز وينمي رأس المال الاجتماعي الترابطي ويحد من تنمية وتعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري. سنجد المواطن يبقى قريباً جداً من عائلته وعشيرته حاملاً توقعاً مملوءاً بالثقة بها، وإيماناً بأنها الأقدر على حل مشاكله والحفاظ على مصالحه، وبالتالي يصبح المجتمع عبارة عن تكتلات تختزل في البنية الاجتماعية التقليدية (العشيرة أو العائلة).

---

(17) فلسطين، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، **المرصد القانوني الرابع لبيان الثابت والمتغير في وضع العدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة** (2015).

(18) نصر وهلال، **قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.**

الجدول الرقم (4)

خصائص المحور الثالث: المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	تصويتي في الانتخابات واجب عليّ القيام به	3.71	1.2	74.1	عالية
7	أحرص عادة على سماع نشرات الأخبار والبرامج السياسية المحلية	3.36	1.2	67.3	عالية
4	مستعد لدفع اشتراكات دورية للانضمام إلى جمعية خيرية	3.29	1.2	65.9	متوسطة
1	أعتبر العضوية في النادي الرياضي أمراً مهماً بالنسبة إلي	3.05	1.3	61.0	متوسطة
2	من المهم لي أن أكون عضواً في جمعية أهلية	2.96	1.2	59.2	متوسطة
3	أشارك في الاجتماعات التي يتم تنظيمها في البلد	2.95	1.2	59.0	متوسطة
10	انتمائي لحزب يعطيني قيمة اجتماعية	2.49	1.2	49.7	منخفضة
8	أشارك في الندوات السياسية التي تنعقد في القرية	2.47	1.1	49.4	منخفضة
9	أشارك دائماً في التظاهرات والمسيرات دعماً للقضية الفلسطينية	2.38	1.2	47.7	منخفضة
5	أعتقد أن الانتماء إلى أحد الأحزاب السياسية الفلسطينية أمر ضروري	2.30	1.2	46.0	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.90	.79	57.9	متوسطة

بداية يتبين من نتائج هذا المحور أن أقل مشاركة يهتم بها المواطنون هي المشاركة السياسية ثم المشاركة المدنية، كما أن هذه النتائج تؤكد درجة اهتمام المواطنين بالانتماءات العائلية على حساب الانتماءات التنظيمية والمدنية، وأن المواطنين لهم علاقات أفقية كثيفة أكثر منها رأسية، وكذلك على مستوى المشاركة المدنية؛ وهذا يعكس عدم توجه المواطنين للانضمام إلى المؤسسات الحديثة المتمثلة سواء بنادٍ رياضي أو جمعية أهلية أو حتى حزب سياسي. ويعزو الباحث أن السبب في ذلك عدم قدرة هذه المؤسسات على القيام بالدور الوظيفي الذي تقوم به العائلة أو العشيرة ولم تستطع أن تحل محلها، لتبقى العائلة من وجهة نظر المبحوثين هي الركيزة الأساسية للمواطن في الريف الفلسطيني. هذا إضافة إلى عنصر المنفعة الفئوية الواضحة على سلوك التنظيمات والأحزاب السياسية كافة ولا تنعكس على أفراد المجتمع بوجه عام ما أضعف اهتمام المواطنين بهذه الأحزاب.

تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو زاهر التي أثبتت الدور السلبي للنخب السياسية بعد أوسلو التي تتسم بالمنفعة على إهدار رأس المال الاجتماعي[19].

وجاء في نتائج دراسة عبد الحميد: «يتأكد عدم مساهمة الجمعيات في تكوين رأس مال اجتماعي ليس فقط من عدم مشاركة المستفيدين في أنشطة الجمعية إنما أيضاً من عدم معرفتهم بأنشطة الجمعية باستثناء النشاط الذي يستفيدون منه وعدم ارتباط أجندة الجمعيات بحاجات المجتمع الذي تعمل في إطاره»[20].

الجدول الرقم (5)

خصائص المحور الرابع الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	أحرص على زيارة أقاربي	4.13	0.8	82.6	عالية
4	أشارك أفراد قريتي في المناسبات الاجتماعية المختلفة	4.13	0.9	82.6	عالية
6	يتضامن جيراني معي وقت الحاجة	4.03	0.8	80.6	عالية
2	دائماً أشارك في نشاطات الحمولة	3.86	0.9	77.2	عالية
1	دائماً ما أزور جيراني وأدعوهم إلى زيارتي	3.81	1.0	76.1	عالية
8	إذا كنت في حاجة أجد عادة من يساعدني من أبناء قريتي	3.76	1.0	75.2	عالية
3	أقوم بالاتصال مع الأقارب والأصدقاء خارج الوطن	3.72	1.1	74.3	عالية
9	عادة أقدّم الدعم المالي لأفراد داخل قريتي	3.48	1.0	69.6	عالية
5	يطلب منّي جاري النصيحة والمشورة	3.43	1.1	68.6	عالية
10	أحرص على المشاركة في صفحات التواصل الاجتماعي للقرية	3.07	1.4	61.5	متوسطة
12	أستطيع التواصل مع المسؤولين وأصحاب المناصب العليا في القرية بسهولة	2.89	1.2	57.7	متوسطة
11	أستفيد من أقاربي الذين يشغلون مناصب مرموقة	2.44	1.2	48.9	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.56	.59	71.2	عالية

(19) أبو زاهر، **دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي**.

(20) أنجي محمد عبد الحميد، **دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال اجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر**، سلسلة أبحاث ودراسات؛ العدد 1 (القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2009).

تثبت نتائج هذا المحور وتؤكد النتائج السابقة أنَّ المواطنين في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة يتمتعون بشبكة علاقات أفقية كبيرة ويحرصون على الاتصال والتواصل داخل القرية. يعتبر الباحث هذه النتيجة منطقية لعدة أسباب، **أولاً**: كون المواطنين في الريف تربطهم علاقات تُعَد قوية مثل القرابة أو النسب أو الأصدقاء وكذلك التاريخ المشترك والثقافة والعادات والتقاليد المشتركة التي تساعد على الاحتفاظ بهذه العلاقات هذا إضافة إلى السياقات التاريخية التي مر بها الشعب الفلسطيني المصاحبة لحالة عدم الاستقرار الطويلة وعدم وجود سلطة مركزية وطنية قبل اتفاقية أوسلو؛ **ثانياً**: كون رأس المال الاجتماعي مبنيّاً على مبدأ التبادلية في العلاقات، بمعنى أنا «أقدم اليوم وأنتظر أن تقدم لي غداً» وبالتالي فهم بحاجة ماسّة لأن يكونوا متضامنين مع بعض وخصوصاً عند ربط هذا المحور بالمحور السابق «المشاركة المجتمعية الرسمية نجد أنها درجة متوسطة، لذا ينصبّ اهتمام المواطن على الشبكات غير الرسمية وعلى حساب الشبكات الرسمية أو المشاركة الرسمية».

الجدول الرقم (6)

خصائص المحور الخامس، القيم والتوجهات المشتركة
حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم		المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	أعتذر في حالة الإساءة إلى الآخرين	4.21	84.2	عالية
5	إذا كنت قادراً على المساعدة المالية تحاول الوصول إلى الأشد فقراً في القرية	4.09	81.7	عالية
6	لا أتغيَّب عن عملي إلا لسبب قهريّ	3.95	79.1	عالية
4	ألتزم بدفع ما يترتب عليّ من التزامات تجاه الهيئة المحلية	3.88	77.6	عالية
8	أبادر بالتواصل مع الآخرين من أجل المساعدة	3.83	76.6	عالية
3	أبلِّغ أصحاب الاختصاص عن الأعمال غير القانونية التي يمارسها أفراد من القرية	3.07	61.4	متوسطة
1	لا أحتدّ عندما يختلفون معي في الرأي في نقاش ما	2.97	59.5	متوسطة
2	أتدخل في حل مشاكل القرية	2.66	53.2	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.49	69.8	متوسطة

يعبر هذا المحور عن رأس المال الاجتماعي المعرفي المتمثل بالقيم والعادات والتوجهات المشتركة، ويعتقد، كون هذا المحور يعبّر عن قيم ومواقف معينة من الطبيعي، أن تكون الإجابات متقاربة نسبياً، لذا جاءت فقراته عالية ثم متوسطة دليلاً على تشابه المواطنين فيما بينهم تجاه قيم ومواقف معينة.

ويعتقد الباحث أن محور «تُبلِّغ أصحاب الاختصاص عن الأعمال غير القانونية التي يمارسها أهل القرية» وجاءت بدرجة متوسطة، إنها درجة غير مقبولة كون السؤال يدل على المواطنة والعمل لصالح العامة، إلا أنه من الإجابات واضح أن الفرد عند إجابته هذه الفكرة كان يعمل اعتباراً أكثر للمصلحة الخاصة أو لشعوره بعدم ملكية أي شيء عام أو لاعتبارات عائلية وما يترتب عليه من ملامة أو مشاكل في حال أنه عرف بأنه صاحب التبليغ، وقد تكون هذه ظاهرة شبه عامة في مجتمعنا الفلسطيني.

الجدول الرقم (7)

خصائص المحور السادس «العمل الجماعي والتعاون حسب استجابات أفراد العينة»، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	أتعاون مع جيراني في المناسبات	4.27	0.7	85.4	عالية جدا
4	أعتقد أن الأعمال التطوعية تفيد القرية	4.20	0.8	83.9	عالية
5	عادة أتعاون مع زملائي في العمل لإنجاز المهام	3.75	0.9	75.0	عالية
6	أحب العمل في فرق عمل	3.66	1.2	73.2	عالية
8	أضع كافة إمكانياتي لتحقيق أهداف أهل القرية	3.48	1.1	69.6	عالية
2	أساعد مواطني قريتي للوصول إلى المسؤولين لتوفير الخدمات المطلوبة	3.27	1.1	65.4	متوسطة
7	عادة أعاون أهل قريتي في أعمال تطوعية	3.20	1.3	64.1	متوسطة
3	أحرص على الاتصال بالجمعيات الأهلية للمشاركة بأعمال تطوعيّة	2.98	1.2	59.7	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.60	0.76	72.0	عالية

تدل هذه النتيجة على استنتاجين، **الأول**: مرتبط بشبكة العلاقات الأولية والأفقية التي يقيمها الأفراد وينتج منها هذا التعاون، وتدل عليها الفقرات (1.2.5.8) ولها علاقة بالالتزامات المتبادلة بين أفراد المجتمع وتجدها في أغلب فقراتها عالية. والاستنتاج **الثاني**: الفقرات (4.7.3) التي تدل على التطوع وهي سمة وميزة أساسية من ميّزات رأس المال الاجتماعي التجسيري، وجاءت بدرجات متوسطة تختلف عن باقي الفقرات في المحور، وهذا يدل على ضعف الأعمال التطوعية المنظمة سواء بمبادرة من أفراد في القرية أو من طريق مؤسسات رسمية وإن كانت الفقرة «أعتقد

أنَّ الأعمال التطوعية تفيد القرية» درجتها عالية فإنها تعبر عن رأي أو موقف ولا تعبّر عن فعل أو عمل، وهي باعتقاد الباحث مؤشر إيجابي وإن كان موقفاً.

رابعاً: الاستنتاجات

أثبتت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي متوسطة بدلالتها الإحصائية، وربما لا نستطيع الحكم على هذه الدرجة إن كانت إيجابية أو سلبية إذا ما قورنت وخصوصاً في السياق الفلسطيني، وذلك نظراً إلى عدم وجود مقياس ومؤشرات موحدة على مستوى العالم (غياب المقياس الموحد) وأيضاً عدم إمكان مقارنة هذه النتيجة مع أية دولة أخرى نظراً إلى خصوصية كل دولة سواء الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو إن كانت دولة متقدمة أو نامية، وتزيد صعوبة المقارنة في الحالة الفلسطينية كونها ما زالت سلطة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وإن تعدد المؤشرات التي حاولت قياس رأس المال الاجتماعي يزيد المقارنة صعوبة.

ولكن المهم في هذا المؤشر هو محاوره وفقرات محاوره، وتحديد أشكاله ودرجة توافرها، لوصف أنواع الروابط الموجودة وعلاقتها بالفرد وسلوكه وقراراه، وذلك لنكون على معرفة تامة بالأرض أو البنية الاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل للانطلاق في السياسات التنموية المختلفة.

نستطيع أن نستنتج أن الأفراد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملكون رأس مال اجتماعي سلبياً، وذلك للأسباب التالية: إن الثقة خاصة بين أفراد الجماعة ولا تصل إلى الثقة المعممة، إن الأفراد في الشبكات أو المجموعات يسعون إلى منفعة خاصة وليس عامة، إن العلاقات هي علاقات مغلقة ونفعية فردية وبين أفراد الجماعة فقط. وربما هناك استخدام نفعي لهذه الشبكات بمعنى توجيهها من جانب الفاعلين للوصول إلى حقوق أو امتيازات معينة، ويلاحظ عدم وجود النزعة العفوية للعمل للمصلحة العامة وخصوصاً قيم التطوع، ومن الجانب الآخر قوة الاعتقاد العالي بدور العائلة (العشيرة) الوظيفي في حياة الفرد الفلسطيني وفي ثقافته، إضافة إلى ذلك أدى السياق التاريخي وخصوصية الظرف الفلسطيني الذي لم يعرف الاستقرار طوال السنوات السابقة، وما أنتجته ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على أرض الواقع، أدى إلى تنامي رأس المال الاجتماعي الترابطي على حساب رأس المال الاجتماعي التجسيري، فعمد الاحتلال الإسرائيلي طوال السنوات السابقة ـ وما زال ـ إلى الإخلال بالسلم الأهلي والمجتمعي وتدمير النسيج الاجتماعي الفلسطيني وضرب بنيته الاجتماعية ونشر الفتنة والتفرقة والعنصرية بين أفراد المجتمع وزعزعة السلم الأهلي، وخصوصاً في الريف الفلسطيني، عبر استحداث بنى اجتماعية جديدة (روابط القرى مثلاً) وتجنيد العملاء وافتعال المشاكل والخلافات، في محاولة منه لإطاحة صموده وثباته على أرضه، إلا أن شبكة العلاقات ونوعية الروابط بين أفراد المجتمع واندلاع الثورات، وخصوصاً انتفاضة

على الرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي الترابطي في الحفاظ على تماسك المجتمع المحلي ونسيجه الاجتماعي، إلا أن هذه العلاقات وهذا النوع من رأس المال الاجتماعي لا يساعد على البناء والتطور والتنمية.

الحجارة عام 1987 (التي تمثل حالة نادرة وفريدة من النضال ضد المحتل) أثبت فشل الاحتلال الإسرائيلي في النيل من صمود الفلسطينيين على أرضهم والمحافظة عليها، وسيتم توضيح ذلك في النقاط التالية:

1 ـ من هذه النتائج نستطيع أن نجزم أن الانتماء الأقوى في حياة الفرد الفلسطيني في الريف يكون للعائلة أو الحمولة (رأس المال الاجتماعي الترابطي) سواء بوعي أو بغير وعي بضرورة العائلة والالتفاف حولها، ثم تتدرج هذه إلى أشكال رأس المال الاجتماعي الأخرى، وله علاقة بحجم التوقعات العالي بدور العائلة الوظيفي، ومع التزامن لغياب الدور الحيوي للمؤسسات الرسمية، ولا سيَّما الهيئة المحلية والأحزاب السياسية. وفي هذا الإطار لا يمكن أن نهمل السياق التاريخي الفلسطيني والظروف الاستثنائية التي عايشها المجتمع الفلسطيني طوال السنوات السابقة وقبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية المتثمل بغياب دور الدولة الحقيقي، وفي ظل أزمات متلاحقة وحالة عدم الاستقرار وعدم الانتظام والفوضى، وكون الفرد الفلسطيني يعيش دائماً في حالة خوف وتهديد، الذي سمح للعائلة أو الحمولة بأن تقوم بدور الدولة الكامل. وفي السياق نفسه أدّى الاحتلال الإسرائيلي دوراً سلبياً في توليد حالة ضعف في دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو بسبب تحكّم الاحتلال في مفاصل عديدة لفعل هذه المؤسسات. وعلى الجانب الآخر الأساسُ الذي قامت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية، فمنذ نشأتها أدركت أن الانتماءات العشائرية قوية جداً وتؤدي دوراً مهماً في حياة الفرد الفلسطيني، فاستغلت هذه الظاهرة لمصلحتها وقامت بالأساس على تجميع المصالح، وأقحمت العشائرية في عملها. هنا نذكر بما كتبه جميل هلال: «قام النظام السياسي الفلسطيني في ما بعد أوسلو على أساس تحالف بين شرائح النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، ويرتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصالحية»[21]، وبالتالي يبقى الفرد في الريف داخل هذه الحلقة الضيقة من العلاقات، وكونها موروثة فيعتقد بوجوب المحافظة عليها وصيانتها وتوريثها وإعادة إنتاجها للأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار أكدت دراسة حوراني أنّ «العشيرة ما تزال إطاراً مرجعياً للولاء، وأنّ العوائد والمكتسبات التقليدية التي كان الأفراد يجنونها من الولاء للعشيرة ما تزال مستمرة ويعاد إنتاجها»[22].

ورغم ذلك تبقى الأهمية كبيرة وضرورية جداً لرأس المال الاجتماعي الترابطي، في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والتضامن والمحافظة على روابط قوية بين أفراد المجتمع وحلّ المشاكل، حتى وإن كان في مجتمع مغلق أو مجموعة واحدة، وطالما أدّت دوراً قويّاً أثناء الانتفاضة الأولى والثانية ويمكن تعميمها على كل الأزمات التي مرَّ بها الشعب الفلسطيني من فترة التهجير القسري عام 1948. وبالتالي هناك علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي الترابطي وحدوث الأزمات،

---

(21) جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1998).

(22) حوراني، «العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني».

بمعنى كلما اشتدت الأزمات في المجتمع الفلسطيني ازدادت قوة رأس المال الاجتماعي الترابطي، وهي أقرب إلى آليات تكيّف للفرد والجماعة والمجتمع المحلي بعامة في مواجهة سياسات الاحتلال المتتالية في المجتمع الفلسطيني.

لقد أشاد **تقرير التنمية البشرية عام 2004** بدور العائلة والعشيرة، إذ «تعززت شبكات الحماية العائلية وزاد دور الآليات العشائرية في تقديم المساعدات والدعم للأسر الفقيرة وفي التخفيف من وطأة الخلافات بين الأفراد ومشكلات الجريمة وأن مثل هذا الدور ينظر إليه عموماً بإيجابية، إلا أنه يعدّ تراجعاً في دور مؤسسات السلطة المركزية ومؤشراً على ضعفها»[23].

وعلى الرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي الترابطي في الحفاظ على تماسك المجتمع المحلي ونسيجه الاجتماعي، إلا أن هذه العلاقات وهذا النوع من رأس المال الاجتماعي لا يساعد على البناء والتطور والتنمية. ويعتقد الباحث أنه يحافظ على مستوى معين فقط من دون تقدم أو تطور ومن دون إحداث تغيير يذكر في عملية البناء المؤسسية؛ فهو محدود الفاعلية في إحداث تحولات تنموية جذرية وفي تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع الفلسطيني ككل. فهذه العلاقات لا تساعد على التواصل البنّاء مع جميع طبقات المجتمع والبنى الاجتماعية المختلفة، وكما تحد من تواصل الفئات العمرية وخصوصاً الشباب مع بعضها البعض وتناقل المعرفة والانفتاح الإيجابي لتكون قوة جمعية تتكون من جميع أفراد المجتمع ليساهموا معاً في عملية البناء والتنمية، وهذه كلها ميزات رأس المال الاجتماعي التجسيري، والأكثر خطورة التي تسبب عائقاً أمام التنمية والتطور إذا تحولت هذه العلاقات إلى عامل هدم وتحولها إلى حالات من التعصب الأعمى والولاءات الضيقة والإقصاء الاجتماعي والاستبعاد والتمييز بين أفراد المجتمع والبنى الاجتماعية المختلفة داخله والحرص على المصلحة الخاصة لأبناء المجموعة الواحدة وحالات الحشد والتأييد أثناء حدوث المشاكل أو الاقتتال، وقد تصل الحالة إلى رأس المال الاجتماعي الخطير.

يقول علي الوردي: «إن التماسك والجمود توأمان يولدان معاً، ومن النادر أن تجد مجتمعاً متماسكاً ومتطوراً في آن واحد»[24]، والمقصود تماسك الوحدات الجزئية مقابل التماسك على مستوى المجتمع ككل. وفي هذا الإطار وصف مصطفى حجازي هذه العلاقات، أي العشائرية، «أنها عقبة فعلية أمام التنمية» وأكبر العقبات إزاء التطور الاجتماعي، فهي تنازع المجتمع على ملكية أبنائها، وتحدد هويتهم أسرياً بدلاً من أن تحدد هويتهم مواطنياً[25] فيما لو قورنت بمجتمعات متطورة أوروبا مثلاً.

2 ـ إضافة إلى ذلك، إنَّ الثقة بين المواطنين في الريف الفلسطيني هي ثقة خاصة بين أفراد تربطهم علاقة قوية مع بعض متقاربين فقط من دون السماح لها بالخروج من أسوار هذه البنى الاجتماعية. وهذه الثقة تنشأ في علاقات رأس المال الاجتماعي الترابطي، كما ذكر سابقاً

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2004** (نيويورك: البرنامج، 2004).

(24) علي الوردي، **مهزلة العقل البشري**، ط 2 (لندن: دار كوفان للنشر، 1994).

(25) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط 9 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009).

أن نوع العلاقات في الريف الفلسطيني هي التي تؤسس لمثل هذه الثقة، وإن تطورت وامتدت لا تتعدى الثقة الأفقية بين أفراد المجتمع الواحد أو البنى الاجتماعية الواحدة. ولا تمتد هذه الثقة لتصل إلى الثقة المعممة أو الرأسية، وغالباً ما يقصد بها الثقة بالمؤسسات الرسمية سواء الحكومة ومؤسساتها أو الأحزاب أو حتى الهيئة المحليّة، وتكون نتائج عدم وجود الثقة المعممة بأن يعيش الفرد بحالة من الشك والريب وإقصاء الآخر والتمييز وصولاً إلى حالات من التهديد ثم الصراع، وخصوصاً في المنافسة على الموارد. وقد رأى فوكوياما أن رأس المال الاجتماعي هو الثقة بقوله: «ليس رأس المال الاجتماعي سوى قدرة تنبثق جراء تغلغل الثقة في المجتمع أو في بعض قطاعاته على أقل تقدير»[26].

إن الفرد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملك رأس مال اجتماعياً خاصاً يعود بالنفع على الفرد أو الجماعة فقط من دون تعميم هذه المنفعة على جميع أبناء المجتمع.

وأكّد زايد وآخرون أن الثقة كميكانيزم سوسيوسيكولوجي لها التأثير في سلوكنا الاجتماعي إلى حد كبير، حيث يعمل هذا الميكانيزم كصلة معنوية فيما بين دوافعنا ومعتقداتنا والأهداف المطلوب إحرازها في إطار الشرط الاجتماعي والوجه الآخر لهذه العملية هو الارتياب الذي يفصل الذات عن الآخرين ويثير الشك فيما بينهم[27].

ورأى آخر أن كلمة مجتمع هي أواصر الثقة: «الجوهر الحقيقي للمجتمع يكون متناسقاً وغير ملموس، ومبنياً على أواصر الثقة والقيم المشتركة والالتزام المتبادل»[28].

وكونها مبنية على أساس التوقعات وحسن النية بالتوقعات من الفاعل الآخر ونقيضها توقع سوء النية من الفاعل الآخر، وبذلك قد يوقف الفعل أصلاً وحتى وإن كان إيجابياً، وبالتالي تحدّ من التواصل. وإذا كانت هذه الظاهرة شبه عامة (انعدام أو تدني الثقة) قد تؤثر في التفاعل بوجه عام وخصوصاً التفاعل الرأسي بين الفرد والمؤسسات العامة والمدنية، وتجعل الفرد يعيش في حالة من الشك والريب الشديدين وحتى العجز عن المضي قدماً في تحقيق أهدافه المشتركة مع الآخرين أو المرتبطة بهم، سواء أفراد أو مؤسسات أو وضع اتفاقيات مكلفة في التعامل مع الآخر، وبهذه الحالة يفقد رأس المال الاجتماعي قيمته وقدرته وميزته.

الأمر المهم في هذا الصدد أنه حين تضعف السلطة المركزية، ويكون هناك تمييز في المعاملة، وخصوصاً في رأس المال الاجتماعي الرأسي الذي يربط بين الفئات أو البنى الاجتماعية المختلفة بطريقة من أسفل إلى أعلى، أو بالعكس، أي بطريقة هرمية واستغلال السلطة والنفوذ

---

(26) فرانسيس فوكوياما، **الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة معين الإمام ومجيب الإمام (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 1995).

(27) أحمد زايد، آمال طنطاوي ومحمد عبد البديع، **رأس المال الاجتماعي لدى شرائح المهنية من الطبقة الوسطى** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة القاهرة. 2006).

(28) دون إيبرلي، **نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدولة من أسفل إلى أعلى**، ترجمة لميس فؤاد اليحيى (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع. 2011).

لمصلحة جماعة معينة وتحقيق مصالح فئوية وفردية على حساب جماعات أخرى، هنا يصبح رأس المال الاجتماعي سلبياً وخطيراً وينتج منه ردود فعل وسلوك غير إيجابي من الجماعات الأخرى، وإما أن يصابوا بحالة من اللامبالاة أو بحالة من الكراهية والحقد على المجموعات المستفيدة من هذا التمييز، فتضطر المجموعات وأفرادها إلى التمسك بالعلاقات التقليدية والولاء والانتماء إلى هذه العلاقات أو الشبكات بغض النظر إن كانت عشائرية أو طائفية أو دينية، وأحياناً يتم تشكيل بنى اجتماعية جديدة لها مصالحها الخاصة في ظل هذه الظروف، حينها يصبح الفرد ملك هذه الشبكة ويلتزم بقيمها وسلوكها بغير وعي منه، وهو مستعد لدفع أي ثمن في سبيل أن يُبقي ويُظهر الولاء القوي لها. وفي هذه الحالة تقل الولاءات للوطن بوجه عام لحساب ولاءات مجموعات أو شبكات معينة، وتؤثر هذه الحالة أيضاً في عمل مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة حفاظاً على وجودها وتلافياً للأخطار التي يمكن أن تقع فيها. وأنَّ هذا التمييز والتفرقة في المعاملة نتيجة رأس المال الاجتماعي الرأسي السلبي ومحاباة جماعة على جماعة أخرى هي نفسها التي تؤسس للحقد والكراهية، وأنَّ هذه العلاقات والبنية الاجتماعية المشوَّهة تكون أرضاً خصبة للاشتعال والاقتتال داخل المجتمع، وخصوصاً عند ضعف أو انهيار السلطة المركزية. ويربط الباحث ما حصل بما يسمى الربيع العربي إلى هذه المعادلة في المجتمعات العربية وإلى الأرض الخصبة والعلاقات المشوَّهة ورأس المال الاجتماعي السلبي.

3 ـ أوضحت هذه الدراسة أيضاً أن الفرد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملك رأس مال اجتماعياً خاصاً يعود بالنفع على الفرد أو الجماعة فقط من دون تعميم هذه المنفعة على جميع أبناء المجتمع. ونقصد بالمنفعة سوء المنفعة الآنية أو المحتملة المستقبلية؛ فالفرد يبذل جهده اليوم على أمل أن يكون له منفعة من ذلك الجهد سواء آنية أو مستقبلية نظراً إلى ارتفاع سقف التوقعات والالتزام بناء على العقد الاجتماعي بين أفراد الجماعة. كما وجد أن الفرد يبحث عن المنفعة ومكتسبات خاصة له من دون اعتبار إلى أنَّ المصلحة العامة أينما وجدت جماعة تحافظ على هذه المكتسبات تمسك بها وبعلاقتها وامتثلت لعقدها الاجتماعي، وعلى الضد من ذلك أية جماعة أو شبكة لا ترتبط بمكتسبات لا يشترك فيها ولا ينضم إليها. ولكن هذه المعادلة بحد ذاتها تؤدي إلى ضعف رأس المال الاجتماعي وتتناقض مع أسس مهمة فيها كما ذكر بوتنام وربط رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة.

ربط بوتنام رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة، واهتم بها كنتيجة إيجابية له «وإحدى السمات الخاصة لرأس المال الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات أنه يعد منفعة عامة على خلاف رأس المال التقليدي الذي يعد منفعة خاصة»[29].

أما فضل النقيب فقد اعتبره رأس مال اجتماعياً سلبياً: «رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يخدم فئة معينة في بنية اجتماعية خاصة التي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل وحتى ربما تكون هذه العلاقة ضارة أيضاً»[30].

---

(29) بوتنام، **كيف تنجح الديمقراطية**.

(30) النقيب، الباحث الرئيسي، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفسطينية المحتلة**.

خلاصة

هل مثّل رأس المال الاجتماعي قطبين متناقضين: ترابطي سلبي مقابل تجسيري إيجابي؟ وهل يمكن الحديث عن توليفة تجمع إيجابيات الشكلين معاً والتخفيف من سلبياتهما؟ وكيف يمكن أن يتحول رأس المال الاجتماعي الترابطي إلى تجسيري ضمن شروط معينة ليساعد على تعزيز تماسك المجتمع ككتلة واحدة وذلك للاستفادة القصوى من إيجابيات الشكلين معاً.

خامساً: التوصيات والمقترحات

1 ـ دراسة نوعَي رأس المال الاجتماعي (رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري) ودراسة العلاقة التي تربط بينهما وهل يوجد تأثير لرأس المال الاجتماعي الترابطي في رأس المال الاجتماعي التجسيري أو العكس؟ وهل هي علاقة طردية أم عكسية أم هي علاقة تبادلية؟

2 ـ كما يوصي الباحث بعمل المزيد من الدراسات حول مؤشر الثقة كأحد أهم محاور رأس المال الاجتماعي، ودراسة علاقة السلطة المركزية لأي مجتمع بزيادة أو هدر رأس المال الاجتماعي.

3 ـ يوصي الباحث بتكثيف جهود المؤسسات والمهتمين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعمل مقياس موحد لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني يتم قياسه كل مدة زمنية ويكون من ضمن المؤشرات المهمة والدورية.

وللوصول الى «بيئة تمكينية» للمساهمة في تقوية رأس المال الاجتماعي وإبراز الجانب الإيجابي منه وبناءً على نتائج واستنتاجات الدراسة يقترح الباحث:

1 ـ ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير الأطر التشريعية والقانونية بما يسمح بقيام مؤسسات مجتمع مدني محلية، وأقصد محلية في كل موقع، تكون من رحم المجتمع ومن حاجاته وأولوياته، وفي إطار الثقافة والعرف المتداول والعادات اليومية للمواطنين، وأن يكونوا فاعلين أساسيين في عملية البناء والتنمية وأن يشعروا بملكيتهم الحقيقية لهذه المؤسسات، بحيث يكون هناك توافق وتوازن ما بين الشعور بالمصلحة العامة والمصلحة الخاصة والمنفعة المشتركة، والبعد عن سياسات التنمية المركزية والإجراءات البيروقراطية الطويلة وإهمال المستفيدين من المشاركة في التنمية، وكما يعلم الجميع أن الريف الفلسطيني يملك الموارد الطبيعية وحتى الموارد الاجتماعية والعلاقات القوية، وفي الوقت نفسه يفتقد المؤسسات الكفيلة باستغلال هذه الموارد في خدمة التنمية والبناء، وسوف تساعد هذه المؤسسات على الحد من الانتماءات الضيقة والمغلقة والتقليدية والانتقال إلى انتماءات على مستوى الوطن ككل، وتعزيز قيم التسامح والتطوع والديمقراطية والتعددية وقبول الآخر.

2 ـ إيلاء الأهمية الكبيرة للمدرسة الأساسية التي هي بنية اجتماعية مهمة في تنشئة الفرد وتطويره، وتعَدّ في المرتبة الثانية بعد الأسرة. وبناء عليه يوصي الباحث بضرورة التركيز في مناهج التعليم الأساسي على تطوير وتنمية قيم رأس المال الاجتماعي من العمل التعاوني والتطوع والتسامح وقبول الآخر والثقة، وأن تكون أساليب ممارسة لا تلقين، لتأسيس جيل يملك جوهر رأس المال الاجتماعي وقيمه □

الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر

العربي العربي(*)

محاضر في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق،
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ـ الجزائر.

مقدمة

كثرت الكتابات حول النفط ودور عائداته الريعية عبر ثقافات ومجتمعات متباينة؛ فانقسمت جلُّها إلى فريقٍ رأى فيه نعمةً تروم التأسيس لاقتصاد قوِّي يدفع بالتنمية ويرفع مستوى الرفاه؛ في حين رأى فيه فريق آخر نقمةً من خلال تعزيزه هيمنة النظام الحاكم، وبناء علاقة زبائنية تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي.

إن وفرة العائدات النفطية تضمن الحاجات اللازمة للنخبة، وتعزِّزُ مؤسَّساتها الاستِّبدادية، وتُقوِّي النظام وتمكِّنه من حماية نفسه، بشراء الولاءات ودفع المجتمع إلى النأي عن المطالبة بالحقوق السياسية؛ فتغدو الحكومات غير شرعية، الانتخابات فيها مزوَّرةٌ، تغيب عنها الشفافية. كما ترسم الدول الريعية حدوداً للديمقراطية، من خلال استراتيجيات للتلاعب الانتخابي، تصنع بها موزاييك لديمقراطية تمثيلية كقفَّازٍ يحمي النظام من الممارسات اللاديمقراطية عبر مخارج احتيال تدعمها سلوكيات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي تبدو جلِّيةً في ظاهرة الانتخابات الرئاسية في الجزائر كدراسة حالة ضمن الدول الريعية وتبعات إكراهات الانتقال الديمقراطي في المنطقة.

تروم هذه الدراسة تفكيك العلاقة الموجودة بين متغير الانتخابات وتقاسم الأدوار، وإكراهات الاستعصاء السياسي لتجسيد الممارسة الديمقراطية داخل الدول الريعية، معتمدين على مؤشِّر السلوك الانتخابي في الجزائر كدراسة حالة.

تهدف هذه الدراسة **علمياً** إلى عرض التأصيل النظري وأدبيات دراسة الريع كنعمة أو نقمة، وإبراز الترابط البحثي بين المتغيرات الثلاثة، الريع، الديمقراطية والانتخابات في الجزائر، أداء الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي.

(*) البريد الإلكتروني: larbi.larbiuniv@yahoo.fr.

وهي تهدف **عملياً إلى** التنبيه لخطر الاعتماد الكلي في الاقتصاد على الريع، وكيفية توظيف العوائد الريعية لترسيخ التحول الديمقراطي، وأهمية نزاهة وشفافية الانتخابات في ترسيخ الممارسات الديمقراطية.

إن وفرة العائدات النفطية في سبعينيات القرن الماضي، شجَّع انتهاج الحكومات مشاريع لإبعاد المواطنين عن السياسة، والعمل على تدمير المؤسسات المدنية المستقلة.

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الريع والديمقراطية، إذ كلما ارتفع الدخل الريعي، توجَّهت الديمقراطية نحو الانكماش.

اعتمدنا في هذه الدراسة توظيف جهاز مفاهيمي يتضمن مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعدداً في المناهج بغية توضيح الصورة، والاقتراب من الحقائق الخفية لإشكالية هذه الدراسة. وتجلَّت هذه المناهج في المنهج المقارن، الاقتراب النسقي، ودراسة الحالة.

أولاً: الريع، اقتصاد ومقاربات منهجية

1 ـ من الاقتصاد الريعي إلى الدولة الريعية

أدى الريع دوراً كبيراً في تشكيل الدولة الريعية[1] التي تتحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع ويتراكم لديها، مع مشاركة عدد قليل في توليد هذه الثروة. يرتكز اقتصاد الدولة الريعيّة[2] على مصدر واحد للدخل، يتمثل بالريع. وغالباً ما يكون مصدراً طبيعياً لا يحتاج إلى آليات إنتاج معقَّدة سواء كانت فكرية أو مادية، وتحتكر السلطة مشروعية امتلاكه، وتوزيعه، وبيعه.

2 ـ مايكل روس، والآليات السببية لمخرجات الريع

تقوم مقاربته المنهجية لمخرجات الريع على الآليات السببية التالية[3]:

أ ـ آلية التبعية للريع: تتجلى في ثلاث طرائق وهي:

(1) الأثر الضريبي: إن تفادي فرض الضرائب وتعويضها بعائدات النفط الضَّخمة، يجعل المجتمع المدني يتغاضى عن المطالبة بمساءلة النظام السياسي. لقد أكَّد «ميك مور» أن النظام

(1) أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية (Rentier State) هو الكاتب الإيراني حسين بهلافي «Bahlavy» في بحثه الموسوم «نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية: حالة إيران» والذي نشر عام 1970.

(2) محمد نبيل الشيمي، «الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية،» المركز الديمقراطي العربي، 6 كانون الثاني/يناير 2016، <https://democraticac.de/?p=25453>

(3) Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001), pp. 332-333, <http://www.jstor.org/stable/25054153>.

الضريبي المستقر[4]، عامل ضروري لتشجيع المواطن على الانخراط في الحياة السياسية. أما غيابه، فيفرز اختلالات وظيفية وبنيوية بين المحكوم والحاكم، الذي لا يحتاج إلى استخراج الموارد المالية من المواطنين. يوفِّر الريع الحاجات المالية لتعزيز المؤسسات الأمنية، وشراء الذِّمم. ففي الجزائر تمثِّل الضرائب غير النفطية من مجموع الإيرادات 10.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة تونس وليبيا. وحسب بعض الإحصاءات إن 46 بالمئة من العمال غير مسجَّلين كأجراء[5].

(2) تأثير الإنفاق[6]: إن وفرة المداخيل تمكن الدولة من إدخال قدر من التجديد لجلب رضا الرأي العام. ففي الجزائر[7] ارتفع الإنفاق الحكومي بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 بحجم كبير. زادت الواردات بنسبة 60 بالمئة مقارنة بعام 2010، وبفاتورة بلغت 46 مليار دولار. رَفْعٌ في رواتب التوظيف العمومي بنسبة 46 بالمئة. تجاوز الاقتصاد غير الرسمي 6 مليارات دولار، ومُنِحَتْ قروضٌ من دون فوائد لصالح الشباب. وأنفقت الحكومة أكثر من 23 مليار دولار في المنح والرواتب والمزايا، فزاد الإنفاق الحكومي بنسبة 50 بالمئة عام 2011.

(3) أثر تكوين الجمعيات[8]: توظف الدول الريعية العائدات النفطية للحؤول دون بروز جمعيات مدنية فاعلة، وتأطيرها للمجتمع المدني تطرح قضايا وتطالب بحقوق تؤرق الأنظمة السياسية. ففي دراسة شملت الجزائر[9]، خَلُصَتْ إلى نتيجة مفادها عرقلة مُتَعَمَّدَة لإنشاء الجمعيات، وبالتالي خلق وجودها «على الورق» انطباعاً خاطئاً عن التعدُّدية في الجزائر، لاعتماد معظمها دعماً من الدولة. أما شودهري[10] فخلص إلى أن وفرة العائدات النفطية في سبعينيات القرن الماضي، شجَّع انتهاج الحكومات مشاريع لإبعاد المواطنين عن السياسة، والعمل على تدمير المؤسسات المدنية المستقلة. مخرجات لم ينأ عنها النظام السياسي الجزائري خلال العقدين الماضيين بتصحير للحياة السياسية وتحويل الجمعيات إلى لجان للمساندة والتكاثر بطرق غير شرعية، للتشويش على العمل الحزبي الذي يروم الدفاع عن مطالب المجتمع الحقيقية.

ب ـ آلية فرض القمع[11]: الريع أسَّس لعلاقة بين القمع والاستبداد في الأنظمة الشمولية، ونشر الرعب في نفوس المواطنين وحال دون مطالبتهم بحقوقهم ومواجهة المؤسسات الأمنية.

---

(4) فوزية زراولية، «المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في أفريقيا: المقاربة الريعية،» **الباحث الاقتصادي** (الجزائر)، العدد 3 (2016)، ص 103.

(5) Lala Muradova, «Oil Wealth and Authoritarianism: Algeria in the Arab Spring, Riqueza petrolífera y autoritarismo: Argelia en la Primavera Árabe,» *Revista Española de Ciencia Política* (Universitat Rovira i Virgili Tarragona, España), no. 40 (Marzo 2016), p. 70.

(6) Ross, Ibid., pp. 332-333.

(7) Muradova, Ibid., p. 70.

(8) Ross, Ibid., pp. 332-333.

(9) هناك 93,000 جمعية تتمتع بالاعتماد من وزارة الداخلية. انظر: Muradova, Ibid., p. 76.

(10) Kiren Aziz Chaudhry, «Economic Liberalization and the Lineages of the Rentier State,» *Comparative Politics* (27 October 1994), p. 9.

(11) Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» p. 335.

اعتمد النظام الجزائري على المؤسسة العسكرية والأمنية في منع الاحتجاجات، فعدد رجال الأمن يفوق أحياناً عدد المتظاهرين. الجزائر تمتلك أكبر ميزانية دفاعية في القارة الأفريقية[12]، قدَّرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام 2012 بـ 9.1 مليار دولار أمريكي.

ج ـ آلية التحديث[13]: العائدات النفطية لم تحفِّز الحكومات على إحداث التغيير. ساهمت في الجزائر على تثبيت الدولة الريعية، والنظام الفاسد وحاربت الشفافية ومحاسبة الهيئات النيابية.

إن اتساع الفساد في الأنظمة الناهبة، يسهِّل عملية انتشاره إلى أدنى مستويات الهرم المجتمعي. وعبر سياسة تعيين الأتباع غير المؤهلين، يتم تجنيد عدد كبير من الزبائن الموالين على مستوى المؤسسات المالية والقضائية والتربوية.

3 ـ النفط كعائق للديمقراطية

إن أغلب الدراسات في العلوم السياسية[14] أجمعت على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل، كانت الحكومات أكثر ديمقراطية. لكن في الدول النفطية بارتفاع الدخل تتجه الديمقراطية نحو الانكماش. ويعتقد الباحثون[15] أن التطور الاقتصادي يحسِّن من معايير الحياة. ففي دراسة شملت أكثر من 160 دولة من 1960 إلى 1995 أثبتت أن تحسين مستوى المعيشة يؤدي إلى التنبؤ بارتفاع الممارسات الديمقراطية. لكن هذه القاعدة لا تصلح في الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط، حيث يرى مايكل روس أنها محيط غير خصب لزرع الديمقراطية، فعوائد الريع، سبب جشع الحكومات وفساد نخبها.

إن ما يميِّز الدول الريعية[16] إعاقتها للتحول الديمقراطي، ومنعها تطور المجتمع المدني؛ فتُوظَّف العوائد في احتواء «النخب» وتغييب دورها داخل الدول العربية[17]؛ فينتظم المجتمع على شكل هرم له من المزايا طبقاً لوضعه في هذا الهرم، ويقوم بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تابعة لهذه الشرائح الريعية. وهكذا عرقل الاعتماد على الريع[18] المسار التنموي، وأحبط مسارات الانتقال الديمقراطي.

---

(12) Muradova, «Oil Wealth and Authoritarianism: Algeria in the Arab Spring, Riqueza petrolífera y autoritarismo: Argelia en la Primavera Árabe,» p. 71.

(13) Ross, Ibid., p. 335.

(14) Ibid., p. 325.

(15) Raed Asad Ahmed, «A Critical Analysis of the Role of Oil in Hindering Transition towards Democracy in the Middle East,» *Society and Justice*, vol. 3, no. 2 (July 2010), p. 98.

(16) صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: حالة العراق** (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013)، ص 9.

(17) متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع العربي في ضوء تريف المدن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

(18) Hakeem Onapajo, Suzanne Francis, and Ufo Okeke-Uzodike, «Oil Corrupts Elections: The Political Economy of Vote-Buying in Nigeria,» *African Studies Quarterly*, vol. 15, no. 2 (March 2015), p. 3, <http://www.africa.ufl.edu/asq/v15/v15i2a1.pdf>.

الجدول الرقم (1)

الاحتمال السنوي للفشل الديمقراطي (1960 ـ 2002)

بالنسبة المئوية

مستوى الدخل	الدول النفطية	الدول غير النفطية
دخل منخفض (أقل من 1000 دولار)	11.2	4.1
دخل متوسط (من 1.000 إلى 5.000 دولار)	2.2	2.4
دخل مرتفع (فوق 5000 دولار)	3.6	3.0
عبر المناطق		
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.0	6.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	14.3	5.1
خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.8	1.4
المجموع	**1.3**	**1.8**

المصدر: Luisa Blanco, Kelsey J. O'Connor and Jeffrey B. Nugent, «Does Oil Hinder Democratic Development? A Time-Series Analysis,» Pepperdine University, School of Public Policy Working Papers, Paper 61 (2016), p. 27, <http://digitalcommons.pepperdine.edu/sppworkingpapers/61>.

ثانياً: جدلية العلاقة بين الانتخابات والديمقراطية

1 ـ الشرعية الديمقراطية ومقومات نجاحها

أ ـ الشرعية الديمقراطية

كثر الحديث عن الديمقراطية خلال العقد الأخير من القرن العشرين في الأوساط العلمية والسياسية. وهو ما أطلق عليه صامويل هنتنغتون في كتابه **الموجة الثالثة** الحدث السياسي الأكثر أهمية في أواخر القرن العشرين.

ب ـ الانتخابات الديمقراطية ومقومات نجاحها حسب شيدلر[19]

(1) التمكين: تمكين المواطنين من ممارسة السلطة. **(2) حرية العرض:** الحرية في صناعة واختيار البدائل. **(3) حرية الطلب:** حرية تشكيل الأولويات من جانب الناخبين. **(4) التضمين:** كل المواطنين معنيون بالتسجيل في القوائم الانتخابية من دون قيود. **(5) التعبير الحُرْ عن**

(19) Andreas Schedler, «Regímenes autoritarios electorales en el mundo contemporáneo,» Cuadernos de Estudios Latino-americanos (2009), p. 41.

التفضيلات: حرية تشكيل خيارات المواطنين وحرية التعبير عنها. **(6) النزاهة**: في الأصوات المُعبَّرِ عنها، من دون أي إضافاتٍ أو تزوير. **(7) الشخصية الحاسمة**: النخبة التي أفرزتها الانتخابات عليها تحمل المسؤوليات كاملة.

ج ـ أهداف العملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية

للانتخابات أهمية في ضمان التداول السلمي للسلطة، وتفكيكها رموز جدلية العلاقة بين السلطة والمجتمع، عبر صناديق الاقتراع[20]. وتشير المعطيات إلى أنه عام 2006 نحو 13 بالمئة فقط من دول العالم، من لم تختر قياداتيها من طريق الانتخاب مقارنةً بـ 40 بالمئة عام 1974.

د ـ الدول الديمقراطية والسلوك الانتخابي

رأى صامويل هنتنغتون[21] أن الانتخابات وسيلة لإضعاف الأنظمة وأداة لنشر الديمقراطية، فهي لا تعني حياة الديمقراطية فقط، وإنما موت الدكتاتورية أيضاً.

هـ ـ الدول غير الديمقراطية واستراتيجية التلاعب الانتخابي

اعتبرت الأنظمة الشمولية الانتخاب استراتيجية للبقاء والاستمرار في السلطة. وأخذت العملية الانتخابية حسب أندريس شيدلَرْ[22] شكل الاستبداد الانتخابي في الدول التي تقع في المنطقة الرمادية، لأنها لا تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، بل هي أنظمة شمولية غير مغلقة، يميِّزها الانتخاب. إنها أنظمة تبدي ملامح الديمقراطية، بتبنيها الدساتير والانتخابات والتعددية... من دون غايات الممارسة الديمقراطية، فهي خدعة تختفي وراءها[23]. وقد صنَّف شيدلر[24] الجزائر ضمن نظام الانتخاب الاستبدادي، فهو قفاز يحمي أيادي النظام من ممارساته اللاديمقراطية.

3 ـ الهندسة الزبونية والفساد النخبوي

أ ـ الزبونيات الريعية

إن اتساع الشبكة الزبونية يقصي المواطن من عملية اتخاذ القرار ويجرده من دور المراقب للعقد الاجتماعي، فيُدمج في الحلقة المفرغة للنظام التوزيعي. وتنتفي الوظيفة السياسية

---

(20) Daniel A. Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)* (Madrid: Universidad Autónoma de Madrid, Facultad de Filosofía y Letras, Departamento de Estudios Árabes e Islámicos y Estudios Orientales, 2015), pp. 33-34.

(21) سليمان الغويل، **الانتخابات والديمقراطية** (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003) ص 26.

(22) Marx, Ibid., pp. 36-39.

(23) Joseph Richard, «Democracy as Deception,» *Journal of Democracy*, vol. 9, no. (1998), p. 56.

(24) Marx, Ibid., p. 36.

للمجتمع المدني عبر خفض الضرائب أو إلغائها[25]؛ على عكس الدول الغربية يؤدي المجتمع المدني فيها دور المراقب للنخبة، والحؤول دون استيلائها على السلطة. أما في الدول الريعية، فيؤدي دور الزبون الذي يخدم مصالح نخبة ضيِّقة انتهازية، وينهار الوعي الجماعي كقوة موازية مناهضة للنزعة الاستبدادية التي سمَّاها دارون عاصم أوغلو بالحلقة المفرغة في الدول الاستخراجية.

ب ـ من الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي

إن اتساع الفساد في الأنظمة الناهبة، يسهِّل عملية انتشاره إلى أدنى مستويات الهرم المجتمعي. وعبر سياسة تعيين الأتباع غير المؤهلين، يتم تجنيد عدد كبير من الزبائن الموالين على مستوى المؤسسات المالية والقضائية والتربوية، فتنتقل الدولة من الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي. ويغدو الفساد ميكانزم للتكيُّف مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تتبناها النخبة الحاكمة، ولا ينظر إليه على أنه آفة.

ج ـ الرشوة وغياب الشفافية

رأى صندوق النقد الدولي[26] أن ارتفاع العائدات الريعية أدى إلى ارتفاع نسبة الرشوة. وحسب مؤشر الشفافية الدولي[27] لعام 2012، احتلت الجزائر المرتبة 105 من 176 دولة، والمرتبة 12 من 17 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لخَّص الرئيس الجزائري، يوم 27 نيسان/أبريل 1999، قضية الفساد في الجزائر على أنها «دولة مريضة بالفساد»، ومنح الضوء الأخضر للاستخبارات لإجراء التحقيقات[28]، وتوعَّد الناهبين للمال العام. مَسَّت التحقِّيقات مشروع الطريق السيار «شرق ـ غرب» الذي ارتفعت تكلفته إلى أكثر من 12 مليار دولار أمريكي، بعد أن حَدَّدَت له الدراسات 7 مليارات دولار. وخرجت فضائح مسَّت 275 عقداً لشركة سوناطراك، من كانون الأول/ديسمبر 2009 إلى شباط/فبراير 2010. في شهر أيار/مايو 2011 حكمت العدالة على المدير العام لشركة سوناطراك بسنتين سجناً بسبب رُشى مسَّت المال العام. وفضيحة شركة أوني التي قدَّمتْ رُشى بـ265 مليون دولار أمريكي إلى سوناطراك للفوز بصفقات للتنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية. في حين أدانت

(25) زراولية، «المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في أفريقيا: المقاربة الريعية،» ص 103 ـ 104.

(26) Rabah Arezki and Markus Brückner, «Oil Rents, Corruption and State Stability: Evidence from Panel Data Regression,» International Monetary Fund (2009), <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2009/wp09267.pdf>.

(27) Lahcen Achy, «The Price of Stability in Algeria,» Carnegie Endowment for International Peace, Washington, April 2013), p. 5.

(28) حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة 10، العدد 103 (أيلول/سبتمبر 1987)، ص 70.

المحكمة الإيطالية[29] الأربعاء 2018/9/19 فريد بجاوي الوسيط الذي جمع الرشى في فضيحة سوناطراك أوني سايبام، وتمَّ تغريم الشركة 400 ألف يورو، ومصادرة قيمة الرشى المقدرة بـ197 مليون يورو لصالح وكالة الضرائب العامة الإيطالية.

ثالثاً: أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومفارقة الفساد النسقي

1 ـ أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري وتوظيف العائدات الريعية

أ ـ المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الجزائري[30]

تعد المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهي مثَّلت 97 بالمئة من مجمل الصادرات، و75 بالمئة من مداخيل الدولة عام 2015. وتمثِّل الصناعة النفطية 95 بالمئة من عائدات العملة، وهذا ما جعل الدولة مستقلة مالياً ولا تحتاج إلى جمع ضرائب من المواطنين. وقد ضَمِنَ ارتفاع أسعار المحروقات لعام 2013، ضَمِنَ ثلاث سنوات من الاستيراد[31]. لكن التغيرات في سوق النفط، أدت إلى تسجيل عجز ضريبي قدِّر بـ 16 بالمئة عام 2015 من الناتج المحلي الإجمالي[32]. وهذا الأمر دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي قدِّر عام 2014، بـ 143 مليار دولار أمريكي مقابل 194 ملياراً عام 2013. إلا أن الانخفاض في أسعار النفط[33] أدى إلى انخفاض في عائدات الضرائب، فانخفضت المداخيل العمومية من 33 بالمئة عام 2014 إلى 27 بالمئة عام 2015. وارتفع حجم العجز في ميزانية الدولة من 8.3 بالمئة عام 2014 إلى 16 بالمئة عام 2015. ما بين 2011 و2015 انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلد[34] من 200 إلى 165 مليار دولار أمريكي، واستمر في الانخفاض عام 2016 إلى 156 مليار دولار أمريكي، مع نسبة بطالة بلغت 9.9 بالمئة. ولم يسجل أي نمو اقتصادي إلا في قطاع المحروقات بنسبة 3.5 بالمئة. هذا إلى جانب السياسات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والتي انعكستْ آثارها

---

(29) حسان حويشة، «قضية سوناطراك أوني سايبام،» **الشروق اليومي**، 2018/9/19، ص 3.

(30) Muradova, «Oil Wealth and Authoritarianism: Algeria in the Arab Spring, Riqueza petrolífera y autoritarismo: Argelia en la Primavera Árabe,» p. 69.

(31) صندوق النقد الدولي، «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر،» نشرة معلومات رقم 13/10، واشنطن 25 كانون الثاني/يناير 2013، ص 1 ـ 3.

(32) IMF Staff Completes, Article IV «Mission to Algeria,» (African Press Organization on behalf of International Monetary Fund, 2016).

(33) Casa África, «República Argelina Democrática Popular (Argelia),» (2017), p. 1, <http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/algeria>.

(34) Imad K. Harb, *Challenges Facing Algeria's Future* (Washington DC: Arab Center, 2017), pp. 2-3.

السلبية على الطبقتين المتوسطة والفقيرة. لقد بلغ احتياطي الدولة من العملة الصعبة لمداخيل المحروقات لعام 2016 مقدار 200 مليار دولار أمريكي[35]، بينما ظلَّت المشاكل الهيكلية تلازم الاقتصاد الجزائري، وانتشرت الرشوة والفساد. وغدا النظام السياسي المُخوَّل الوحيد لاستغلال هذه الأموال وتوظيفها حماية نفسه.

ب ـ المداخيل الريعية وتأثيراتها الهيكلية

الجزائر دولة ريعية بامتياز، تمثِّل مداخيل المحروقات المصدر الأساسي لمداخيلها. غابت الضرائب وزادت اعتمادية المواطن عليها، فبدا الخلل جليّاً في العلاقة بين المجتمعين المدني والسياسي. ارتفعت الأسعار، وتراجعت القدرة الشرائية للمواطنين. أما العائدات فاحتكرتها الدولة[36]، وحاولت توظيفها في توفير السكن. عملت هذه العائدات على تثبيت الدولة الريعية، وعجز القضاء عن محاربة الفساد. ومنح متغيرُ الريع الدولةَ استقلالية عن مختلف القوى الاجتماعية[37]، بل كرَّس تبعيتها لها، ودفعتها العائدات الريعية إلى اقتناء المزيد من الأسلحة، وتعزيز المقاربة الشمولية في حلِّ الأزمات والاحتجاجات، بدلاً من انتهاج سياسات تنموية وحلول جذرية.

2 ـ الفساد النسقي في الجزائر وترهُّل مؤشِّر الشفافية

أ ـ النظام السياسي والفساد النسقي

إن الفساد النسقي[38] وضعٌ تتداخل فيه عناصر السلطة السياسية مع الثروة، وتفتقد فيه الحدود، فيغدو الفساد غذاء للفساد؛ ففي الجزائر غدا ممارسات وقيماً استهجنت السلوكيات النزيهة؛ وتشكَّلت النخب السياسية في عُصَب تتولى الاستقطاب إلى دواليب الحكم، وفق منطق الزبونية السياسية، فانتقل الفساد من ظاهرة عرضية إلى ظاهرة نسقية. إن العمل السياسي، في الجزائر مراقب منذ الاستقلال، ويخضع لمنطق السِّرية. والصراع يندلع بين الأجنحة، والصفقات تحدث في الكواليس، أي خارج المؤسسات السياسية الشكلية، فتتنافس داخله عصب مختلفة يمتدُّ تكوينها إلى حقبة الوجود الاستعماري.

---

(35) Rosa Meneses, «Argelia y la era post buteflika,» Instituto Español de Estudios Estratégicos (IEE.ES), 70/2014, pp. 6-7.

(36) إن انخفاض سعر البرميل بدولار واحد يجعل الجزائر تخسر 560 مليون دولار. ولتعويض ذلك، عليها إنتاج 1.37 مليون برميل إضافي يومياً من النفط، و85 مليار م^3 سنوياً من الغاز.

(37) عكاش فضيلة، «الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر،» **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 1 (أيلول/سبتمبر 2011)، ص 30.

(38) محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر 1962 ـ 2016** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 158 ـ 160.

ب ـ الشفافية الدولية من مدركات الفساد، إلى مؤشر الحرية الانتخابية

إن الانتخابات في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962، لم تقم بالدور المرسوم لها وفق أدبيات العلوم السياسية، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الآمِرُ الناهي في الملفّات المختلفة.

تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد 2017 الذي صنَّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام[39] احتلت فيه الجزائر المرتبة 112 من أصل 180 دولة، على الرغم من إعلانها مكافحة الفساد ومحاربتها له.

تظهر الأرقام الواردة في الجدول الرقم (2) الواقع السيئ لمؤشر الحرية الانتخابية في الجزائر، حيث احتلت المرتبة 171 بـ 54.47 نقطة، وهي مرتبة متأخرة لا تعليق عليها[40]. كما احتلت أغلب الدول النفطية مراتب متأخرة. أما فيما يخصُّ مؤشِّر التنمية السياسية[41]. فقد أدرجت الجزائر في المرتبة 131 بـ 47.46 نقطة. ولم تتحصل الجزائر إلا على 0.25 فقط كتقييم للحكم الراشد عبر مؤشر المعرفة العربي[42]. هذه الأرقام المسُّجلة من مختلف الهيئات تثبِّت أن الريع في الجزائر كان حقاً عائقاً لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

الجدول الرقم (2)

مؤشِّر الحرية الانتخابية

المستوى	انخفاض ملحوظ	ضعيف	ضعيف	غير كافٍ	مقبول	مرتفع	عالٍ جدّاً	ممتاز
العلامة (100 ـ 0)	50	55 ـ 50	60 ـ 55	65 ـ 60	75 ـ 70	75 ـ 70	80 ـ 75	80

المصدر: Jose Antonio Peña, World Electoral Freedom Index 2018: The State of Democracies at a Glance (Chile: Foundation of the Advanced Liberty, 2018), pp. 13-14.

(39) Transparency International, Corruption Perceptions Index 2017, Transparency International, licensed CC BY-ND 4.0, <http://www.transparency.org/cp>.

(40) Jose Antonio Peña, *World Electoral Freedom Index 2018: The State of Democracies at a Glance* (Chile: Foundation of the Advanced Liberty, 2018), pp. 47-49.

(41) Ibid., pp. 56-57.

(42) Sima Bahous, *Arab Knowledge Index 2015* (Dubai: Mohamed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, Al Ghurair Printing and Publishing, 2015), p. 202, <http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFEn/AKI2015_FirstPages_En.pdf>.

رابعاً: موقع المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي الجزائري ومسار الانتخابات الرئاسية

1 ـ المؤسسة العسكرية والرهانات السياسية

إن عدم الوضوح بين المدني والعسكري خاصية في النظام الجزائري رافقته منذ الاستقلال. فقوة المؤسسة العسكرية أمام ضعف النظام السياسي وليدة ظروف تاريخية، بعد وفاة الرئيس بومدين انهارت العديد من المؤسسات، ما عدا المؤسسة العسكرية التي ظلّت في صلب السلطة، بل هي السلطة ذاتها[43]، وجبهة التحرير الوطني هي مجرد غطاء سياسي لممارسة السلطة من قبل الجيش، في غياب مؤسسات سياسية ودستورية.

إن أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر عام 1990، فاز بها التيار الإسلامي ممثلاً بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ[44]، الذي تحصّل على 54.24 بالمئة من الأصوات في المحليات، و57.44 بالمئة في الانتخابات الولائية. وتمكن من السيطرة على 853 بلدية من بين 1,551، و32 ولاية من أصل 48. في إثر هذا الفوز، طالبت الجبهة بضرورة تنظيم انتخابات برلمانية مسبقة، وفازت بـ 232 مقعداً من أصل 430 في الدورة الأولى. ألغيت النتائج، وأُجْبِر الرئيس الشاذلي على الاستقالة وفُرِضت حالة الطوارئ، وحُلَّ الحزب الفائز، وعاشت الجزائر أربع سنوات بدون برلمان أو رئيس منتخب. عُيِّنَ بعدها وزير الدفاع اليمين زروال[45] رئيساً للدولة، من جانب المجلس الأعلى للدولة في حزيران/يونيو 1994. تدخَّل الجيش وألغى المسار الانتخابي ونتائجه[46]، وأدخل البلاد في دوامة من العنف، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تتصدر المشهد السياسي، وتنال الدعم الخارجي ممثلاً بالبنك الدولي[47] وتغطيته لهذه التكاليف.

حاول بوتفليقة مرشَّح الجيش في عهدته الأولى (1999 ـ 2004) أن يحدث تغييراً في المؤسسة العسكرية التي أوصلته إلى السلطة، وشهدت صراعاً بينه وبين عدد من الجنرالات المؤثِّرين في الساحة، على رأسهم الجنرال مَدْيَنْ رئيس جهاز الاستخبارات، ورئيس الأركان الجنرال العماري[48]. ظهر هذا الصراع إلى العلن بعد انتخاب بوتفليقة للعهدة الثانية، حيث بدأ

---

(43) Madjid Benchikh, *Algérie: Un système politique militarisé* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 18.

(44) Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)*, pp. 89-91.

(45) Carmelo Pérez Beltrán, «Pluralismo bajo control: Evolución de la Ley de partidos políticos en Argelia,» *Estudios de Asia y África* (Campus Universitario de Cartuja, Universidad de Granada, España) vol. 2, no. 2 (163) (2017), p. 264, <http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S2448-654X2017000200255>.

(46) Barah Mikaïl, «El engañoso silencio de Argelia,» *Policy Brief*, no. 75 (2012), p. 2.

(47) Aurèlia Mañé Estrada, «Argelia en la encrucijada: Condicionantes, tendencias y escenarios,» *Documento Opex* (Gobernó de España, Observatorio de política exterior española), no. 82 (2016), pp. 30-31.

(48) Isabelle Werenfels, «Who is in Charge? Algerian Power Structures and Their Resilience to Change,» CNRS, Paris (2010), p. 3, <http://www.ceri-sciences-po.org>.

بإحداث تغييرات جوهرية، وتعيين موالين له. في عام 2005 توصل إلى صفقة مع معارضيه من المؤسسة العسكرية، بأن يضمن لهم عدم الملاحقة القضائية على الجرائم المرتكبة خلال العشرية السوداء (1992 ـ 1998) ضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[49]، مقابل إقلاعهم عن معارضة التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها قصد الترشح لعهدة ثالثة، وهو ما تم تجسيده على أرض الواقع.

منذ عام 2000 عُيِّن الجنرال القايد صالح، كرجل قوي في المؤسسة العسكرية، مهمته ضمان ولاء هذه المؤسسة للرئاسة. ووظَّفت المؤسسة العسكرية الريع النفطي[50] لدفع أجور موظَّفيها، وأجور فواعل أخرى، ومواجهة المعارضين على غرار الجنرال مَدْيَن الذي عارض عهدة رابعة للرئيس بوتفليقة[51].

ويبدو من خلال الجدول الرقم (3) أن الإنفاق العسكري أنهك كاهل الميزانية العامة للدولة. فالجيش الجزائري من أقوى الجيوش في أفريقيا[52] حيث بلغ تعداده عام 2014 نحو 300,000 جندي. ومنذ عام 2013 لم تنخفض ميزانية وزارة الدفاع عن 10 مليارات دولار أمريكي[53].

الجدول الرقم (3)

نسبة الإنفاق العسكري في الجزائر

الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إنفاق الحكومة المركزي						
1997	1996	1994	1992	1990	1988	1986
12.0	10.6	9.5	5.9	7.7	9.4	7.5
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي						
3.9	3.3	3.3	1.8	2.0	3.3	2.9
الأفراد العسكريون كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة						
1.3	1.3	1.5	1.6	1.8	1.9	2.9
الأفراد العسكريون كنسبة مئوية من أفراد السكان						
0.43	0.42	0.46	0.48	0.50	0.53	0.80

المصدر: Clement M. Henry, «Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State,» p. 71, <https://www.academia.edu/10329858/Algerias_agonies_oil_rent_effects_in_a_bunker_state>.

(49) شركة سوناطراك، الشركة الأولى في الجزائر، يطلق عليها اسم «سونا 13»، نسبة إلى الرقم «13» رمز ولاية تلمسان التي هي مسقط رئيس الجمهورية، إلى جانب تعيين أخيه السعيد بوتفليقة الذي غدا رقماً مهماً في المشهد السياسي الجزائري.

(50) Brian Terranova, «Algeria: The Obstacles to Democracy,» (13 August 2011), <http://www.e-ir.info/2011/08/13/ALGERIA-the-obstacles-to-democracy/>.

(51) Harb, *Challenges Facing Algeria's Future*, p. 2.

(52) Meneses, «Argelia y la era post buteflika,» p. 12.

(53) Harb, Ibid., p. 4.

2 ـ بانوراما الانتخابات الرئاسية في الجزائر وتوجهات مسارها

أ ـ تجربة التعددية واستراتيجية التلاعب الانتخابي

إن الانتخابات في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962، لم تقم بالدور المرسوم لها وفق أدبيات العلوم السياسية، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الآمِرُ الناهي في الملفَّات المختلفة[54] يترشح عبره ثلاثة مُرشَّحين يُزكِّيهِم الحزب، ويجب على الجميع اختيار واحدٍ منهم. أما الانتخابات الرئاسية، فكانت مجرَّد تثبيت للمرشَّح الذي تمَّ تعيينه من قبل الحزب الواحد[55]، وتـزكية النخبة العسكرية له، ودام هذا الوضع إلى تسعينيات القرن الماضي.

أدَّت أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر عام 1990 إلى نتائج لم تتكهن بها السلطة. دفعت رئيس الحكومة مولود حمروش بالتنسيق مع رئيس الدولة الراحل الشاذلي بن جديد إلى وضع استراتيجية للتلاعب الانتخابي اعتمدت ثلاثة محاور أساسية: تعكير الجو على الجبهة الإسلامية للانقاذ الفائزة في الانتخابات، إطلاق انتقادات لاذعة لفترة التسيير على مستوى البلديات، التحضير لنظام انتخابي يعيق الفوز لمرة ثانية بتغيير الشكل الانتخابي. أُلغي المسار الانتخابي، وعُيِّن الجنرال اليمين زروال رئيساً للدولة في حزيران/يونيو 1994. نُظِّمت انتخابات رئاسية شهر تشرين الثاني/نوفمبر1995، أجريت في ظروف أمنية مُشدَّدة، كان هدفها تثبيت الجنرال، واعتباره المخرج الوحيد للأزمة وفاز الرئيس. ووُظِّف نظام «الاستبداد الانتخابي» بالبحث عن مرشحين ليس لديهم القدرة على منافسة الرئيس، واستبعاد الشخصيات القوية كالسيد رضا مالك، واستدعاء عدد قليل من المراقبين الدوليين[56]. تحصَّل زروال من الدورة الأولى من دون مفاجأة على 64 بالمئة من الأصوات، مقابل 26.5 بالمئة لنحناح، و9.6 بالمئة لسعيد سعدي، و3.8 بالمئة لنور الدين بوكروح. اتجه الرئيس إلى استحداث آليات دستورية وقانونية لمراقبة المشهد السياسي، فعرض دستوراً جديداً على الاستفتاء يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1996.

ب ـ الانتخابات الرئاسية 15 نيسان/أبريل 1999، وترسيخ مبادئ النظام القديم

شارك في الانتخابات الرئاسية سبعة مرشحين[57]، مع تَعَهُّدات من الرئيس زروال بأن تكون انتخابات حرَّة. لكن شهرين قبل موعد الانتخابات، كثر الحديث عن مرشَّح الجيش عبد العزيز بوتفليقة، فلقي دعماً من إطارات سامية في الجيش. وقبل يوم من الانتخابات، أشار المرشَّحون

---

(54) Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)*, pp. 89-91.

(55) Inmaculada Szmolka Vida, El sistema político argelino a raíz de las elecciones presidenciales 8 abril 2004, VII Congreso español de Ciencia Política y de la Administración: Democracia y Buen Gobierno, Departamento de Ciencia Política de la Universidad de Granada, España, p. 113.

(56) Marx, Ibid., pp. 94-96.

(57) Ibid., pp. 98-99.

إلى تحكُّم النظام في أصوات أكثر من مليون ناخب من العسكر، والشرطة، وغياب رقابة ممثلي الأحزاب. فطالبوا بضرورة إلغاء هذه الأصوات، لكن من دون جدوى. فقرَّروا الانسحاب دفعةً واحدةً، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخاب، أمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وتركوا الساحة فارغةً لمرشَّحٍ واحد بحجة استعداد النظام للتزوير.

لم يتراجع النظام[58]، وعادت صور الحزب الواحد إلى الأذهان، وفاز بوتفليقة من الدورة الأولى بـ 73.8 بالمئة من الأصوات، ونسبة مشاركة بلغت 60.9 بالمئة، لكنها لم تقنع الجميع. حصوله على 2 مليون من الأصوات، جاء بفضل أفراد المؤسسات الأمنية وملء الصناديق في السفارات والمراكز النائية في الدقائق الأخيرة من اليوم الانتخابي، إلى جانب التزوير أثناء الفرز وإعلان النتائج. شهوراً بعد وصوله إلى السلطة، وتداركاً لأزمة الشرعية الناتجة من التزوير في الانتخابات، عمد إلى إجراء استفتاء عام حول مشروع الوئام الوطني الذي سجَّل نسبة مشاركة بلغت 85 بالمئة، وقبولاً للمشروع بنسبة 98.6 بالمئة. فكان دفعة قوية ونَفَساً جديداً للرئيس هو في أمَسِّ الحاجة إليه.

ج ـ الانتخابات الرئاسية 2004، وجدل ما قبل الحملة الانتخابية

على غرار الانتخابات السابقة، كان لأصوات أفراد المؤسسة العسكرية والأمنية في انتخابات الرئاسة 2004 دور في مَيَلَانِ كفَّة مرشحيها. وقد رافق الحملة[59] جوٌّ من اللاثقة، حيث أصدرت مجموعة العَشْر[60] من المرشَّحين المستقلِّين للرئاسة يوم 14 كانون الثاني/يناير 2004 إعلاناً مشتركاً يهدف إلى تأليف حكومة مؤقَّتة، تحلُّ محَّل حكومة أحمد أويحي قصد ضمان الشفافية، وتفادي التزوير. وعلى الرغم من توجيه بوتفليقة الدعوة إلى عدد من الهيئات الدولية لمراقبة الانتخابات، إلّاَ أن الارتياح لم يكن سائداً. أما الرئيس قام بزيارات مكوكية لثماني عشرة ولاية في الأشهر الستة الأخيرة من سنة 2003، بغية شراء الأصوات، وتَّم ذلك[61] بتقديم أَظْرِفَةٍ مالية ضخمة للولايات التي لها ثقل انتخابي، التغطية الإعلامية بهدف الترويج للمرشح المستقبلي، تقديم الدَّعم المالي للزوايا لكسب الشرعية الدينية، استعمال موارد الدولة في تنشيط الحملات الانتخابية. وبنسبة مشاركة 58 بالمئة، تحصّل فيها بوتفليقة على 85 بالمئة من الأصوات، مقابل 6.4 بالمئة

(58) Ibid., p. 101.

(59) Pablo Hernández Ramos, «Elecciones presidenciales en Argelia: La legitimidad del sistema en juego, Real instituto Elcano de estudios internacionales y estratégicos, ARI (Madrid), no. 53 (2004), p. 2.

(60) ضمت أربعة رؤساء حكومات سابقين، مولود حمروش، مقداد سيفي، أحمد بن بيتور، علي بن فليس، ورئيس حزب الوفاء غير المرخص له طالب الإبراهيمي، ورئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي، والجنرال المتقاعد رشيد بن يلس (مترشح مستقل)، وأحمد داني (الذي انسحب فيما بعد ودعَّم بوتفليقة)، ورضا مالك، وانضَّم في الأخير شريف بلقاسم إلى جانب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان علي يحيى عبد النور.

(61) Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)*, p. 105.

فقط حازها بن فليس. بينما تقاسم المرشحون الأربعة الآخرون 8.5 بالمئة من الأصوات المتبقية، وأُعْلِنَ بوتفليقة رئيساً للجمهورية.

د ـ الانتخابات الرئاسية 2009، و2014، والمرشَّح المريض

(1) الانتخابات الرئاسية 2009: في يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، نُقِل الرئيس بوتفليقة إلى مستشفى فال دو غراس بباريس. وكثُرَت التساؤلات حول حالته الصحِّية، ورُوِّج لخطاب يمهِّد ترشحه لعهدة ثالثة. إلا أن حصر الدستور لعهدتين في تعديل 1996، كان عقبةً يجب تجاوزها[62]، فأعلن الرئيس يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر ضرورة تعديل الدستور، ووافق المجلس الدستوري ثم البرلمان على ذلك، وعُدِّل الدستور عام 2008. وتقدَّم إلى الرئاسيات خمسة مرشحين[63] لم يتمكنوا من إجراء إلّاَ 10 بالمئة من التجمعات، في حملاتهم الانتخابية، بينما تمكَّن بوتفليقة لوحده من استهلاك 90 بالمئة منها. كانت أجهزة الإعلام الرسمية منبراً مفتوحاً لإنجازات الرئيس، والأطول زمنياً مقارنةً بحقوق المرشِّحين الآخرين. لم يبد المواطن أهمية اتجاه هذه المحطَّة الحاسمة، إلاَ أن المفاجأة كانت بعد ساعتين من غلق مكاتب الاقتراع[64] حيث صرَّح وزير الداخلية بأن نسبة المشاركة بلغت 74.54 بالمئة، بينما أكَّدت جهات أخرى وعلى رأسها المرشَّحون الخمس، أن النسبة لم تتجاوز 34 بالمئة.

(2) الانتخابات الرئاسية في 17 نيسان/أبريل 2014: لم تختلف عن سابقاتها على الرغم من الوعكة الصحية للرئيس منذ نيسان/أبريل 2013 التي غيَّبَته منذ ثلاثة أشهر بباريس. وغدا صعباً عليه النطق بكلمات، إلّاَ أنه ترشَّح للرئاسيات. نشَّط حملته الانتخابية ستَّة أشخاص، ودافعوا عن برنامجه[65]. وعلى الرغم من التَذَّمر، وتفريق الاحتجاجات من قبل قوات الأمن، إلى جانب فواعل أخرى على غرار حركة «بركات»[66] الرافضة لترشح بوتفليقة لعهدة رابعة، تقدَّم ستَّة مرشَّحين[67] وأجريت الانتخابات من دون اهتمام من الرأي العام، وبلغت نسبة المشاركة أدنى

---

(62) Hugh Roberts, «Algeria: The Subterranean Logics of a Non-election (ARI),» Real Instituto Elcano de estudios internacionales y estratégicos, ARI 68/2009, Madrid, p. 3, <https://www.files.ethz.ch/isn/146372/ARI68-2009_Roberts_Algeria_Elections_2009.pdf>.

(63) Marx, Ibid., p. 110.

(64) Ibid., p. 112.

(65) Sofian Philip Naceur, «Presidential Elections in Algeria, in the Name of Stability,» p. 2, <https://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/sonst_publikationen/rls_onl_wahlen-algerien_140422_en.pdf>.

(66) تعني كلمة «بركات» باللهجة الجزائرية «يكفي». أي أن ثلاثة عهدات تكفي ولا داعي إلى ترشح الرئيس لفترة رابعة، وبخاصة أن ظروفه الصحية لا تسمح له بذلك. وهي حركة جمعت مثقفين وناشطين، عبَّروا عن هذا الرفض من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، خلال الأيام التي سبقت الانتخابات.

(67) وهم: علي بن فليس رئيس جبهة طلائع الحريات ولويزة حنون رئيسة حزب العمال، وعبد العزيز بلعيد رئيس حزب جبهة المستقبل، وعلي رباعين رئيس حزب عهد 54، وموسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية.

المستويات[68]، فلم تتجاوز 51 بالمئة. وأُعْلِنَت النتائج يوم 18 نيسان/أبريل 2014 كما كان مخططاً لها، وفاز الرئيس بوتفليقة المريض بـ 81.53 بالمئة من الأصوات، مقابل 12.18 بالمئة للمرشح علي بن فليس، بينما راوحت نِسَبُ الآخرين بين 3.36 و0.56 بالمئة. يوم 28 نيسان/أبريل 2014، أدَّى الرئيس بوتفليقة اليمين الدستورية، وهو منهار صحياً، ولم يستطع قراءة إلا صفحة واحدة من عشر أوراق تمَّ تحضيرها للحدث. لم يقبل منافسوه نتائج الانتخابات، ووصفوها بالمزَّوة.

في استفتاء بارومتر أفريقيا عام 2015[69] ارتفعت في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 النسبة من 10 بالمئة إلى 42 بالمئة من الذين رأوا أن الجزائر سارت نحو الاتجاه الخطأ. و34 بالمئة عام 2015 رأوا أن الاقتصاد الوطني زاد سوءاً، بعدما كانت النسبة 13 بالمئة عام 2013. وتبين أن واحداً فقط من كل ستَّة، أي 16 بالمئة، يثِقون في عمل الحزب السياسي. وأن سبعة من كل عشرة، أي 70 بالمئة، لا يرون في ممثلي الشعب بالبرلمان مدافعين حقيقيين عن مصالح المواطنين الذين انتخبوهم. وأن ثمانية من كل عشرة من المستجْوَبين أكَّدوا عدم نزاهة الانتخابات. بينما واحد من كل ثلاثة ليس لهم ثقة لا في عمل الحكومة، ولا في نشاط المعارضة. وأربعة فقط من كل عشرة، أي 43 بالمئة، رأوا أن الظروف غير مواتية لإجراء انتخابات، وأن واحداً فقط من ستَّة من رأى أن حساب الأصوات كان بطريقة صحيحة، وواحد من عشرة من رأى أن الانتخابات جرت في ظروف حسنة.

إلاَّ أن موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من الانتخابات كان صمتاً تبرِّره المصالح[70]، قبل الاقتناع بنزاهتها وشفافيتها. قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، إن الرجل قادر على تسيير البلاد. أما وزير الخارجية الإسباني مانويل غارسيا مارغالو فوصف الانتخابات الرئاسية بالشفَّافة، وأبدى رغبة بلاده في رفع وارداتها من الغاز الجزائري.

3 ـ مستقبل النظام السياسي الجزائري: الثقة المفقودة والسيناريوهات المحتملة

في العاشر من شهر نيسان/أبريل 2019 أعلن الرئيس نيته الترشح رسمياً للرئاسيات عبر رسالة قرأها نيابة عنه معاذ بوشارب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بالنيابة. فنزل الخبر كالصاعقة، وانتفض الشارع في عدَّة ولايات يوم 22 شباط/فبراير 2019، استجابة لنداء عبر وسائط التواصل الاجتماعي حاملاً شعارات «سلمية، لا للعهدة الخامسة، أويحي يا سعيد، الشعب ليس سعيد». فكانت خطوة كسرت حاجز الخوف، وفتحت الباب أمام بوادر التغيير الحقيقي.

---

(68) Meneses, «Argelia y la era post buteflika,» p. 3.

(69) Thomas Isabell, «Algerians' Darkening Outlook on Economy and Democracy Predates Recent Anti-austerity Protests,» Afro barometer, dispatch no. 140 (21 April 2017), pp. 7-9.

(70) Naceur, «Presidential Elections in Algeria, in the Name of Stability,» pp. 2-4.

انتظر أحزاب التحالف اللحظات الأخيرة من الآجال الدستورية، أي أمسية 3 آذار/مارس 2019، وقدَّموا ملَّف الترشح للسيد عبد العزيز بوتفليقة للرئاسيات كآخر ورقة يمكن لعبها من دون مبالاة بالاحتجاجات الرافضة. توالت الدعوات للنزول إلى الشارع من جديد، وكانت الاستجابة مليونية عبر الربوع المختلة للبلاد، تميَّزت بالهدوء والتنظيم والسلمية وعدم الصدام مع المؤسسة الأمنية، وتسجيل الموقف الإيجابي للمؤسسة العسكرية.

إن تقييم وتقدير حدَّة الاحتجاجات الرافضة للعهدة الخامسة أدَّت بالنظام الحاكم إلى سحب ترشح الرئيس يوم 11 آذار/مارس 2019، وإعلان الرئاسة حزمة من القرارات أولها حلَّ الحكومة ثم تأجيل الانتخابات. وعُيِنَ نور الدين بدوي وزير الداخلية السابق وزيراً أول، ورمطان لعمامرة نائباً له، وتمت الدعوة إلى تنظيم ندوة وطنية لاختيار لجنة تُسَيِّر المرحلة الانتقالية، مع التحضير للاستحقاق الرئاسي القادم. لم يقبل الحراك الشعبي هذه الإجراءات ورأى فيها مراوغة من النظام، فبدلاً من العهدة الخامسة لجأ إلى تمديد العهدة الرابعة، فطالب الحراك بضرورة احترام الدستور، ورحيل كل الرموز الرمادية مع تعيين حكومة تكنوقراط مشهود لهم بالنزاهة ولا صلة لهم بالنظام لتسيير المرحلة الانتقالية والتحضير للانتخابات الرئاسية بعد فترة انتقالية وجيزة.

بين حراك الشارع ومواقف النظام الحاكم مدٌّ وجزر، فهل ستقطع شعرة معاوية؟ وما السيناريوهات المحتملة للمشهد السياسي في ظل تأجيل الاستحقاق الرئاسي؟ وما مسار التطور المستقبلي للأحداث في الجزائر؟ □

اقتصاد الفقراء في جنوب لبنان: نموذج الأنشطة البيعية اللاشكلية

علي رضا كركي(*)

أستاذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

تمهيد

من الأهمية بمكان الإشارة إلى حركة الاقتصاد اللاشكلي (Informal Sector)، تلك التي تعمل بصورة غير مقوننة، فتكون بذلك مؤسِّسة لنشاط متعدد الاتجاهات يفيد واقعاً اقتصادياً واجتماعياً محدداً، لا يتخطى في أغلب الأحيان حدود طبقة الفقراء والعمال، وبما أن أغلب أنشطة الاقتصاد اللاشكلي هي أنشطة تجارية، فإنها بذلك تكون مرتكزة على عملية البيع.

قد تشمل هذه الأنشطة في حركتها الجائلة منتجات صناعية أو زراعية، وقد تكون أحياناً خدماتية؛ فالبيع هو تلك القضية التي يتمحور حولها هذا العمل البحثي، وذلك في إطار أنشطة القطاع اللاشكلي الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية في محافظتي الجنوب والنبطية من الجنوب اللبناني.

ولما كانت التجارة الجائلة قائمة، ولا تزال، على المهارات الشخصية، فقد تمظهرت إشكالية البحث من خلال العمل على توضيح الأنشطة اللاشكلية الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية في جنوب لبنان من خلال عملية البيع التي قد تتم ضمن نسيج شبكة ارتباطات وعلاقات اجتماعية.

وعليه، وبناءً على العلاقة المفترضة بين الأنشطة اللاشكلية ووجود علاقة اجتماعية، ومع انتشار المتاجر الشكلية الخاصة ببيع المنتجات الزراعية، فإن الأعمال البيعية التي يقوم بها أفراد التجارة الجائلة اللاشكلية تكون أكثر جذباً للمستهلك، كونها نتاج علاقة اجتماعية كفرضية بحثية، وذلك في سوق عمل يتسم بضعف التوظيف في القطاعين العام والخاص.

(*) البريد الإلكتروني: al_omran2006@yahoo.com.

وتالياً، ولضرورة اختبار ما تقدم، سيتم اعتماد المنحى التحليلي لأجوبة أفراد عيّنة البحث التي تتكون من خمسين عاملاً يقومون بأنشطة التجارة الجائلة غير الشكلية، وذلك وفق مقاربة سوسيولوجية معرفية لعملية البيع.

إن القطاع المستهدف هو قطاع متغير وغير ثابت العدد ويضمّ الكثير من العاملين، بحيث يصعب تحديد عددهم، لذا تم اعتماد خمسين منهم، وذلك من خلال إجراء مقابلات معهم في سوق الخضار الخاص بمنطقة الجنوب والكائن في مدينة صيدا.

ضمّت العيِّنة القائمين بأنشطة هذه التجارة الذين صادف وجودهم في سوق الخضار. وقد ارتكزت المقابلة على وسيلة الاستمارة التي احتوت على سبعة وعشرين سؤالاً، بعض هذه الأسئلة مغلقة وبعضها مفتوح، كما كانت هناك بعض المقابلات التي استهدفت توضيح إجابات معينة أو قضايا ذات صلة.

وقد تم تفريغ معطيات الاستمارة بواسطة برنامج SPSS، وقد تم بعد ذلك تحليل الإجابات بما يتناسب مع المبنى النظري للبحث.

أولاً: القطاع اللاشكلي

إن تراجع التشغيل في مختلف بلدان العالم، ولا سيّما بلدان العالم الثالث، قد ساهم في تفعيل الدور الذي يؤديه أفراد القطاع اللاشكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، «الأمر الذي يستوجب الاهتمام ببحث العلاقات الدينامية بين القطاع اللاشكلي وقضايا التنمية المحلية»[1].

لقد أدى الالتزام بمقتضيات عولمة الاقتصادات من خلال الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى حصر نشاط القطاع العام في بعض بلدان العالم الثالث، ولا سيما الفقيرة منها، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع نسب البطالة والفقر والتشرد، ما ساهم في ظهور وانتشار أنشطة القطاع اللاشكلي.

فالقطاع اللاشكلي هو القطاع الوحيد الذي يلجأ إليه الذين لا يجدون عملاً أو الذين يعملون بأجور منخفضة.

لذا، يحتل هذا القطاع مكاناً متميزاً في البنى الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

يتألف القطاع اللاشكلي من المشروعات الفردية الصغيرة الأكثر دينامية، التي قد تكون امتداداً أو تقليداً لأعمال وأهداف مؤسسات شكلية، فهناك الكثير من المؤسسات الشكلية التي تعتمد في تسويق منتجاتها على أنشطة لاشكلية، الأمر الذي يعطي دوراً مهماً لهذه الأنشطة. وتشمل أنشطة القطاع اللاشكلي في العادة أعمال «خدم المنازل، الباعة المتجولين، عمال النظافة، المتسولين والعمال الموسميين»[2].

---

(1) محمود عبد الفضيل، **موقع القطاع الهامشي غير المنظم ودوره في تنمية المجتمعات المحلية، مع الإشارة لتجربتي مصر واليمن** (نيويورك: الإسكوا، 1998)، ص 2.

(2) **الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة** (نيويورك: الإسكوا، 2000)، ص 77.

هذه الأنشطة في الغالب لا تحتاج إلى مهارات أو شهادات، لذا تسهل ممارستها عند الحاجة.

نشأ القطاع اللاشكلي، مع حركة النزوح من القرى إلى المدن، وهو يقوم على أنشطة وسلوكات غير مصرّح عنها وهدفها فقط تأمين مستلزمات العيش.

يعدّ K-Hart، أول من أدخل مفهوم القطاع اللاشكلي في دراسته عن الاستخدام في غانا وذلك في أوائل السبعينيات[3].

وعليه تكون نشأة هذا القطاع شبه متزامنة مع نشأة مفهوم الدولة الحديثة في بلادنا، كون هذه النشأة تزامنت مع نيل بعض دول العالم الثالث استقلالها[4].

وهكذا بدأت مظاهر هذه الأعمال مع البدايات الأولى لانطلاق الدولة. وقد نمت هذه المظاهر وتطورت إلى أن أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد الوطني في هذه البلدان، الأمر الذي يؤشر إلى ضعف السياسات التشغيلية وضعف استراتيجيات التنمية في البلدان الموصوفة بالعالم الثالث.

ثانياً: العلاقات الاجتماعية

يشير مبدأ أرسطو إلى أن مصلحة المجتمع هي فوق كل شيء، وقد وردت في مؤلفات أرسطو الأخلاقية **فكرة فيليا** (*Philia*)[5] أو المحبة التي عرّفت في كتاب **السياسة** بأنها «إرادة العيش معاً»[6].

تتضمن إرادة العيش معاً معاني كثيرة ومُعاشاً لا يمكن تجاوزه في تفسير البناء الاجتماعي، ولعل العلاقات الاجتماعية واحدة من أهم القضايا التي تنضوي ضمن مفهوم الفيليا، كعلاقات القرابة والعمل والصداقة والبيع وغير ذلك كثير، وتشير نوعية العلاقات الاجتماعية إلى نوع المجتمع لجهة تماسكها أو عدم تماسكها، فعلاقات القرابة المتماسكة إنما تكون في مجتمع صغير وعلاقات العمل تشير إلى نوع المجتمع ومميزاته الاقتصادية، فضلاً عن التفاوض القائم بين أطراف هذا النوع من العلاقات.

إن ما يوضح الوجود الاجتماعي للفرد هو علاقاته الاجتماعية ونوعية هذه العلاقات، حين تعبر هذه العلاقات عن إرادة الفرد في الحياة الاجتماعية.

---

(3) عدنان وديع، **برنامج السياسات والمؤشرات الاجتماعية للتنمية في الأقطار العربية** (الكويت؛ بيروت: المعهد العربي للتخطيط، 1986)، ج 2، ص 113.

(4) Ahmed Al-Kawaz, ed., *Informal Sector and its Role in Arab Countries* (Kuwait: Arab Planning Institute, 1999), p. 1.

(5) ألسدير ماكنتاير، **بعد الفضيلة: بحث في النظرية الأخلاقية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 9.

(6) Aristotle, *The Basic Works of Aristotle*, edited by Richard McKeon (New York: Random House, 1968), and polities, 111, 9,128 ob.

يقوم التنظيم الاجتماعي على محورين أساسيين: «القرابة والجماعات العمرية، فالقرابة قائمة على الاعتراف بروابط الدم، فيتولد من هذه الروابط شبكة متشعبة ومعقدة من العلاقات بين الأشخاص، بينما تقوم علاقات عمرية على أساس الحقوق والواجبات والالتزامات»[7].

إن تراجع التشغيل في مختلف بلدان العالم، ولا سيّما بلدان العالم الثالث، قد ساهم في تفعيل الدور الذي يؤديه أفراد القطاع اللاشكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان.

وتلخّص الحقوق والواجبات صورة العلاقات الشائكة بين القائمين بالأعمال والوظائف والتجارة وغير ذلك، وعليه فإن العلاقات الاجتماعية في حد ذاتها تكون نوعاً من أنواع العيش الاجتماعي في إطار احترام منظومة القيم تلك التي تعبّر عن المسافة الفاصلة بين الفرد والآخر، أي أنها تعبّر عن تفاعل الأفراد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت هذه المجالات صناعية أم تجارية أم تعليمية.

ويشير معنى العلاقات الاجتماعية إلى أن حياة الإنسان بطبيعتها حياة اجتماعية، كونه اجتماعياً بطبعه ولا يمكنه العيش خارج الجماعة، يتفاعل مع أعضائها بحيث يعتمد كل منهم على الآخر عبر مسيرة الحياة.

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الباعة المتجولين والزبونات بغية الكشف عن وجود ارتباط إنساني غامض يكتنف عملية البيع، قد يتمظهر كعلاقة اقتصادية واجتماعية مفترضة بين البائع والزبون، ويكون ذلك من خلال تحليل أجوبة الباعة المتجولين الذين تمت معهم المقابلة، فضلاً عن القيام ببعض المقابلات التوضيحية لبعض هذه الإجابات.

وعليه سيتم عرض معطيات الاستمارة وتحليلها بما يتوافق مع المبنى النظري للبحث.

تشير معطيات الجدول الرقم (1)، إلى تركُّز أعمار أفراد العيِّنة بنسبة 24 بالمئة في فئة (40 ـ 49) سنة، وبنسبة 22 بالمئة من هم أقل من 30 سنة ومن هم في فئة (50 ـ 59) سنة، وهي نسب تشير بوجه عام إلى الأعمار المتوسطة التي ينتمي إليها معظم الباعة، الأمر الذي يؤشر أكثر فأكثر إلى أن القائمين بهذه

الجدول الرقم (1)

الفئات العمرية للباعة المتجولين

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	11	22
30 ـ 39 سنة	10	20
40 ـ 49 سنة	12	24
50 ـ 59 سنة	11	22
60 سنة وما فوق	6	12
المجموع	**50**	**100**

(7) غي روشيه، **مقدمة في علم الاجتماع العام، 2 ـ التنظيم الاجتماعي**، تعريب مصطفى دندشلي (بيروت: مكتبة الفقيه، 2002)، ص 160.

المهنة هم في سن العمل، حيث إن نسبة الكبار لم تتجاوز 12 بالمئة، كما أنه لا يوجد أفراد دون سن العمل، كون فئة ما دون الثلاثين لم تلحظ من هم دون سن العشرين، أي أن جميع القائمين بهذه المهنة هم من القادرين على العمل وهم في سن العمل، الأمر الذي يدل على وجود هؤلاء خارج دائرة التوظيف في القطاعين العام والخاص، وهو مؤشر يدل على ضعف البنى الاقتصادية التي تفتقر إلى السياسات التشغيلية وسط اتجاه واضح إلى فتح الأسواق وعولمة السلع وما يتبع ذلك من ارتفاع نسب البطالة. وهكذا لا يكون هناك من سبيل غير الأنشطة اللاشكلية، أي أن الباعة قد وجدوا في هذه المهنة ملاذاً لهم من البطالة يبعدهم من الفقر والتشرد والجريمة في الوقت نفسه.

الجدول الرقم (2)

الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
لبنانية	41	82
فلسطينية	7	14
لا جواب	2	4
المجموع	**50**	**100**

تشير معطيات الجدول الرقم (2)، إلى أن الأغلبية العظمى من العاملين هم من الجنسية اللبنانية التي بلغت 82 بالمئة في ظل وجود 14 بالمئة من الفلسطينيين.

تأتي العمالة الفلسطينية من جراء قرب مخيم عين الحلوة من سوق الخضار في صيدا، وبما أن هذه المهنة لا تنضوي ضمن الأعمال الشكلية، فإنه من السهل أن يدخل إليها عمال غير لبنانيين.

أما بالنسبة إلى العمال اللبنانيين فهم الأكثرية، وتشير نسبتهم إلى ضعف آليات التوظيف في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن عدم وجود سياسات لتأهيل غير المتخصصين وإلحاقهم بسوق العمل في زمن أصبح فيه التوظيف أكثر تكلفة نظراً لارتفاع تكلفة التعليم وأكثر تخصصية وذلك لكثرة الاختصاصات وتغيّرها مع التغير الذي يطرأ على متطلبات العمل الدولي. كما تشير هذه النسبة إلى سهولة انخراط هؤلاء في هذه الأنشطة، فضلاً عن معرفتهم بحاجات المجتمع المحلي وسعيهم لتأمينها، ولعلّ العمالة غير اللبنانية تعمل في المجال الخاص بها، أي في النطاق الجغرافي الذي يعيشون فيه، الأمر الذي ستكشف عنه معطيات الاستمارة في الجداول اللاحقة.

الجدول الرقم (3)

مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
صور	18	36
صيدا	18	36
النبطية	14	28
المجموع	**50**	**100**

تشير معطيات الجدول الرقم (3)، إلى توزُّع أفراد العيِّنة على مختلف مناطق الجنوب، وقد حازت المدن الجنوبية نسباً متقاربة، الأمر الذي يدل على انتشار هذه المهنة في مختلف المناطق، كما يدل على الأزمة الاقتصادية التي تعمّ كل المناطق. فهؤلاء العمال ينتمون إلى مختلف الفئات والمناطق الجنوبية اللبنانية، بما يشير إلى الضائقة الاقتصادية التي لا تفرق بين مواطن وآخر.

تظهر معطيات الجدول الرقم (4)، أن أكثرية الباعة المتجولين هم من المتزوجين، الأمر الذي يرتب على هؤلاء أعباء إضافية لجهة الإنفاق وتعليم الأولاد والطبابة. فعلى هذه الأكثرية المحافظة على العمل والبيع إلى أقصى الحدود وذلك للاستمرار في العمل، الأمر الذي يظهر ضرورة وجود رابط بين الباعة والزبونات، ما يضمن استمرار العمل.

تشير معطيات الجدول الرقم (5)، إلى أن أغلب المتزوجين البالغة نسبتهم 48.5 بالمئة قد تزوجوا في عمر يراوح بين 21 و26 سنة، وتشير معطيات الجدول الرقم (4)، ومعطيات الجدول الرقم (5)، إلى أن الأكثرية متزوجين مع مطلع العقد الثالث، وهو الأمر الذي يؤشر على استقرار عائلي يلزمه استقرار وظيفي أو استقرار في العمل، ما يرتب على هؤلاء بذل قصارى جهودهم للمحافظة على ما يقومون به من أعمال في ظل عدم اكتراث من الدولة بحالهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فثقل المواطن على عاتقه وعلى ذاته من دون أدنى رعاية تذكر.

تدل معطيات الجدول الرقم (6)، على ما يشبه المناصفة بين وجود قرابة وعدمها، الأمر الذي يشير تارة إلى شدة الروابط الأسرية، وتارة أخرى إلى عدم شدتها، ويمكن أن تكون النسب المذكورة عائدة إلى انتماء نصف العمال للريف وقيمه ونصفهم الآخر للمدينة وقيمها.

الجدول الرقم (4)

الحالة الزواجية للباعة المتجولين

الحالة الزواجية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	12	24
كاتب كتاب	5	10
متزوج	25	50
أرمل	5	10
مطلق	3	6
المجموع	**50**	**100**

الجدول الرقم (5)

العمر عند الزواج

العمر عند الزواج	التكرار	النسبة المئوية
(20 ـ 15)	10	30.3
(26 ـ 21)	16	48.5
(32 ـ 27)	6	18.2
33 وما فوق	1	3
المجموع	**33**	**100**

الجدول الرقم (6)

وجود قرابة بين الزوج والزوجة

وجود قرابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	51.5
لا	16	48.5
المجموع	**33**	**100**

يرتّب ارتفاع عدد الأولاد زيادة في الإنفاق وتمسكاً بالعمل، حيث تظهر معطيات الجدول الرقم (7)، وبنسب شبه متقاربة وجود كم من الأولاد يراوح بين الصفر والسبعة أولاد، الأمر الذي يكون مع وجود زواج مبكر أكثر إلزاماً للعاملين بالتمسك بالعمل في ظل ضعف سياسات التوظيف والتشغيل وانعدام وجود خطة تنموية تأخذ في الحسبان العامل الديمغرافي وعلاقته بالتنمية المحلية. ولا سيّما أنه هناك 50 بالمئة من العمال متزوجون.

الجدول الرقم (7)

عدد الأولاد

عدد الأولاد	التكرار	النسبة المئوية
0 ـ 3	19	57.5
4 ـ 7	14	42.5
المجموع	**33**	**100**

الجدول الرقم (8)

المستوى التعليمي المحصّل للعاملين

المستوى التعليمي المحصل	التكرار	النسبة المئوية
أمي	2	4
ملم	7	14
ابتدائي	10	20
متوسط	19	38
ثانوي	8	16
جامعي	4	8
المجموع	**50**	**100**

تشير معطيات الجدول الرقم (8)، إلى أكثرية متعلمة واقعة ما بين المستوى المتوسط والثانوي والجامعي، الأمر الذي يؤكد أن هذه الأنشطة اللاشكلية ليست مقتصرة على غير المتعلمين، بل إنها ملجأ للمتعلمين الذين لم يجدوا فرصة عمل، لذا فإن الأعمال التي تنضوي في إطار أعمال القطاع غير الشكلي إنما هي ملاذ لكل الذين يبحثون عن عمل ولم يوفقوا، وبهذا تتأكد إحدى أهم سمات هذا القطاع، وهي تتأكد أكثر فأكثر في سوق عمل كالسوق اللبناني الذي يعاني كثيراً ضعف التوظيف لعدم وجود علاقة حقيقية بين هذا السوق ونظام التعليم العام والتعليم المهني في لبنان، الأمر الذي يطرح جدوى مضمون النظامين في ظل التغير والتبدل الدوليين لكل من أنظمة التعليم العام والتعليم المهني بما يتناسب مع حاجات السوق.

تشير معطيات الجدول الرقم (9)، إلى وجود نسبة كبرى من الأولاد والبالغة 60 بالمئة لا يتابعون الدراسة، بينما يوجد ما نسبته 40 بالمئة من الأولاد الذين يتابعون الدراسة في مدارس رسمية وخاصة، في حين نالت المدارس الرسمية نسبة 80 بالمئة في مقابل 20 بالمئة للمدارس الخاصة، الأمر الذي يشير إلى ضعف مردود هذه التجارة، بحيث يوجد 60 بالمئة لا يتابعون الدراسة في حين أن أكثرية الذين يتابعون هم في المدارس الرسمية، وذلك يعود للتكلفة شبه المجانية لهذه المدارس، الأمر الذي يؤكد ضعف المردود المادي للأعمال البيعية التي يقوم بها الباعة المتجولون والتي تقربهم من خط الفقر، هذا إن لم يكونوا تحت هذا الخط.

الجدول الرقم (9)

متابعة الدراسة للأولاد

متابعة الدراسة	التكرار	النسبة المئوية	متابعة		النسبة المئوية		المجموع
			رسمي	خاص	رسمي	خاص	
نعم	41	40	33	8	80	20	**100**
لا	62	60	-	-	-	-	**-**
المجموع	**103**	**100**	**33**	**8**	**80**	**20**	**100**

هذا ولم تظهر معطيات تكلفة التعليم أرقاماً تناقض التكلفة المفترضة في التعليم الرسمي، حيث راوحت ما بين 200 ألف ليرة لبنانية و700 ألف ليرة لبنانية، أما في التعليم الخاص فقد راوحت ما بين مليون ليرة وثلاثة ملايين ليرة لبنانية، الأمر الذي يظهر صدقية المعلومات ويؤكد ضعف المردود المادي للقائمين بهذه الأعمال.

الجدول الرقم (10)

لماذا اخترت هذا العمل

لماذا اخترت هذا العمل	التكرار	النسبة المئوية
لأنني لم أجد غيره	10	20
وراثة عن الأهل	36	72
فشل في الدراسة	4	8
المجموع	**50**	**100**

تظهر معطيات الجدول الرقم (10)، نسبة لافتة للذين ورثوا هذه المهنة عن الأهل، حيث بلغت 72 بالمئة، الأمر الذي يشير إلى أقدمية هذه الأعمال، ويؤكد هشاشة العلاقة التاريخية بين النظام التعليمي وسوق العمل، في حين بلغت نسبة الذين لم يجدوا غير هذه الأعمال 20 بالمئة، وإذا ما قورنت هاتان النسبتان بالمستوى التعليمي المحصّل، فنجد أن هناك تأكيداً لضعف التوظيف. وحيث إنه يوجد 31 فرداً من هؤلاء قد حصلوا على الشهادات المتوسطة والثانوية والجامعية، تلك التي تخولهم الدخول في وظائف مختلفة في القطاع العام، فضلاً عن الخاص، فإن ذلك يشير إلى أن الشهادة ليست المعيار الأهم في التوظيف في سوق عمل تسيطر عليه المحسوبيات، الأمر الذي يدل على أن الأفراد القائمين بهذه الأعمال إنما ينتمون إلى طبقة اجتماعية مهمَّشة وغير مدعومة، ولهذا يجد هؤلاء أنفسهم معنيين بالتوظيف بصورة أساسية والبحث عن فرصة عمل، وبما أنهم لم يجدوا فرصة تشغيل في القطاعين أو أنهم ورثوا هذه الأعمال عن الأهل الذين بدورهم لم تتوافر لهم فرص التوظيف، فإننا بذلك نكون أمام سوق عمل غير متوازن وغير مخطط له وغير ملحوظ في السياسات التنموية تلك التي ترى أن التشغيل المنتج واحد من أهم متغيرات التنمية البشرية المستدامة.

وعليه، يكون هؤلاء ملزمين بتوفير لقمة العيش عند أول فرصة متاحة، ولعل القطاع اللاشكلي هو الملاذ الوحيد الذي يلجأ إليه هؤلاء، الأمر الذي يؤسس لاقتصاد عرفي غير منظور، كما يؤسس لطبقة عليها أن تجد الآليات اللازمة للعمل، فضلاً عن الآليات اللازمة لاستمراره. وهذا يشير إلى فرضية البحث في أن علاقة البيع هي علاقة اجتماعية وبناءها والتمسك بها أمران ضروريان لتأمين لقمة العيش.

تشير معطيات الجدول الرقم (11) إلى ما تم ذكره في تحليل الجدول الرقم (10)، حيث إن المدة الزمنية المذكورة في الجدول الرقم (11) تؤكد أن هذه المهنة ليست حديثة إنما تمتد الذي أكثر من 45 سنة، الأمر الذي يؤكد الخلل البنيوي الذي يعتري آليات السوق المحلي الذي يفتقر إلى سياسات راعية، ويلحظ ذلك أزمة التوظيف في لبنان التي كانت نتاجاً لانعدام التخطيط والتشبيك بين القطاعات المختلفة، فنظام التعليم العالي شبه منفصل عن متطلبات السوق، في حين تسيطر على هذا الأخير سياسات استثمارية لا تراعي الطلب الداخلي وتخضع لرؤية القطاع الخاص والطلب الخارجي، التي بدورها لم تلحظ أو تراعِ تطور السوق الإقليمي والدولي الذي بدأ مع سبعينيات القرن المنصرم بالاعتماد على نفسه في كثير من القضايا التي كانت منوطة بالإنتاج المحلي، وهو ما جعل المستثمر اللبناني يتقلب مع تقلبات السوق من دون دعم من الدولة، الأمر الذي أفقد الإنتاج المحلي الميزة التنافسية.

الجدول الرقم (11)

منذ متى وأنت تعمل بائعاً بالتجول؟

منذ متى وأنت تعمل بائعاً بالتجول؟	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	7	14
5 ـ 14 سنة	17	34
15 ـ 29 سنة	12	24
30 ـ 44 سنة	10	20
45 سنة وما فوق	4	8
المجموع	**50**	**100**

الجدول الرقم (12)

منطقة العمل

حدد المنطقة التي تعمل فيها	التكرار	النسبة المئوية
صور	19	38
صيدا	18	36
النبطية	13	26
المجموع	**50**	**100**

تؤشر معطيات الجدول الرقم (12)، إلى توزع أفراد العيِّنة ما بين مدن الجنوب الرئيسية، صيدا وصور والنبطية، وبنسب متقاربة، مع تفاوت بسيط في مدينة النبطية، وقد يعود ذلك إلى أن النبطية هي المدينة الأصغر بين المدن الثلاث.

وإذا ما قارنا بين معطيات الجدول الرقم (3)، الخاص بمكان الإقامة ومعطيات الجدول الرقم (12) منطقة العمل، نجد أن هناك تطابقاً شبه تام، بحيث يؤشر هذا التطابق إلى أن الأفراد العاملين في هذه المهنة إنما يعملون ضمن النطاق الجغرافي لمكان إقامتهم، الأمر الذي يؤكد فرضية البحث، حيث يتخذ كل فرد من أفراد العيِّنة المنطقة التي يعيش فيها مكاناً لعمله، ما يدل على شبكة العلاقات الاجتماعية الممكن نسجها بسهولة في منطقة السكن. ويشير ذلك مجدداً إلى ضرورة وجود علاقات أو شبكة من العلاقات تربط بين أفراد هذه العيِّنة والمجتمع المحلي، وذلك في سبيل تسهيل أداء العمل وضمان استمراريته كون الدخول إلى بيئات مختلفة يتطلب جهداً ووقتاً لذلك، ما يدفع بهؤلاء إلى ممارسة أنشطتهم ضمن النطاق الجغرافي الذي ينتمون إليه.

أدى الالتزام بمقتضيات عولمة الاقتصادات من خلال الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى حصر نشاط القطاع العام في بعض بلدان العالم الثالث، ولا سيما الفقيرة منها، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع نسب البطالة والفقر والتشرد، ما ساهم في ظهور وانتشار أنشطة القطاع اللاشكلي.

تؤكد معطيات الجدول الرقم (13)، وجود شبكة علاقات اجتماعية يرتبط بها أفراد هذه الأعمال مع المجتمع المحلي وذلك من خلال طريقة بيعهم لبضاعتهم التي مالت بشكل لافت نحو الدَّين، وحيث إن الدَّين مسألة تتطلب الثقة والمعرفة السابقة، فإن ذلك دليل على وجود رابطة اجتماعية بين الباعة والمجتمع المحلي، الأمر الذي يؤشر إلى أن البيع إنما هو علاقة اجتماعية مفترضة في هذه الأعمال التي تنضوي ضمن أنشطة القطاع اللاشكلي، فعملية البيع تتم ضمن النطاق الجغرافي للسكن وتكون معظم هذه العمليات دَيناً يمتن أكثر فأكثر العلاقة بين البائع والمستهلك وذلك كله لا يتم إلا من خلال معرفة مسبقة في إطار علاقات ارتباط ولحمة ظاهرة، تعبّر عنها هذه الأنشطة وهذه الطريقة، فضلاً عن أن هذه الطريقة توفر استمرارية هذه الأعمال.

الجدول الرقم (13)
طريقة البيع

طريقة البيع	التكرار	النسبة المئوية
نقداً	1	2
بالدَّين	49	98

الجدول الرقم (14)
معرفة الزبونات

معرفة الزبونات	التكرار	النسبة المئوية
أعرفهم	49	98
لا أعرفهم	1	2
المجموع	**50**	**100**

تؤكد معطيات الجدول الرقم (14)، ما سبق وتم ذكره خلال تحليل الجداول السابقة، بأن هذه الأعمال إنما تعبّر عن علاقة واضحة بين الباعة والمستهلكين

وأن ذلك يتم في نطاق جغرافي اجتماعي محدد، الأمر الذي يعطي سمة جديدة تضاف إلى سمات القطاع اللاشكلي، وهي سمة اللحمة وشدة الارتباط بالمجتمع المحلي. فهذه الأنشطة غير منظورة من قبل الدولة، إلا أنها تعبّر عن رابطة اجتماعية قوية بين فئات المجتمع.

وذلك ما أشارت إليه معطيات الاستمارة عند السؤال عن طبيعة العلاقة القائمة بين الباعة والمستهلكين، التي جاءت بمجملها على نحو الأخوة والعائلة والصداقة، وهي سمات تؤكد اللحمة والتكيُّف بين مكونات المجتمع المحلي.

تشير معطيات الجدول الرقم (15)، إلى أن معظم المستهلكين إنما يعانون ضائقة مادية، وهو أمر يؤكد المعطيات السابقة عن طريقة البيع التي تمت بمعظمها عن طريق الدَّين، وهذا يشير إلى الوضع المادي بعامة، فالأعمال البيعية غير شكلية وترتكز على رابطة اجتماعية وتراعي الوضع المادي للمستهلك.

وهكذا تكون هذه الأنشطة عبارة عن أنشطة اجتماعية قائمة بصورة رئيسية على علاقات تعاونية تدل على مجتمع هؤلاء الذي اتسم بالبساطة والتعاون واللحمة مع المحيط الاجتماعي.

تؤشر معطيات الجدول الرقم (16)، إلى أن هناك بيئة اجتماعية متفاعلة اجتماعياً تقوم بأنشطة اقتصادية غير شكلية، فالأغلبية مرتبطة بعلاقات جيدة فضلاً عن الزمالة التي تربط بعضهم ببعضهم الآخر، وفي الوقت نفسه فإنهم يرتبطون بشبكة علاقات اجتماعية مع المجتمع المحلي.

هكذا تكون هذه الأنشطة عبارة عن أنشطة اجتماعية قائمة أساساً على علاقات تعاونية، وهو ما يشير إلى مجتمع هؤلاء الذي اتسم بالبساطة والتعاون واللحمة مع المحيط الاجتماعي.

تدل معطيات الجدول الرقم (17)، على وجود منافسة في إطار الأعمال البيعية، ذلك بنسبة 48 بالمئة، إلا أنه وبعد السؤال عن طبيعة هذه المنافسة كانت الإجابة أن هذه المنافسة إنما هي

الجدول الرقم (15)
الوضع المادي للزبونات

كيف تصف الوضع المادي لزبوناتك	التكرار	النسبة المئوية
ميسورين	5	10
يعانون ضائقة مادية	45	90
المجموع	**50**	**100**

الجدول الرقم (16)
العلاقة مع زملاء العمل

علاقتك بزملاء العمل	التكرار	النسبة المئوية
علاقة صداقة	39	78
لا يوجد علاقة	2	4
علاقة زمالة	9	18
المجموع	**50**	**100**

الجدول الرقم (17)
وجود منافسة في العمل

وجود منافسة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	48
لا	26	52
المجموع	**50**	**100**

من جراء الأنشطة التي يقوم بها عمال غير لبنانيين، وهذا يؤكد أكثر فأكثر عدم وجود رقابة في الأصل على هذه الأنشطة، سواء كانت مقوننة أم غير مقوننة، فضلاً عن عدم مراقبة الأعمال التي يقوم بها العمال غير اللبنانيين، التي تزاحم الباعة المحليين على رزقهم ولقمة عيشهم، وذلك يشير إلى اللاشكلية التي تتصف بها الأنشطة الشكلية في لبنان، فبدل أن تقوم الدولة بما عليها، فإنها تترك كل شيء على عاتق المواطن اللبناني الذي عليه أن يتم تعليمه ويبحث عن عمل ويعمل ويتعرض للمنافسة في الوقت الذي يدفع فيه ضرائب من دون أن يحظى بأي حماية أو توجيه أو رعاية.

وبالنسبة إلى العمل النقابي، فقد أظهرت المعطيات أن هناك جمعيات غير رسمية تسعى إلى جمع هؤلاء الباعة في إطار موحد، لكن ذلك يفتقر إلى المتغير القانوني الذي يعطي هذه الجمعيات صفة نقابية، وهو ما يؤكد العشوائية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في لبنان.

وكذلك جاءت معطيات مشكلات العمل، وبحسب إجابات أفراد العيِّنة، منقسمة ما بين غلاء الأسعار ومزاحمة الباعة غير اللبنانيين، الأمر الذي يفترض وجود مواكبة رسمية تحمي أفراد هذا القطاع، وذلك لأنهم يقومون بما عليهم وعلى الدولة، فهم يعلّمون أولادهم ويوفرون لهم الرعاية والحماية ويعملون مكوناً اجتماعياً متعاوناً في نطاقه، وهو ما يوفر على الدولة تكلفة الحماية والرعاية.

وعليه، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأنشطة وإن كانت لاشكلية، فإنها متفاعلة ومتعاونة ومؤسسة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول الرقم (18)

مستقبل الأولاد

هل تنصح أولادك بهذه المهنة؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	30
لا	35	70
المجموع	**50**	**100**

تشير معطيات الجدول الرقم (18)، إلى أن نسبة لافتة من هؤلاء الباعة، وقد بلغت 70 بالمئة، لا تنصح أولادها بامتهان هذه الأعمال، وذلك يعود إلى التعب الكبير الذي يعانيه هؤلاء وإلى المردود القليل لهذه الأعمال، وبالتالي فإن هؤلاء إنما يريدون لأولادهم ما يوفر لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أظهر استطلاع الرأي الخاص بذلك أنهم يفضلون السفر والوظيفة لأبنائهم، وهو أمر إنما يكون ناتجاً من المعاناة ومن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفوه خلال مزاولتهم هذه الأعمال.

الجدول الرقم (19)

الرضا عن العمل

هل أنت راض عن مردود هذا العمل؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	22
لا	39	78
المجموع	**50**	**100**

تؤكد معطيات الجدول الرقم (19)، وبصورة لافتة، عدم رضا الباعة عن

المردود الذي يحصلون عليه من جراء هذه الأنشطة، والرضا بحسب نانسي موريس «هو الفرق بين ما نرغب به وما نتلقاه»[8]، وقد ظهر واضحاً عدم الرضا لدى هؤلاء كون كل ما يدور في فلك أنشطتهم إنما هو غير شكلي وأنهم لا يتمتعون بالحماية والرعاية من جانب الجهات المعنية، ولا يوجد لديهم رابطة نقابية رسمية تطالب برعايتهم، وأنهم لا يكادون يستطيعون تعليم أولادهم الذين يريدون لهم السفر أو الوظيفة. لذلك فإن مفهوم الرضا عند هؤلاء الباعة إنما يعبر عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في لبنان، ويعبر عن علاقة المواطن بالدولة، فكل مواطن هو دولة نفسه والدولة إنما هي دولة نفسها أيضاً، الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في أن الأنشطة اللاشكلية إنما هي في نمو مستمر ما دامت الأنظمة في بلادنا على ما هي عليه.

وفي ما خص كيفية تدبّر الأمور لدى هؤلاء، فإنهم أجابوا أنهم يقومون ببعض الأعمال الزراعية بعد الانتهاء من العمل، وأنهم يعتمدون على مساعدة ذويهم، وأن بعض أولادهم يعملون ويساعدونهم في الآن نفسه. وبذلك نكون أمام مجتمع التكاتف والتعاون، وإن كان ذلك عبر طريق لاشكلي، إلا أن متطلبات الواقع قد أثّرت في كثير من مكونات المجتمع المحلي.

الحصيلة المعرفية

في بيئة تنمو في العشوائية، فإنه بالتالي لا بد من أن ينمو مقابل ذلك أنشطة غير شكلية، كانت ولا تزال ملاذاً لكثير من مكونات المجتمع، ولا سيما في بلادنا. فقد تم في سياق هذا البحث إثبات الفرضية المتمحورة حول أن عملية البيع إنما هي علاقة اجتماعية، ولاستمرار البيع والعمل لا بد من هذه العلاقة القائمة على ما يشبه الروابط الأسرية ورابط الصداقة، وعليه يكون المجتمع المحلي متفاعلاً بمختلف مكوناته على اختلاف اتجاهاتها وأنشطتها، فقد ظهر من خلال البحث مجتمع الكفاف أو بيئة الفقر التي تتعاون وتتساند لمواجهة الواقع، كما ظهر أن هذه البيئة هي ضرورة فرضتها عشوائية السياسات الرسمية، فأضحى المواطن هو المسؤول عن نفسه وبيئته، في حين أن الدولة هي مسؤولة عن نفسها فقط. الأمر الذي يكشف العازل الذي يفصل بين الدولة وشعبها، وذلك بحسب طبيعة النظام القائم في لبنان، أصبحت العلاقات الاجتماعية مورداً للرزق ومؤسسة للأعمال، تدوم باستدامتها الأنشطة. ففي مجتمع الكفاف وبيئة الفقر، لا مفر من اللُحمة والتعاون لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولمواجهة تداعيات العولمة.

هذا على مستوى التكوين الاجتماعي الذي أصبح منعزلاً عن بناء الدولة بمفهومها السلطوي، فلم يعد المواطن يضمر لهذه السلطة ما يجب أن يضمر لها، وذلك لتقصيرها وتقاعسها عن أداء دورها الرعائي. فالسلطة إن كانت تغض النظر عن هذه الأنشطة، فإنها تعلم تمام العلم بأن هذه الأنشطة هي محرك اقتصادي رئيسي في الدورة الاقتصادية. وعليه، وبعد البحث، نكون أمام مكوِّن اجتماعي ومكوِّن سلطوي لا يوجد بينهما شَبَه أو علاقة تدل على وجود شعب ودولة. لهذا فمن الأجدى أن تتركز إشكالية الباحث في مستقبل العلاقة بين الدولة وشعبها، كما يجب أن تتركز إشكالية الباحث في علاقة بيع اجتماعية أفادت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في

---

(8) برنار موتير، **سوسيولوجيا الصناعة** (باريس: المركز الوطني للبحوث العلمية، 1973)، ترجمة بهيج شعبان؛ مراجعة هنري زغيب، ط 2 (بيروت: منشورات عويدات، 1974)، ص 47.

مجتمع الكفاف، والسؤال الذي يتمظهر بعد هذا العرض: إذا ما كانت العلاقة الاجتماعية قد وفرت الاستقرار في بيئة الفقر، فإذا ما تداعت الدولة والسلطة ما الذي يوفر استقرارها؟

لقد انتشرت الاقتصادات العرفية في بلادنا وهي أنشطة غير منظورة، الأمر الذي يؤشر إلى مستقبل الدولة في هذه البلاد التي بدورها يمكن أن تصبح غير منظورة أيضاً □

ملحق الاستمارة

1 ـ العمر بالسنوات الكاملة: .....

2 ـ الجنسية: .....

3 ـ مكان الإقامة الحالي: .....

4 ـ الحالة الزواجية:

أ ـ أعزب □ ب ـ كاتب كتاب □ ج ـ متزوج □ د ـ أرمل □ هـ ـ مطلق □

5 ـ في حال متزوج:

أ ـ العمر عند الزواج ب ـ من الأقارب: نعم □ لا □ ج ـ عدد الأولاد: .....

6 ـ المستوى التعليمي المحصل:

أ ـ أمي □ ب ـ ملمّ □ ج ـ ابتدائي □

د ـ متوسط □ هـ ـ ثانوي □ و ـ جامعي □

7 ـ الخصائص التعليمية للأولاد: (4 سنوات وما فوق)

عدد	الجنس		متابعة الدراسة		في حال المتابعة		نوع المدرسة		في حال المتابعة، الكلفة السنوية	في حال عدم المتابعة المستوى المحصل
	ذكر	أنثى	نعم	لا	الصف	المرحلة	رسمي	خاص		

8 ـ لماذا اخترت هذا العمل؟:

أ ـ لأنني لم أجد غيره ☐ ب ـ وراثة عن الأهل ☐ ج ـ غير ذلك، حدد: .....

9 ـ منذ متى وأنت تعمل بائعاً بالتجول: .....

10 ـ حدد المنطقة التي تعمل فيها: .....

11 ـ طريقة البيع:

أ ـ نقداً ☐ ب ـ بالدين ☐ ج ـ غير ذلك، حدد: .....

12 ـ الزبونات:

أ ـ أعرفهم ☐ ب ـ لا أعرفهم ☐ ج ـ غير ذلك، حدد: .....

13 ـ إذا كنت تعرفهم، كيف تصف علاقتك بهم؟ .....

.....

14 ـ كيف تصف الوضع الاقتصادي لزبوناتك؟

أ ـ أغنياء ☐ ب ـ ميسورين ☐ ج ـ يعانون ضائقة مادية ☐

د ـ غير ذلك، حدد: .....

15 ـ زملاء العمل:

أ ـ علاقة ودية ☐ ب ـ علاقة غير ودية ☐ ج ـ غير ذلك ☐

16 ـ وجود منافسة في العمل: نعم ☐ لا ☐

17 ـ إذا نعم، اشرح طبيعة هذه المنافسة: .....

18 ـ وجود نقابة: نعم ☐ لا ☐

19 ـ إذا نعم، حدد دورها: .....

20 ـ وجود مشاكل في العمل: نعم ☐ لا ☐

21 ـ إذا نعم، حدد هذه المشاكل: .....

22 ـ اشرح كيف تتم عملية البيع: .....

23 ـ هل تنصح أولادك بهذه المهنة؟ نعم ☐ لا ☐

24 ـ إذا نعم، لماذا؟ .....

25 ـ إذا لا، لماذا؟ .....

26 ـ هل أنت راضٍ عن المردود المادي لهذا العمل؟ نعم ☐ لا ☐

27 ـ إذا لا، كيف تتدبر أمورك؟ .....

الصراع حول الهوية وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية

إبراهيم ميرغني محمد علي

أستاذ في كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ـ السعودية.

سلطان منير الحارثي(*)

وكيل كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ـ السعودية.

مقدمة

يعرّف جوزيف روزيناو السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الرسميون الحكوميون بوعي؛ بهدف تثبيت موقف معيّن في النسق الدولي على نحو يتفق وأهداف محددة سلفاً[1]. يتناول هذا التعريف جوانب مهمة في السياسة الخارجية، وهي أنها تتم في إطار سلطة حكومية وبوعي منها بغرض التأثير في البيئة الخارجية لتحقيق هدف ترغب فيه هذه السلطة، وأن هذه السلطة تسعى إلى تعديل مواقف الدول غير المتناغمة مع هذا الهدف. وعادة ما يتم ذلك عبر منهج عمل يتبعه الرسميون الحكوميون، يتمخض عن برنامج عمل علني يتم اختياره من بين بدائل متاحة يحددونها في إطار البيئة الدولية[2]. بعبارة أخرى فإن السياسة الخارجية للدولة هي تلك التصرفات التي يتم التعبير عنها صراحة من جانب الرسميين الحكوميين الذين يرمون من ورائها إلى تحقيق أهداف وغايات معلنة. ويرى محمد السيد سليم أن القرار في السياسة الخارجية يتخذ وفقاً لعوامل تحددها خصائص الدولة المعنية؛ وهذه العوامل تتحكم فيها ثلاثة متغيرات، هي:

(*) البريد الإلكتروني: captain200521@yahoo.com.

(1) James Rosenau, «Moral Fervor, Systematic Analysis, and Scientific Consciousness in Foreign Policy Research,» in: Austin Ranny, ed., *Political Science and Public Policy* (Chicago, IL: Markhan, 1968), pp. 222-223.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، «السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية،» **السياسة الدولية** (تشرين الأول/أكتوبر 1986)، ص 41 ـ 43.

أولاً: المتغيرات الكامنة في بيئة الدولة الداخلية والخارجية؛ وتعرف بالمتغيرات المستقلة، وتشمل الخصائص القومية التي تحتوي على المساحة وحجم السكان وغيرها، كما تشمل النظام السياسي للدولة والمتغيرات الكائنة في البيئة الخارجية للدولة.

ثانياً: المتغيرات المتعلقة بصانع السياسة الخارجية، وتعرف بالمتغيرات التابعة، وترتبط هذه المتغيرات بنظرة صانع السياسة الخارجية إلى المتغيرات الكامنة في بيئة الدولة الداخلية والخارجية؛ وذلك لأن صانع القرار قد يسعى لتحييد هذه المتغيرات لمصلحة قناعاته الذاتية.

تكمن أهمية الموقع الجغرافي لتركيا في أنه يمثل أحد أهم الممرّ العالمية لعبور وتصدير الطاقة النفطية والغازية من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا.

ثالثاً: المتغيرات التي تؤثر في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتعرف بالمتغيرات الوسيطة، وترتبط هذه المتغيرات بصنع السياسة الخارجية، مثل: هيكل وعملية صنع هذه السياسة بما في ذلك صنع واتخاذ القرار الخارجي.

خلاصة القول إن السياسة الخارجية للدولة هي عبارة عن ناتج التفاعل بين المتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة[3].

مشكلة الدراسة: مثلما كان للعوامل الجغرافية والحضارية تأثير كبير في تشكيل الدولة الوطنية في أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى، فقد أدت هذه العوامل دوراً كبيراً في الصراع حول الهوية بين القوى السياسية في تركيا، وكان لهذا الصراع انعكاساته الواضحة على توجهات سياستها الخارجية.

وجدت الحركة القومية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك مقاومة قوية من تيارات عريضة في المجتمع التركي عندما دعت إلى تحديث المجتمع التركي على النمط الغربي العلماني لتجاوز حالة الضعف التي أودت بالإمبراطورية العثمانية؛ وهو ما جعلها تستخدم الجيش مدعوماً بالمحكمة الدستورية لفرض رؤيتها على مجتمع ظل الإسلام يمثل إرثه الحضاري على مدى سبعة قرون.

كان ذلك إيذاناً ببداية صراع حول الهوية بين التيارات القومية والتيارات المحافظة لازمَ تركيا منذ مولدها عقب الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، وانعكس على توجهاتها الخارجية. فقد رأت هذه التيارات أن الدعوة إلى تحديث المجتمع يجب ألّا تكون على حساب المحدّدات الجغرافية والحضارية التي تقوم عليها الهوية التركية. وترى هذه التيارات أن على تركيا الاستفادة من محيطها الحضاري في الشرق الذي يشارك الأتراك لغتهم وإرثهم الحضاري الإسلامي، وكذلك الثروات التي تختزنها هذه المنطقة في تعزيز موقع تركيا في السياسة الدولية بالقدر الذي يساعد

(3) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: دار الجيل، 2001)، ص 4.

على توسيع هامش المناورة لمصلحة سياستها الخارجية في ضوء مماطلة الأوروبيين قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

أسئلة الدراسة: السؤال الرئيس الذي تثيره هذه الدراسة هو: متى تستطيع تركيا تجاوز دائرة الصراع حول الهوية لتتفرغ لبناء سياسة خارجية تقوم على المصالح؟

يتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1 ـ ما مستقبل الحركة القومية التركية في ظل تصاعد دور التيارات الإسلامية في سياسة تركيا؟

2 ـ هل تشهد تركيا تحولات على المستوى الداخلي وبخاصة الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية في حراسة العلمانية؟

3 ـ ما تأثير التطورات الإقليمية والدولية في الصراع الداخلي من جهة وفي التوجهات الخارجية لتركيا من جهة أخرى؟

فرضية الدراسة: تقوم فرضية هذه الدراسة على أن مستقبل توجهات السياسة الخارجية التركية رهين بنتائج الصراع الداخلي بين القوى السياسية حول الهوية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الدور المتعاظم الذي تؤديه تركيا في السياسة الدولية والإقليمية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ منطقة الشرق الأوسط وتداعيات هذا الدور على الأمن القومي العربي.

أولاً: الموقع الجغرافي لتركيا

من المعروف أن للموقع الجغرافي لأي دولة دوراً واضحاً في سياستها الخارجية، فقد ذهب سبيكمان إلى القول «إن قوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي؛ فضلاً عن مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدد سكانها، وتطورها التقني... وجميعها مقومات استراتيجية ذات وزن في تحديد دور الدولة في السياسة الدولية»[(4)]. ويقول نابليون بونابرت: «إن الموقع الجغرافي هو الذي يملي السياسة». وفي معرض خطاباته يقول بنيتو موسوليني الزعيم الفاشي الإيطالي خلال فترة الحربين: «ما كانت السياسة الخارجية أمراً مبكراً، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية»[(5)].

تبلغ مساحة تركيا 785,374 كم^2 يمثل الجزء الأوروبي منها 24,000 كم^2، يبلغ طول حدودها البرية والبحرية 6400 كم، وهي لها حدود مع كل من سورية (822 كم) والعراق (331 كم) وإيران (499 كم) ومع بلغاريا (239 كم) وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا (500 كم)، ومع اليونان (205 كم). ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود و1577 كم على البحر

(4) محمد أزهر السماك، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1988)، ص 75.

(5) أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية** (بغداد: الحرية للطباعة، 1975)، ص 13.

الأبيض المتوسط و2705 كم على بحر إيجة و172 كم على الدردنيل إضافة إلى90 كم على البوسفور و927 كم على بحر مرمرة[6].

هذا الموقع المجاور للاتحاد السوفياتي العدو التقليدي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والقريب من آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والمسيطر على مضائق الدردنيل والبوسفور وبحر إيجة ومرمرة، والذي يطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مكّن تركيا من تأدية دور مهم في السياسة الدولية؛ إلا أن العامل الجغرافي يبقى قوة كامنة للدولة تعتمد على قدرة صانع القرار الخارجي على الإفادة منه[7].

تكمن أهمية الموقع الجغرافي لتركيا في أنه يمثل أحد أهم الممارّ العالمية لعبور وتصدير الطاقة النفطية والغازية من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا. ويمر عبر تركيا خط أنابيب بترول كركوك ـ جيهان الذي ينقل البترول العراقي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وخط غاز إيران ـ تركيا الذي أنشئ عام 2002 لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا وخط غاز بلوستريم (Blue Stream) الذي يمر تحت مياه البحر الأسود، وينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا والذي أنشئ عام 2005، وخط أنابيب بترول باكو تبليسي ـ جيهان الذي ينقل البترول من أذربيجان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم أوروبا الذي بدأ عام 2006، وخط أنابيب غاز جنوب القوقاز الذي يبدأ من شاه دينز في أذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا لنقل الغاز الأذري والذي بدأ عام 2007، وخط أنابيب غاز تركيا ـ اليونان الذي بدأ عام 2007 لنقل الغاز من تركيا إلى إيطاليا واليونان. وهناك عدد من المشاريع التركية التي تنقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط وروسيا ومنطقة بحر قزوين ومنطقة أوراسيا إلى أوروبا[8].

1 ـ الحتم الجغرافي ودوره في التشكل الحضاري

كان للعوامل الجغرافية والحضارية دور حاسم في تكوين الهويات الوطنية للدولة في أوروبا، وبخاصة في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حيث أطلقت تلك الحرب، وما أعقبها من عقوبات ضد الدول التي خسرتها، العنان لصراع القوميات. فقد أرجع الساسة والمفكرون في تلك الدول أسباب الهزيمة إلى عدم قدرة القيادات السياسية على استدعاء الماضي الذي مكّن أسلافهم من بناء أمم شامخة ناهضت غيرها من الأمم الأوروبية من جهة، وإلى فشل تلك القيادات في القراءة السليمة للعوامل الجغرافية السياسية لبلدانهم والإفادة منها في بلورة رؤية استراتيجية تستلهم خططاً تساعد على بناء الحاضر والمستقبل من جهة أخرى. ولقد تبلورت تلك الآراء داخل مدارس الجيوبوليتيك التي ظهرت في ألمانيا وإيطاليا والنمسا وغيرها في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد بدأت تنتشر مفاهيم الجيوبوليتيك في ألمانيا بدعم من

---

(6) المصادر: WorldAtlas.com, Britannic.com

(7) عبد الحميد الكيالي، «الرؤية الإسرائيلية للتحول التركي،» في: بولنت آراس [وآخرون]، **التحول نحو الشرق الأوسط**، دراسات؛ 60 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص 108.

(8) جراهام إي. فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 73.

الحزب الاشتراكي القومي ـ يقوده التيار النازي المتطرف والمتعصب لتعظيم «الجنس الآري» في مواجهة الشعوب الأوروبية الأخرى ـ كرد فعل للعقوبات التي وقعها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) بموجب اتفاقيات الصلح ضد ألمانيا في قصر فرساي في منتصف عام 1919. واستطاع معهد ومجلة **الجيوبوليتيك** في مدينة ميونيخ أن يرفدا الحركة القومية الألمانية بفكر يشرّع لاستعمال القوة من أجل التوسع على حساب القوى التي تنافسها وعلى حساب جيرانها، ويدعو إلى بناء دولة ألمانية قوية تليق «بعظمة» الشعب الآري؛ ففي مرحلة لم تتجاوز العقدين استطاع ذلك الحزب استعادة قوة ألمانيا إلى الحد الذي مكنها من إملاء إرادتها على القوى الأوروبية التي كانت قد هزمتها في الحرب العالمية الأولى.

نشأت الحركة القومية التركية في ظل حاجة القوميين الأتراك إلى البحث عن هوية للدولة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية؛ حيث رأوا أن بناء دولة عصرية لا بد له من أن يقوم على الحداثة الأوروبية لتجاوز إحباطات الماضي العثماني.

وفي الوقت نفسه شهدت إيطاليا ظهور التيار الفاشي المتطرف بقيادة موسوليني الذي كان يدعو إلى إعادة أمجاد تلك الدولة إلى ماضيها المتمثل بالإمبراطورية الرومانية التاريخية المترامية الأطراف، وقد لاقت الشعارات التي رفعها الفاشيون صدى كبيراً مكنتهم من تعبئة الشعب الإيطالي ضد القوى الأوروبية الأخرى[9].

كما شهدت تركيا خلال تلك الحقبة ظهور حركة قومية تزعّمها مصطفى كمال أتاتورك رفعت شعارات علمانية هدفها بناء دولة حديثة متسلحة بالعلم والمعرفة على غرار الدول الأوروبية، كرد فعل على عجز الإمبراطورية العثمانية التي فشلت في الدفاع عن «الوطن الأم» لقبولها توقيع معاهدة سيفر التي فرضها الحلفاء على الإمبراطورية في العاشر من آب/أغسطس عام 1920 والتي تخلت الإمبراطورية العجوز بموجبها عن جميع الأراضي التي كانت تقطنها الشعوب غير الناطقة باللغة التركية، إضافة إلى أراضٍ تقع داخل هضبة الأناضول؛ فانحصرت الأراضي التي تحكمها الخلافة العثمانية في الأراضي التركية تحت حكومة مقرها في إسطنبول[10].

ثانياً: الحركة القومية التركية

نشأت الحركة القومية التركية وترعرعت في أحضان المؤسسة العسكرية للإمبراطورية العثمانية التي تحملت عبء المعارك خلال الحرب العالمية الأولى. فقد كانت النخبة العسكرية التركية تراقب الضعف الذي لازمَ الإمبراطورية في شتى المناحي وبخاصة العسكرية منها؛ لهذا

(9) Mehmet Akif Okur, «Classical Texts of the Geopolitics and the Heart of Eurasia,» *Journal of Turkish World Studies*, vol. 14, no. 2 (2014), p. 81.

(10) Michael Mandelbaum, *The Fate of Nations: The Search for National Security in the Nineteenth and Twentieth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), p. 61, ft. 55.

جاء رد فعلها ليس مناهضاً فقط للعقوبات التي وقعها الحلفاء في معاهدة سيفر، وإنما كذلك بتحميل مسؤولية الهزيمة للقيادة السياسية والعسكرية للإمبراطورية العثمانية، وقد استفادت من ذلك في تعبئة الروح القومية لدى الأتراك؛ فاتخذت من مدينة أنقرة مقرّاً لها بعيداً من مركز الخلافة العثماني التاريخي في مدينة إسطنبول، وتمكنت بعد الحرب من خلع السلطان عبد المجيد الثاني آخر السلاطين العثمانيين عن العرش، ووقعت الحكومة التركية الجديدة اتفاقية لوزان مع الحلفاء الأوروبيين وبموجبها تمكنت من تحديد حدود الدولة التركية الوليدة.

وجدت الحركة القومية التركية نفسها بحاجة إلى إعادة صوغ المفاهيم الإسلامية التي ترسخت لدى الشعب التركي خلال مرحلة حكم العثمانيين بأخرى تستوعب دولة تركية قائمة على أساس عرقي، قوامه الأتراك، لكنه يضم شعوباً أخرى تمثل أقليات في ظل دولة موحدة. بعبارة أخرى دولة تركية قائمة على وحدة الجغرافيا تتكون من شعوب متفاعلة لحماية وحدة وطنية تركية ضد المخاطر الخارجية التي تحيط بها.

لهذا عملت الحركة القومية على تفعيل عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة لمصلحة دولة تركية في ظل حكومة مركزية تسعى للاستفادة من العلم والتكنولوجيا الأوروبية من أجل بناء دولة حديثة بعيداً من السياسات التي كانت متبعة خلال حكم الخلافة العثمانية، لذا تبنت الحركة القومية التركية فكرة قيام دولة علمانية ديمقراطية يحرسها الجيش وتحميها المحكمة الدستورية، في مفارقة واضحة لتاريخ الشعب التركي وثقافته. وهذا يعكس الثقافة القومية التي تشرّبها الضباط الأتراك في الجيش العثماني خلال مرحلة الضعف الذي اعترى الإمبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، ويعكس أيضاً إعجابهم بالتجربة الألمانية في التعامل مع العقوبات التي وقعها الحلفاء على دول المحور بعد الحرب عندما اقتفوا أثر مدرسة الجيوبوليتيك الألمانية، وبخاصة فكرة التفوق التي كانت ترى أن العنصر التركي له القدرة على منافسة العناصر الأوروبية الأخرى، وأن ما أقعده خلال الحرب العالمية الأولى نابع من السياسات التي مارسها العثمانيون والتي أدت إلى تخلف الدولة وأقعدتها عن اللحاق بركب التحديث والتطور الذي شهدته الدول الأوروبية المعاصرة[11].

أدت الأكاديمية العسكرية التابعة للجيش التركي دوراً داعماً للفكر القومي، وكانت مفتوحة لكتابات العسكريين والمدنيين الأتراك الذين يدعمون الفكر القومي بصيغته العلمانية؛ وكان من أشهر من احتضنتهم تلك الأكاديمية الجنرال سوات إلهان (Suat Ilhan) الذي تناول فكرة الحتم الجغرافي التي كانت من بنات أفكار عالم الجيوبوليتيك الإنكليزي هالفورد ماكيندر في نظرية قلب الأرض. فقد ذهب إلهان إلى أن تركيا تمثل الجزيرة العالمية بموقعها الذي يربط بين قارات العالم القديم، أوروبا وآسيا وأفريقيا، كونها تمثل نقطة الدخول والخروج لتلك القارات التي شهدت أقدم الحضارات الإنسانية[12].

(11) Pinar Bilgin «Turkey's «Geopolitical Dogma»,» in: Stefano Guzzini, ed., *The Return of Geopolitics in Europe?: Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012), p. 160.

(12) Ibid., p. 156.

من بين علماء الجيوبوليتيك الأتراك مراد يسيلتاس (Murat Yesiltas) الذي ركز على إبراز مفهوم الدولة ـ الأمة ذات التوجه العلماني للدفاع عن المجال الحيوي ضد التهديدات التي تأتيها من محيطها الإقليمي؛ عبر تحديث نظامها السياسي ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية متسلحة بالروح القومية، وكان يرى أن تركيا تمثل جسراً بين الحضارة الغربية بكل ما تحمله من قوة مادية وقيم نابعة من ديمقراطيتها الليبرالية وبين الحضارة الشرقية الأوراسية[13]. الجدير بالذكر أن مفهوم الدولة الجسر لدى القوميين الأتراك لا يهدف إلى تقديم تركيا كحلقة وصل بين القارات الثلاث بقدر ما هو محاولة لإبراز الأهمية الجيوبوليتيكية الاستثنائية لتركيا؛ وقد برز ذلك لاحقاً في كتابات القوميين الأتراك الذين عرفوا بالأوراسيين الذين سعوا إلى ربط تركيا بالفضاء الأوراسي الناطق بالتركية الذي أنشأ جمهوريات مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

نشأت الحركة القومية التركية في ظل حاجة القوميين الأتراك إلى البحث عن هوية للدولة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية؛ حيث رأوا أن بناء دولة عصرية لا بد له من أن يقوم على الحداثة الأوروبية لتجاوز إحباطات الماضي العثماني. ويلاحظ أن هذا التوجه جاء كرد فعل لحكم العثمانيين للأراضي التركية في مخالفة واضحة لما يمثله من قطيعة واضحة للانتماء الحضاري والثقافي لما يزيد على 97 بالمئة من الشعب التركي الذي غرسته الإمبراطورية العثمانية على مدى سبعة قرون، وأنتج ثقافة لها مدلولات مفاهيمية راسخة مخالفة للمفاهيم التي أنتجتها حركة النهضة الأوروبية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وبخاصة أفكار ومفاهيم التنوير الفرنسية التي كانت بعيدة كل البعد من التجربة التي عاشها الشعب التركي. لهذا فإن سعي القوميين الأتراك إلى توطين هذه المفاهيم في المجتمع التركي أتى بمفاهيم غامضة وملتبسة ومشوشة وعصية على الفهم على عامة الشعب التركي، بل على كثير من القوميين الأتراك أنفسهم.

الناظر لتاريخ الإمبراطورية العثمانية يلاحظ أنها كانت تجربة فيها مزيج من عوامل القوة وعوامل الضعف، مثلها مثل غيرها من الحضارات العالمية، إذ بلغت أوج قوتها عسكريّاً واقتصاديّاً، وكانت لها مكانة عالمية في عهد السلطان سليم الأول وابنه السلطان سليمان القانوني في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وتوسعت بعد أن تمكنت من هزيمة الصفويين والمماليك، واستطاعت التوسع جنوب المجر ورودس وضمت مناطق في الشرق الأوسط بما فيها القدس والمدينة المنورة ومكة المكرمة وبغداد وتبريز[14]. وبعد سليمان القانوني بدأت الدولة في الانهيار، فصارت قوات الانكشارية تسيطر على الجيش، وتتحول من أداة عسكرية في يد الدولة إلى قوة تتدخل في شؤون الحكم، فخلعت عدداً من السلاطين، وقتلت البعض الآخر، ونتيجة للصراع على الحكم صار الحكام مشغولين بالصراعات الداخلية وابتعدوا من حركة البناء، وتخلفت

(13) Murat Yeşiltaş, «The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy,» in: Paul Kubicek, Emel Parlar Dal and H. Tarik Oğuzlu, eds., *Turkey's Rise as an Emerging Power* (London; New York: Routledge, 2016).

(14) منير البعلبكي، شفيق جحا وبهيج عثمان، **المصور في التاريخ**، ج 6 (بيروت: دار العلم للملايين، [د. ت.])، ص 141 ـ 142.

الإمبراطورية عن جوارها الأوروبي الذي كان يعيش حالة من التطور العلمي الذي مكّنه من بناء اقتصاد قوي وآلة عسكرية ضاربة[15].

استمرت مرحلة التدهور في الإمبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر، بعدها بدأ بعض السلاطين يعملون على إصلاح الخلافة العثمانية، فألغوا القوات الانكشارية واستبدلوها بجيش نظامي منذ عهد السلطان محمد الثاني والسلطان عبد الحميد الأول والسلطان عبد العزيز الأول؛ وقد عرفت هذه الحقبة بحقبة التنظيمات؛ حيث انتشرت فيها المحاكم التجارية والمدونات القانونية وتمت المساواة بين المواطنين؛ إلا أن التدهور الاقتصادي وعدم قدرة الإمبراطورية على تمويل عمليات الإصلاح والإدارة مثّل نقطة ضعف كبيرة أدت إلى انسلاخ بعض الأقاليم عنها، كالجزائر وتونس اللتين احتلتهما فرنسا عامي 1830 و1831 على التوالي، ومصر وقبرص اللتين احتلتهما بريطانيا عامي 1878 و1882 على التوالي. وفتح ضعف السلطان العثماني المجال لظهور جمعيات قومية تركية معارضة أشهرها جمعية الاتحاد التي كانت تعمل على تأكيد الهوية التركية في الأقاليم الناطقة باللغة التركية، وجمعية تركيا الفتاة التي أجبرت السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1908 على العمل بالدستور، وفي ذلك العام أعلنت بلغاريا استقلالها، واستولت إيطاليا على ليبيا عام 1912 كما استولت اليونان على جزيرة كريت وعدد من الجزر في بحر إيجة. ثم أسس عدد من الطلاب الجامعيين الأتراك ومعهم بعض العسكريين مجموعة «الشباب التركي» السرية التي مثلت نواة لجمعية الاتحاد والترقي التي كان لها دور كبير في الدعوة إلى أيديولوجيا قومية تركية تحل محل الأيديولوجيا الرسمية للإمبراطورية العثمانية[16].

رغم أن الحركة القومية التركية اقتفت أثر النموذج الفرنسي التنويري العلماني إلا أنها لم تؤسس تجربة حكم ديمقراطية على غرار تلك التي جاءت بعد الثورة الفرنسية.

عندما ضعفت المقاومة، وبدا أن الإمبراطورية تنهار، استشعر المواطنون من العنصر التركي أن احتلال الحلفاء للأرضي الواقعة في منطقة الأناضول وحول إسطنبول يعَدّ تحدياً للقومية التركية. وعلى غرار التنظيمات المدنية والعسكرية ظهرت حركة قومية تركية قوامها عسكريون من أصل تركي يتزعمهم مصطفى كمال أتاتورك أحد الجنرالات في الجيش نادت بالدفاع عن الأرض المتبقية من الإمبراطورية؛ بعد أن أجبر الحلفاء الخلافة العثمانية على توقيع معاهدة سيفر في آب/أغسطس عام 1920 بعد هزيمتها في الحرب. وبسبب تنامي الروح القومية التركية وجدت تلك الحركة شعبية كبيرة كرد فعل للهزائم التي منيت بها الإمبراطورية العثمانية.

---

(15) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London: Oxford University Press, 1968), p. 25.

(16) محمد فريد بيك، **تاريخ الدولة العليا العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط 10 (بيروت: دار النفائس، 2006)، ص 129 ـ 131.

1 ـ تركيا في حقبة حكم أتاتورك

قادت الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك حرب التحرير، واستطاعت طرد القوات اليونانية التي غزت تركيا في أيلول/سبتمبر 1922، وأجبرت الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان في عام 1924 التي اعترف الحلفاء فيها للأتراك بحدود دولتهم الجديدة، وأعلنت الجمعية الوطنية القومية تركيا جمهورية، وانتخبت مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للبلاد في 29 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام.

أسّس مصطفى كمال أتاتورك حزب الشعب الجمهوري ليصبح الحزب الحاكم في الجمهورية التركية الوليدة. وأعلن الحزب عن مبادئ ستة يرتكز عليها لبناء الدولة الجديدة أجملها في الآتي:

أولاً: تأسيس دولة جمهورية في تركيا بدلاً من الخلافة الإسلامية.

ثانياً: استبدال المؤسسات التقليدية التي كانت قائمة تحت الإمبراطورية العثمانية بمؤسسات حديثة.

ثالثاً: اللجوء إلى الشعب التركي لترسيخ الدولة الجديدة.

رابعاً: تدخل الدولة في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

خامساً: إنهاء مظاهر تدخل الدين في الشؤون السياسية.

سادساً: إيجاد دولة مبنية على النزعة القومية التركية[17].

أحكم أتاتورك قبضته على السلطة حتى وفاته في عام 1938، وسخَّر حزب الشعب الجمهوري لحشد التأييد الشعبي لفرض سياساته على كل مفاصل الدولة، ولم يأبه بالسلطات التشريعية والقضائية واحتكر الحكم بسلطة مطلقة. فاستبدل مؤسسات الإمبراطورية العثمانية (1299 ـ 1922) الدينية والمدنية بمؤسسات علمانية على غرار مؤسسات الدول الغربية، وألغى الخلافة في عام 1924، وحل المؤسسات والمدارس الدينية، وحظر أنشطة الجماعات الصوفية ومنع الطربوش والحجاب في عام 1925، وأدخل القانون المدني والجنائي والتجاري الأوروبي عام 1926، واستبدل الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية، كما أقصى الإسلام كدين رسمي للدولة عام 1928، واعترف للمرأة بحقوقها السياسية عام 1934، وأدخل العلمانية كمبدأ دستوري عام 1937، وحظّر قيام جمعيات وأحزاب على أسس دينية أو طائفية عام 1938[18].

ورغم أن الحركة القومية التركية اقتفت أثر النموذج الفرنسي التنويري العلماني إلا أنها لم تؤسس تجربة حكم ديمقراطية على غرار تلك التي جاءت بعد الثورة الفرنسية[19]، وبدلاً من ذلك أسست دولة سلطوية أدخلت تركيا في معضلة بمحاولتها البحث عن هوية تركية طوباوية لا تستند

---

(17) Ziya Gökalp and Devereaux Robert, *The Principles of Turkism* (Leiden: E. J. Brill, 1968), p. 45.

(18) Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (New York: Charles Scribner's Sons, 1972), p. 186.

(19) Soner Cagaptay, *Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey*, Routledge Studies in Middle Eastern History (London; Routledge; New York: Taylor and Francis, 2006), chap. 4, «Who is a Turk?: Kemalist Citizenship Policies», p. 65.

إلى تاريخ وثقافة الشعب التركي الذي كان جزءاً لا يتجزأ من الشعوب الأخرى التي عاشت في ظل الإمبراطورية العثمانية. ورغم إدانة الحركة القومية التركية القوى الأوروبية التي فرضت عليهم معاهدة سيفر عام 1920 وعدُّوها عدواً للشعب التركي تسعى لإضعافه ومنعه من النهوض، وحملوا السلاح ضد دول الغرب حتى أجبروها على استبدال تلك الاتفاقية باتفاقية لوزان عام 1923، تبنت تلك الحركة النموذج الأوروبي، وبررت الحركة القومية الأتاتوركية استبدالها لكل ما هو عثماني بأنها تسعى للرجوع إلى الماضي التركي في مرحلة ما قبل الخلافة العثمانية[20].

2 ـ تركيا بعد أتاتورك

خلف عصمت إينونو مصطفى كمال أتاتورك بعد وفاته، وتحت حكمه تحاشت تركيا الدخول في محاور الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب طلب الاتحاد السوفياتي بسط سيطرته على الأراضي الواقعة شرق تركيا، إضافة إلى المطالبة بالسماح له بإقامة قواعد عسكرية على امتداد المضائق التركية. إلا أن تخوف الدول الغربية من نيات الاتحاد السوفياتي جعلهم يتبنون سياسة متشددة تجاهه. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف بمبدأ ترومان الذي تمخض عن خطة مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة آنئذٍ، التي بموجبها قامت واشنطن بتقديم مساعدات للدول التي تقع تحت خطر الشيوعية، وكان على رأسها تركيا واليونان. وفي المقابل سمحت تركيا للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في الأراضي التركية ضمن سياسة الاحتواء التي انتهجتها واشنطن لمواجهة خطر التمدد الشيوعي[21].

دخلت تركيا في تلك المرحلة في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ وقد أدى ذلك إلى فقدان حزب الشعب الجمهوري ـ الذي أنشأه أتاتورك وحكم تركيا منفرداً ـ شعبيته في انتخابات عام 1950، فقد تمكن الحزب الديمقراطي من الحصول على أغلب أصوات الناخبين، فأصبح زعيمه عدنان مندريس رئيساً للوزراء. وأضعف وجود هذا الحزب في السلطة القبضة القوية للعناصر القومية العلمانية التي كانت على عهد مصطفى كمال أتاتورك، وبدأ يغير السياسات التي أرساها حزب الشعب الجمهوري. وفي 27 أيار/مايو 1960 استولى الجيش بقيادة جمال كورسل على السلطة وحكم بالإعدام على عدنان مندريس بدعوى انتهاك المبادئ الأتاتوركية، وبعد عام من ذلك التاريخ تم الرجوع إلى النظام الديمقراطي وشُكلت حكومة جديدة على رأسها كل من جمال كورسل رئيساً للجمهورية وعصمت إينونو رئيساً للوزراء، وهما من حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك. وفي انتخابات عام 1965 أحرز حزب العدالة الذي أسسه سليمان ديميريل أغلبية أصوات الانتخابات. وأصبح سليمان ديميريل رئيساً للوزراء بينما استمر كورسل في منصب رئيس الجمهورية حتى عام 1966[22].

---

(20) Yavw M. Hakan, *Islamic Political Identity in Turkey*, Religion and Global Politics (New York: Oxford University Press, 2003), p. 50.

(21) Iuar Evan, *The Cold War: A Reappraisal* (London: Hudson, 1964), p. 103.

(22) Dietrich Jung and Wolfango Piccoli, *Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and a Greater Middle East* (London: Zed Books, 2001), p. 86.

اتسم عهد سليمان ديميريل بالاعتدال وحافظ على علاقات وثيقة مع الجماعات الصوفية رغم أنه تبنى خطّاً علمانيّاً؛ إلا أنه شهد زيادة معدلات التضخم وارتفاع الضرائب والخلافات السياسية بين القوى اليسارية واليمينية والدينية والعلمانية. وفي خضم الصراع بين تلك التيارات ظهر حزب النظام الوطني الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان عضو الجمعية الوطنية عن مدينة قونية عصب التيار الإسلامي المحافظ؛ وبعد تسعة أشهر فقط من تولي ديميريل السلطة أصدر قائد الجيش الجنرال محسن باتور تحذيراً بسبب تنامي قوة التيارات الإسلامية واليسارية، فانعقدت المحكمة الدستورية وقررت حل حزب النظام الوطني. وبعد عامين (1972) أسس نجم الدين أربكان حزب السلامة الوطني؛ وفي أول انتخابات استطاع الحزب الحصول على خمسين مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية مكنته من المشاركة في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري عام 1974.

ينظر القوميون الأوراسيون الأتراك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية على أنها دول إمبريالية تسعى لإضعاف تركيا وتقسيمها.

ورغم أن تلك الحكومة لم تكمل عامها الأول، إلا أن نجم الدين أربكان أصبح رمزاً مهماً في السياسة التركية، فقد رفع حزبه للجمعية الوطنية في أيلول/سبتمبر عام 1980 مشروع قانون يدعو الحكومة التركية إلى قطع علاقاتها بإسرائيل بعد قرار الكنيست الإسرائيلي ضم مدينة القدس وأتبع ذلك بتنظيم تظاهرة كانت هي الأضخم في تاريخ تركيا، فكانت استفتاءً على شعبية أربكان وحزبه.

جاء رد فعل الجيش التركي عنيفاً، حيث قاد الجنرال كنعان إيفرين رئيس هيئة أركان الجيش في 22 أيلول/سبتمبر في ذلك العام انقلاباً عسكريّاً هو الثالث والأكثر دموية في تاريخ تركيا، حيث قتل فيه الآلاف؛ واعتقل فيه ما يزيد على 650 ألف شخص قدّم بعضهم للمحاكمة[23]. وتولى كنعان إيفرين الحكم وحل الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية وعلّق الدستور وعطّل الحريات؛ وتعرضت في عهده الأحزاب والتيارات السياسية والدينية للملاحقة والسجن؛ وسجن نجم الدين أربكان لمدة ثلاث سنوات وحلَّ حزبه. إلا أنه بعد عام بدأ في إعادة الحياة السياسية تدريجاً. واستفاد تورغت أوزال، الأكاديمي والسياسي وأحد أعضاء حزب السلامة الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان، من مناخ الحريات؛ فقام بتأسيس حزب الوطن الأم عام 1983، وكان تورغت أوزال قريباً من الجماعات الصوفية رغم إعلانه التمسك بالعلمانية وميراث مصطفى كمال أتاتورك؛ وفي أول انتخابات خاضها عام 1983 استطاع تأليف الحكومة منفرداً، كما تمكن من اكتساح انتخابات عام 1987، وتولى رئاسة الحكومة، بينما شغل كنعان إيفرين رئاسة الجمهورية؛ ثم أصبح تورغت أوزال رئيساً للجمهورية عام 1989 وترك رئاسة الحكومة ليتولاها يلدريم أقبولوط. شهد عهد أوزال جوّاً من الحريات مكَّنت الجماعات الإسلامية من العمل، فظهرت لهم صحف ومجلات ومراكز أبحاث وقنوات تلفزيونية، وأصبح المسؤولون الحكوميون وعلى رأسهم تورغوت أوزال، يظهرون في المناسبات الدينية.

(23) William Mathew Hale, *Turkish Politics and the Military* (London: Routledge, 1994), p. 44.

الجدير بالذكر أن التحسن الاقتصادي الذي شهده عهد تورغوت أوزال خفف من تحريض العلمانيين للجيش بالتدخل. توفي تورغوت أوزال عام 1993، حيث انتُخب سليمان ديميريل رئيساً للجمهورية واختيرت تشيللر رئيسة للحكومة[24].

3 ـ تجربة الإسلاميين

في عام 1983 أسس نجم الدين أربكان حزب الرفاه على أنقاض حزب السلامة الذي تم حله عام 1970. ركز الحزب هذه المرة على بناء قاعدة شعبية من خلال العمل السري على مستوى القواعد، وبخاصة الشرائح الفقيرة والضعيفة في المجتمع؛ وقد تمكن من خلال ذلك من الحصول على 17 بالمئة من أصوات الناخبين التي مكنته من دخول الجمعية الوطنية ورئاسة بعض البلديات وعلى رأسها بلدية إسطنبول التي أصبح على رأس إدارتها رجب طيب أردوغان.

وفي انتخابات عام 1995 حقق الحزب أغلبية ضئيلة (276 من 550) لم تمكنه من تكوين الحكومة منفرداً؛ فقد ائتلف حزبا الطريق القويم والوطن الأم وألّفا حكومة برئاسة مسعود يلماظ في آذار/مارس عام 1996؛ إلا أن ذلك الائتلاف انهار في حزيران/يونيو من العام نفسه، وعندها وافق رئيس الجمهورية سليمان ديميريل على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة نجم الدين أربكان كأول رئيس للوزراء من الإسلاميين؛ وسط اعتراضات من الأحزاب العلمانية، ومرة أخرى تدخل الجيش وتم اختيار مسعود يلماظ لتأليف حكومة علمانية جديدة عام 1997. وفي عام 1998 أصدرت المحكمة الدستورية حكماً بحظر حزب الرفاه بحجة مناهضته للمبادئ العلمانية الأتاتوركية.

أسس نجم الدين أربكان حزب الفضيلة بديلاً من حزب الرفاه، وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1997 بدأ بعض أعضاء حزب الرفاه بالانضمام إلى الحزب الجديد؛ ونصّب نجم الدين أربكان المحامي رجائي قوطان رئيساً للحزب وبدأ هو العمل من وراء ستار؛ ومرة أخرى تعرض حزب الفضيلة للحل وتم تأسيس حزب السعادة بدلاً منه. وبدأ الانقسام بين جيل الشباب وجيل المحافظين يأخذ طريقه إلى الحزب الجديد؛ حيث برزت قيادة شابة بزعامة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان التي انشقت عن الحزب وأسست حزب العدالة والتنمية بعد أن حظرت المحكمة الدستورية حزب السعادة في حزيران/يونيو عام 1999. وفي نيسان/أبريل عام 1999 ألّف الحزب الديمقراطي اليساري حكومة ائتلافية جديدة برئاسة بولنت أجاويد. وفي الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية الأصوات حاصلاً على 363 مقعداً من أصل 550 مقعداً هي مجموع مقاعد الجمعية الوطنية[25]. وانتُخب عبد الله غول نائب رئيس الحزب رئيساً للوزراء، إذ حال قرار أصدرته المحكمة الدستورية يحظر على رجب طيب أردوغان، رئيس بلدية إسطنبول السابق، ممارسة العمل السياسي دون تولّيه منصب رئاسة

---

(24) فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، 1998)، ص 44 ـ 46.

(25) Hasan Kösebalaban, *Turkish Foreign Policy: Islam, Nationalism and Globalization* (London: Palgrave, Macmillan, 2011), p. 103.

الحكومة. وبعد زوال القيد الزمني لهذا الخطر الذي حددته المحكمة تنازل عبد الله غول لرجب طيب أردوغان ليصبح رئيساً للحكومة.

ثالثاً: التوجه نحو الأوراسية

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبسبب مماطلة الأوروبيين في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كان هناك تململ تركيّ من الاستمرار في عضوية حلف شمال الأطلسي من دون ضمان حماية حدودهم من دول الجوار. فقد بدأوا يفكرون في الانتقال من القومية القائمة على مبادئ العلمانية الأوروبية إلى بناء علاقات وثيقة مع الدول الجديدة التي ظهرت في الفضاء الأوراسي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي؛ فقد لقيت الدعوة التي عبر عنها العقيد مظفر أوزراغ ـ أحد الضباط الذين شاركوا في الانقلاب العسكري عام 1960 وأبرز قادة القوميين الأتراك ـ عن أهمية بناء علاقات مع الشعوب الناطقة بالتركية في منطقة وسط آسيا والقوقاز التي تشغلها جمهوريات أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، صدى كبيراً لدى النخبة التركية. وهذا الطرح المرتكز على ربط الماضي العثماني الثقافي والعرقي بالمركز المتمثل بتركيا الحديثة ـ الأناضول وما حولها ـ أثار جدلاً واسعاً في مطلع التسعينيات بين التيار القومي العلماني الذي يدعو إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والتيار الرافض الانضمام[26].

أثار التيار الرافض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سلسلة من الحجج، منها أن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في عضوية تركيا؛ وحجتهم في ذلك أنه بعدما قبل الاتحاد تركيا عضواً في الاتحاد الجمركي الأوروبي عام 1994 عاد وعطل دخولها خلال قمة هلسنكي في كانون الأول/ ديسمبر عام 1999 في الوقت الذي قبل فيه انضمام قبرص سنة 2004 رغم تحفظ اليونان. كما اتهموا قبرص واليونان بالوقوف ضد قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي[27]. إضافة إلى ذلك أثار الدعم الأمريكي للأكراد في العراق وسورية توجّس الأتراك؛ حيث سمحوا لهم بالحكم الذاتي في شمال العراق ودعموهم في سورية. كما رأى أنصار التيار الأوراسي أن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته واشنطن، والرامي إلى التحول السياسي والاقتصادي في المنطقة، يعطي إسرائيل أهمية خاصة كقوة إقليمية، ويقلل من الدور التركي الشرق الأوسطي، ورأوا فيه محاولة أمريكية لدعم الجماعات الإسلامية الانفصالية المناهضة لتركيا. ينظر القوميون الأوراسيون الأتراك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية على أنها دول إمبريالية تسعى لإضعاف تركيا وتقسيمها؛ وانتقدوا ما سمّوه السياسات غير المشروطة التي مارستها الحكومات التركية المتعاقبة تجاه الدول الغربية[28].

---

(26) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 3 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 108.

(27) Semin Suvarierol, «The Cyprus Obstacle on Turkey's Road to Member Ship in the European Union,» in: Ali Carkoglu and Barry Rubin, eds., *Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration and International Dynamics* (London: Frank Cass, 2000), p. 62.

(28) Ibid., p. 62.

1 ـ مفهوم الدولة الجسر

يرى تيار الأوراسيين الأتراك أن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتحدد بعد تحديد أهمية تركيا الاستراتيجية عبر إيجاد مناطق نفوذ في الجمهوريات الجديدة في أوراسيا وتقديم تركيا كبوابة للعبور الأوروبي لهذه الكيانات الناشئة الغنية بالطاقة؛ ويرون أن تركيا يمكن أن تقدم نظامها السياسي كنموذج تحتذيه هذه الجمهوريات إلى جانب توثيق علاقات ثقافية واقتصادية واجتماعية معها. لهذا كانت تركيا بين عامي 1991 و1994 أول دولة اعترفت بهذه الجمهوريات وأقامت علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية معها، وسعت إلى تعزيز نفوذها فيها بمختلف الوسائل، مثل تقديم المساعدات العسكرية والهبات والمنح الدراسية، إضافة إلى البث الإذاعي والتلفزيوني الموجّه والزيارات المتبادلة. وكان مصطلح أوراسيا من المصطلحات المستخدمة بقوة في الإعلام التركي. وبحسب تعبير الرئيس سليمان ديميريل، يعبّر هذا المصطلح عن الفضاء السياسي الذي يضم المنطقة من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم؛ وهي المنطقة التي تضم جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز[29]. ويرى الأوراسيون الأتراك أن هذه المنطقة تتميز بوحدة ثقافية نابعة من العلاقات الجيو ـ اقتصادية بين دولها. فهم ينظرون إلى علاقة تركيا بأوراسيا كدراسة يستخدمونها أمام الدول الأوروبية لدعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى، بتقديم تركيا كبوابة أو كدولة جسر بين أوروبا وآسيا يمكن للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تطورا علاقتهما مع جمهوريات أوراسيا عبرها[30].

شهدت مرحلة حكم تورغوت أوزال (1989 ـ 1993)، الذي حصل حزبه الوطن الأم على 45 بالمئة من انتخابات عام 1989، بداية عصر انفتاح تركيا على الجمهوريات الأوراسية. كان أوزال متأثراً بالنزعة العثمانية الجديدة التي سعت إلى ترسيخ الهوية التركية عبر ثلاثة مداخل، هي:

أولاً: قيام هوية سياسية وثقافية مع اعتبار تأثير القومية.

ثانياً: المواءمة بين القيم الغربية والثقافة التقليدية.

ثالثاً: التكامل مع النظام الأوروبي والانسجام مع القوة الأمريكية الجديدة[31].

ساعد قيام جمهوريات ذات ثقافة تركية القوميين الأتراك على تطوير مفهوم التوجه الأوراسي؛ فقد أنشأوا منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، والوكالة التركية للتعاون الاقتصادي والتقني والتكنولوجي التي قدمت مشاريع كبيرة في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وروَّجوا مفهوم أوراسيا عبر مجلة **الملف الأوراسي** ومجلة **الدراسات الأوراسية** اللتين كانت تصدرهما تلك الوكالة. هذا إضافة إلى المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لاتحاد أوروبا وآسيا المعروف بأوراسيا الذي أُنشئ عام 1993. هدفت تلك المؤسسة إلى

---

(29) Emre Ersen, «The Evolution of Eurasia as a Geopolitical Concept in Post-cold war Turkey,» *Geopolitics,* vol. 18, no.1 (2013), pp. 27-28.

(30) Lerna K. Yanık, «The Metaphors of Vision: Building Turkey's Location, Role and Identity after the End of the Cold War,» *Geopolitics*, vol. 14, no. 3 (2009), p. 538.

(31) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص 108.

تعزيز العلاقات الثقافية بين تركيا ومحيطها الناطق باللغة التركية وأسست المركز الأوراسي للبحوث الاستراتيجية سنة 1999 كأول مركز فكري ممول من القطاع الخاص. وقد أصدر المركز سلسلة من الكتب والمجلات والدوريات التي ركزت على الجمهوريات الجديدة، وتناولت قضايا كالإبادة الجماعية للأرمن التي تعَدّ إحدى أكثر القضايا إثارة لدى القوميين الأتراك. ترأس المركز أوميت أوزاغ (Umit Ozdag) أحد أبرز قادة حزب الحركة القومية الذي كان يدعو إلى تتريك تلك الجمهوريات. وكان يرى أن أوراسيا هي المنطقة الممتدة من المجر لتغطي كامل البلقان وتركيا وآسيا الوسطى والقوقاز وإيران وروسيا وأوكرانيا وأفغانستان وباكستان وتمتد إلى منغوليا[32].

إلا أن ضعف النموذج التركي مقابل النموذج الروسي المنافس له في بسط النفوذ على منطقة أوراسيا والمدعوم بالقوة السياسية والاقتصادية الكفيلة بحل المشكلات التي تواجه دول تلك المنطقة وفق سياسة «الخارج القريب» (Near abroad)، والذي كانت أولى نتائجه إطاحة الرئيس الأذربيجاني أبو الفاس الجيبي (Abulfez Elgibey) عام 1993، وفشل المسؤولين الأتراك في إقناع دول آسيا الوسطى لتأسيس اتحاد سياسي واقتصادي تركي، أدى إلى تخلي الأتراك عن تقديم دولتهم بوصفها «الدولة الجسر» كمفهوم جيو ـ اقتصادي لتصبح معبراً ومركزاً لنقل موارد الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الغرب. ومن الذين أكدوا هذا الدور الرئيس سليمان ديميريل ووزير خارجيته إسماعيل جيم بين عامي 1997 و2002. فقد ذهب إسماعيل جيم أحد أبرز الأوراسيين الأتراك إلى القول إن الإرث الثقافي وعوامل التاريخ والتراكم الحضاري هي التي توجه السياسة الخارجية؛ وقد تمظهر ذلك في شروع الأتراك في بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز إلى الغرب عبر تركيا؛ وكان هدف الأتراك أن تحافظ الجمهوريات الجديدة في أوراسيا على استقلالها بعيداً من روسيا. وجدت هذه السياسة دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية التي أيدت تلك المشروعات وعلى رأسها خط أنابيب تبليسي ـ جاهان ـ باكو (BTC) وممر الطاقة شرق وغرب[33].

تحولت السياسة التركية من انتهاج مبدأ سياسة تصفير المشكلات إلى [...] «الدولة المركزية»، التي تعتمد على موقع الدولة الحضاري والجغرافي الذي يحتم عليها أن تؤدي دوراً استباقياً في تشكيل الأجهزة الفاعلة في دول جوارها.

2 ـ مفهوم الدولة العالمية

طوّر الأوراسيون الأتراك مفهوم «دولة العالم» «World State» كتوصيف لدولة تركيا المتموضعة على المراكز الكبرى للعالم والمقدمة مزيجاً فريداً في نوعه للأصول الحضارية والمراكز التجارية والسمات الاستراتيجية. ولقد تنبأوا بظهور نظام أوراسي تكون فيه تركيا

(32) Ersen, «The Evolution of Eurasia as a Geopolitical Concept in Post-cold war Turkey,» p. 28.

(33) Ibid., p. 30.

المركز بسبب هويتها ثنائية الأبعاد (آسيوية وأوروبية)، وفق رؤية ترى تركيا تمثل «دولة العالم»، انطلاقاً من أن الروابط الثقافية والاستراتيجية بين الشرق والغرب تحتم تأمين المكانة التركية في الغرب، وتعزز التطور الإقليمي والمصالح الجيوبوليتيكية الغربية[34]. فهم يرون أن عضوية تركيا ضمن الاتحاد الأوروبي وظهورها كمركز محوري حاسم لأوراسيا ليس هدفاً متناقضاً، وإنما هو دور تكميلي. لهذا خلال تلك الحقبة خطت تركيا خطوات مهمة نحو نقل النفط والغاز الطبيعي الأذربيجاني ـ الكازخستاني ـ التركماني إلى الغرب عبر خطوط أنابيب تمر عبر تركيا، كما شهدت تلك الحقبة بداية التقارب مع روسيا بعد زيارة رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميرين أنقرة عام 1997 التي وقع خلالها الدولتان اتفاقاً لبناء خط أنابيب الغاز الطبيعي المعروف بالتيار الأزرق (Blue Stream) الذي يمر تحت البحر الأسود والذي يهدف إلى تزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الروسي لمدة خمسة وعشرين عاماً؛ إلا أن التقارب التركي ـ الروسي كان أكثر وضوحاً بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا عام 2000.

كان لتحسين العلاقات مع روسيا تأثيرات فكرية وعملية في تصور أوراسيا في السياسة الخارجية التركية؛ فقد ذهب وزير الخارجية إسماعيل جيم في عام 2001 إلى القول إن من شأن إنشاء مثلث استراتيجي بين موسكو وأنقرة وآسيا الوسطى أن يكون بمنزلة منصة إقليمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن في المنطقة. لهذا وقّع إسماعيل جيم مع نظيره الروسي إيغور إيفانوف «خطة عمل للتعاون في أوراسيا». وداخل التيار الأوراسي نشأت مجموعة كمالية ـ يسارية رافضة للتوجه التركي نحو الغرب عرفت لاحقاً بتيار الأوراسية الكمالية، وقد كان خلف هذا التيار الأحزاب والدوائر والشخصيات العسكرية خلال حقبة الحكومة الائتلافية[35].

أ ـ الأوراسية ـ الكمالية والروابط مع الأوراسية العالمية

فنَّد أنصار هذا التيار ادعاءات أنصار التيارات التي تقول إن الأوراسية مناورة براغماتية وظفت سياسيّاً بداية السبعينيات من القرن الماضي مؤكدين الجذور التاريخية العميقة للأيديولوجيا الأوراسية في تركيا. فقد ذهبوا إلى القول بأن الكمالية نشأت كحركة معادية للإمبريالية الاستعمارية الغربية وحليفة للاتحاد السوفياتي الداعم لحركة التحرر العالمية، مستدلين بالتبادلات الأيديولوجية والمادية بين تركيا والاتحاد السوفياتي كجمهوريتين ناشئتين خلال حرب التحرير التركية (1919 ـ 1922)؛ فقد دعم الاتحاد السوفياتي حركة المقاومة التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ضد بريطانيا وفرنسا واليونان خلال تلك الحرب. وعلى الرغم من قمعه للجماعات الاشتراكية أسس أتاتورك الحزب الشيوعي التركي للحصول على المساعدات السوفياتية خلال حقبة حكم الحزب الواحد (1923 ـ 1938) التي أعقبت الانتصار في حرب التحرير؛ فقد عرض أمام مجموعة من المثقفين العاملين في مجلة **الإطار** تصوره لدولة الحزب

(34) Yeşiltaş, «The Transformation of the Geopolitical Vision in Turkish Foreign Policy,» p. 30.

(35) Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, «Turkey and Russia in a Shifting Global Order: Cooperation, Conflict and Asymmetric Interdependence in a Turbulent Region,» *Third World Quarterly* (November 2015), <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01436597.2015.1086638>.

الواحد مسترشدة بالكمالية كأيديولوجيا جديدة متعاطفة مع الاتحاد السوفياتي. بل إن أنصار ذلك التيار رأوا في الأوراسية الكمالية أكبر منظم للنزعة الفكرية الاشتراكية في تركيا في القرن العشرين. فقد نشأت علاقات قوية بين الاتحاد السوفياتي وبعض أعضاء الحركة القومية بزعامة أتاتورك؛ وقد مثل هؤلاء تياراً يساريّاً في الحركة، وكانوا يرون أن الإصلاحات التي كان يقوم بها مصطفى كمال أتاتورك تمثل خطوة نحو إقامة نظام اشتراكي في تركيا[36]. ويرى المؤيدون للتيار الأوراسي الكمالي أن الحركة القومية التركية رغم تمثلها للنموذج العلماني الفرنسي والكثير من الإصلاحات غربية الطابع، إلا أن خطاب الكمالية حول الهوية التركية لم يكن مدافعاً عن الغرب؛ فهي لم تقدم تصوراً للأتراك بوصفهم أعضاء ضمن الأسرة الأوروبية الغربية. وعلى العكس من ذلك، أسست الحركة القومية التركية فكرة أمة تركية ذات جذور آسيوية وكانت رؤيتها لهذه الأمة في إطار أسرة الشعوب الآسيوية.

أشادت مجلة **الاتجاهات** التي أنشأتها مجموعة من المثقفين الأتراك عام 1960 بقيادة كل من دوغان أفجي أوغلو وممتاز سوسيال بالحركة القومية التركية كحركة أيديولوجية تقدمية ـ اشتراكية مدافعة عن الهوية التركية ضد الإمبريالية والتوجه الغربي للدولة. وارتبط بعض أعضاء هذه المجلة بعلاقات قوية مع الطبقة البيروقراطية ومع حزب الشعب الجمهوري. وكانت تلك المجلة تحرض على حدوث انقلاب عسكري يشارك فيه ضباط اشتراكيون ثوريون[37].

من أهم الشخصيات التي مثلت هذا التيار الشاعر التركي أتيلا إلهان (A. Ilhan) (1925 ـ 2005) الذي كان له دور مهم في تقديم الأوراسية كحركة فكرية، وذلك في بداية التسعينيات من القرن الماضي في خضم الجدل حول أزمة الاشتراكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. فقد قدم إلهان مصطفى كمال أتاتورك على أنه بطل ثوري مناهض للإمبريالية وللغرب، بل وصاحب مشروع اشتراكي خانه أخلص حلفائه كالرئيس عصمت أونو الذي وصفه بأنه نازي متعاطف ومتعاون مع الغرب عمل على تأسيس نخبة أوليغارشية سلطوية بيروقراطية في تركيا. كما انتقد إلهان النخبة والمثقفين الأتراك ذوي النزعة التغريبية والمتعاونين مع الإمبريالية. لقد اعتمد التصور الذي صاغه إلهان للهوية التركية على مزيج ثقافي يضم الثقافة الإسلامية الكلاسيكية العثمانية والفارسية والعربية ويوطنها في الموروث الثقافي التركي.

يعَدّ إلهان نموذجاً مثالياً للتيار الذي يربط بين الكمالية والاشتراكية في التوجه الأوراسي التركي بعد الحرب الباردة؛ وكان له عمود ثابت في الصحف التركية تناول فيه أبرز الشخصيات الاشتراكية مثل لينين وستالين وتروتسكي ودوبتشيك وغرامشي وخروتشيف وغيرهم من قادة الاشتراكية[38]. اتهم إلهان ستالين بخيانة الاشتراكية التي قدمها لينين ورأى أن القادة السوفيات لم يقوموا باللازم لحشد وتحرير الجموع الإسلامية التي كانت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني ودعم الحركات الثورية العالمية. استقى إلهان أفكاره حول الاشتراكية وعلاقتها

(36) Şener Aktürk, «The Fourth Style of Politics: Eurasianism as a Pro-Russian Rethinking of Turkey's Geopolitical Identity,» *Turkish Studies*, vol. 16, no. 1 (2015), pp. 59-60.

(37) Ibid, p. 60.

(38) Ibid, pp. 61-62.

بالإسلام من خلال إقامته في باريس وتأثره بأفكار كل من إلكسندر بينينقسون ومكسيم رودنسون. وكان يرى أن انهيار الاتحاد السوفياتي مثل فرصةً لظهور الاشتراكية الحقيقية في دول العالم الثالث التي تجمع بين العدالة الاجتماعية والنزعة القومية.

جاء ظهور تيار الأوراسية التركية خلال التسعينيات بواسطة بعض الشخصيات من داخل حزب اليسار الديمقراطي، الذي شارك في الحكومة الائتلافية التي حكمت تركيا بقيادة بولنت أجاويد بين عامي 1999 و2002. ففي الحقبة 1996 ـ 1998 نشرت مجلة **الوطنية** لسان حال ذلك الحزب عدداً من المقالات حول ارتباط الأوراسية بالأفكار الاشتراكية القومية والكمالية. إلا أن الدعوة الصريحة إلى الأوراسية الكمالية قد عبر عنها دوجو برينجيك، زعيم حزب العمال اليساري المتطرف، في مشروع أطلق عليه «الخيار الأوراسي القومي الجديد المعادي لأمريكا» كرؤية لسياسة خارجية بديلة لتركيا في مقالاته المنشورة في مجلة **النظرية** ومجلة **إضاءات**.

لم يقتصر التوجه نحو الأوراسية على المدنيين الأتراك، بل وجد طريقه إلى صفوف العسكريين. فالانتقاد العلني الذي وجهه الجنرال تونجر كيلينج الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي للمنادين بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ومطالبته بأن تقيم تركيا تحالفاً جديداً مع روسيا وإيران ضد أوروبا يعبر عن هذه الشريحة المهمة من العسكريين. وفي الواقع كان هناك تحالف بين الأوراسيين ـ الكماليين والجيش منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. فعلى الرغم من ضلوع هذه الشريحة في التخطيط لانقلاب 1971، إلا أنهم لم يشاركوا في السلطة بسبب تولي العسكريين اليمينيين زمام السلطة الذين اعتقلوا وعذبوا الكثير من الشخصيات ذوات التوجه اليساري ـ الكمالي. غير أن امتعاض بعض النخب العسكرية من التماطل الأوروبي في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وفوز الإسلاميين في الانتخابات التشريعية عام 1995 بقيادة حزب الرفاه، وتولي نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة وتقديم ذلك كتهديد لأسس الدولة الكمالية، أعطى دفعة جديدةً للعلاقة بين الأوراسيين الكماليين والعسكريين تُرجمت لاحقاً في تغيير وجهات نظر النخب العسكرية البيروقراطية والسياسية تجاه الاشتراكيين، فأصبح التعاون بينهما ليس مرغوباً فيه فقط، بل ضروريّاً أيضاً؛ فقد ظهر التحالف بين الجانبين بصورة واضحة من خلال إشادة الاشتراكيين بما عُرف بعملية 28 شباط/فبراير أو انقلاب ما بعد الحداثة عام 1997 وتدخل الجيش الذي وصفه رئيس حزب العمال دوجو برينجيك بأنه قوة تقدمية ذات توجه أوراسي ـ كمالي. تمثلت عملية 28 شباط/فبراير باستبعاد كل من كان متهماً بولائه للإسلاميين في الجيش، وإحلال حكومة بديلة للحكومة الائتلافية التي كان يقودها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه. وشهدت تلك الحقبة أكبر تجاذبات بين المؤيدين للانضمام للاتحاد الأوروبي والأوراسيين الذين أصبحت لهم شخصيات عسكرية تؤيد وتتبنى مواقفهم السياسية[39].

كان للاعتراف الأوروبي بتركيا كمرشح رسمي لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 1999 تأثير كبير في الصراع بين الأوراسيين ودعاة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي داخل الحكومة؛ إلا أن مماطلة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع تركيا في ظل الأزمة المالية التي تعرضت لها تركيا عام

---

(39) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 180.

2001 قلب الموازين مرة أخرى لمصلحة التوجه الأوراسي؛ فقد تكونت جبهة معارضة داخل الأحزاب القومية ترى أن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا هي سبب معظم المشكلات التي تعانيها تركيا. وكان على رأس تلك الأحزاب الحزب الجمهوري بقيادة اليساري ممتاز سوسيال، وحزب تركيا المستقلة بقيادة الإسلامي حيدر باشا، وحزب العمال وحزب طليعة الشباب الذي يتزعمه جيم أوزان، وحزب الحركة القومية بقيادة تورغول توركشي، وحزب الحركة القومية بقيادة دولة بهجلي.

بلغ الصراع بين الأوراسيين من جهة والداعين إلى دخول تركيا الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ذروته في داخل آخر حكومة ائتلافية (1999 ـ 2003) بقيادة بولنت أجاويد. ولم ينحصر ذلك الصراع بين حزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم؛ لكنه شمل أيضاً حزب اليسار الديمقراطي الحاصل على الأغلبية. فقد أعلن بولنت أجاويد دعمه للفصيل المعارض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي أعلن إسماعيل جيم رئيس الوزارة وبعض الوزراء انسحابهم من الحكومة امتثالاً لرغبة حزبهم الداعم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بينما كان نائبه شكرو سينا جوريل وزير الخارجية من دعاة الأوراسية.

وقد عبرت عن ذلك مجلة **وإيدينلك**، المعروفة بميولها اليسارية الأوراسية حينما وضعت صورة شكرو سينا جوريل على غلافها واصفة إياه كزعيم محتمل للقوى الوطنية المسيطرة على الحكومة التي يقودها حزب اليسار ضد ما اعتبرته المؤامرة الغربية ـ الأمريكية التي يقودها إسماعيل جيم وكمال درويش. وقد ذلك الخلاف الحكومة الائتلافية الأغلبية البرلمانية في الانتخابات اللاحقة.

إلا أن الدعم الذي وجده دعاة الأوراسية من الحركة الأوراسية الدولية كان له تأثير كبير في دعم موقفهم لمواجهة دعاة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد تمظهر ذلك الدعم في تمويل حزب العمال للدعوة إلى المؤتمرات تروّج الدعوة إلى الأوراسية كالمؤتمر الأوراسي الأول والمؤتمر الأوراسي الثاني في إسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر 1996م ونيسان/أبريل 2000 على التوالي، وقد ضمّا مشاركين من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية من روسيا والصين ومختلف الدول العربية ودول أوروبا الشرقية. وجاءت قرارات المؤتمرين متهمة الدول الغربية والمنظمات الدولية التابعة لها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنها عوامل رئيسة في زعزعة استقرار وأمن الدول الأوراسية، وأوصت بالتعاون بين الدول الأوراسية للوقوف في وجه تلك العوامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 شارك وفد من حزب العمال التركي في المؤتمر الأوراسي الذي عُقد في موسكو وشارك فيه ممثلون للأحزاب الاشتراكية من 22 دولة وانتخب فيه ألكسندر دوغين زعيماً لحركة أوراسيا الدولية. وقد ربط هذا المؤتمر الأوراسية التركية بالأوراسية العالمية. وقام ألكسندر دوغين بزيارة تركيا عام 2003 وألقى محاضرة في جامعة إسطنبول حول الأوراسية[40].

نظم مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة إسطنبول ندوة حول الأوراسية بعنوان «العلاقات التركية ـ الأوراسية ـ الصينية ـ الإيرانية على المحور الأوراسي». وعقد مؤتمراً آخر عن أوراسيا

(40) Ünal Çeviköyz, «Turkey in a Reconnecting Eurasia Foreign Economic and Security Interests,» (Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, April 2016), p. 20.

في جامعة غازي بأنقرة ما بين 4 و5 كانون الأول/ديسمبر عام 2004 برعاية مشتركة بين جامعة غازي والحركة الأوراسية الدولية واتحاد نقابات العمال التركية ورابطة الفكر الأتاتوركي. وقد ضم المؤتمر مجموعة من دعاة الأوراسية في تركيا. وكان الهدف من تلك المؤتمرات واللقاءات رغبة القائمين عليها في عكس وجهة نظرهم في ربط تركيا أكثر بالمحيط الأوراسي.

ب ـ العمق الاستراتيجي (الشرق أوسط)

ركز تيار تابع لفريق الأوراسيين الأتراك نحو التوجه للشرق الأوسط. وقد ارتبط هذا التيار بأحد أبرز قيادات حزب العدالة والتنمية وزير خارجية تركيا السابق أحمد داود أوغلو، الذي أطلق على هذه المنطقة «البعد الحضاري» في بناء رؤيته للهوية التركية. وقد عبر عن ذلك في كتابه **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**. والجدير بالذكر أن فكرة توظيف الإرث الحضاري لإعادة بناء الدولة قد تناوله الكثيرون أمثال جون أغنيو[41]، وتبناه عدد من الأنظمة كالفاشيين في إيطاليا في مرحلة ما بين الحربين. وقد استفاد أحمد داود أوغلو من كتابتهم وتجاربهم.

هناك علاقة قوية بين الصراع الداخلي حول الهوية في تركيا وبين توجهات سياستها الخارجية. ومن خلال ذلك يمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجية التركية.

يرى أحمد داود أوغلو تأثيراً فعالاً للعوامل الجغرافية والتاريخية لبناء تركيا قوية؛ فقد ذهب إلى أن هذه العوامل تعَدّ قوة فعل ديناميكي بين عناصر الاستمرارية التاريخية التي تنسج الثقافة الاجتماعية وبين خط القطيعة الذي تحاول النخب في مركز النظام السياسي مواصلته. وهو يرى أن خط القطيعة يتمثل بمحاولة بعض النخب التركية التكامل مع المجتمع الأوروبي الذي كانت نتائجه تغرب المجتمع التركي عن محيطه الجيوثقافي المتمثل بمجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، إلا أن التجاهل الذي أبدته الحضارة الأوروبية للدور التركي أدى إلى رد فعل سيكولوجي قوي دعم عناصر الاستمرارية التاريخية القائمة على الشعور العالي بالثقة بالنفس والاعتزاز بأن تركيا كانت مركزاً حضاريّاً مقارنة بوضعها الحالي[42]. ورغم أن هناك شخصيات عسكرية تركية في ستينيات القرن الماضي كانت تحمل هذا التوجه نحو الشرق إلا أن الفرق بينهم وبين أحمد داود أوغلو يتمثل بتقليله من دور منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز لمصلحة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. فهو يرى أن وقوع تركيا في منتصف المنطقة الأفرو ـ أوراسية الواسعة يجعل من إمكان ربطها جغرافيّاً وثقافيّاً بمنطقة واحدة أمراً مستحيلاً، وذلك لأن أوراسيا ليست تلك المرتبطة بآسيا الوسطى والقوقاز كما صورتها الأوساط السياسية والأكاديمية والفكرية التركية، وإنما هي الأفرو ـ أوراسيا المرتبطة أكثر بجزيرة العالم بالمفهوم الجيوبوليتيكي الذي عناه هالفورد ماكيندر صاحب نظرية «قلب الأرض». وهذا الوضع المميز في قلب جزيرة العالم يفرض على تركيا أن تؤدي دوراً أكثر أهمية

(41) John Agnew, *Geopolitics: Revisioning World Politics* (London: Routledge, 2003), pp. 86-93.

(42) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص 102 ـ 105.

في السياسة الدولية، وأن تتميز بالفاعلية والإيجابية التي لن تتحقق إلا بالالتزام بستة مبادئ أساسية حددها في الآتي:

أولاً: التوازن السليم بين الحرية والأمن.

ثانياً: تصفير المشكلات مع دول الجوار.

ثالثاً: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار (مبدأ الدولة المركزية الفعالة).

رابعاً: اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

خامساً: اتباع أسلوب دبلوماسي جديد توازن فيه تركيا بين الشرق والغرب.

سادساً: تكون تركيا دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق رافعةً هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا من خلال نظرتها الأوروبية[43].

رابعاً: سياسة تصفير المشكلات

تقوم هذه السياسة على حل المشكلات المعلقة مع دول الجوار من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات وشراكات لتحويل العلاقات من صراعية إلى تعاونية وإخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء[44]. وقد سعت تركيا إلى بناء علاقات تعاونية مع سورية بعد حالة من العداء كادت تصل إلى مرحلة الحرب في 1998. واتخذت تركيا مبادرات لحل النزاعات الثنائية وإنشاء مجالس للتعاون الاستراتيجي وإلغاء الشروط المطلوبة لتأشيرة الدخول لرعاية الدول المجاورة وإقامة مناطق للتجارة الحرة. وكانت الرؤية التي تقوم عليها سياسة تصفير المشكلات أن لتركيا دوراً مركزياً يحتم عليها التصرف كقوة ترسي النظام من خلال نظام إقليمي يقوم على عوامل الاستقرار بدلاً من حالة الاضطراب.

عملت تركيا على حل المشكلات كذلك مع أرمينيا ومع القبارصة اليونانيين، فدعمت خطة كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، الخاصة بالتطبيع مع قبرص. كما فتحت حواراً مع اليونان ومع حكومة كردستان في شمال العراق. وعملت على توسيع التفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي بغرض إقامة نطاق آمن حول تركيا. وقد ساعد على ذلك النمو الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

ومع الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية مع ما يعرف بالربيع العربي وجدت تركيا بيئة إقليمية مضطربة على حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية. فبدأت علاقتها تسوء بإيران وبدأت تتدخل في الصراع في العراق حيث اتهمها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالتدخل في الشؤون الداخلية في بلاده وبدأت في دعم المعارضة السورية ضد حكومة الرئيس بشار الأسد

---

(43) Ahmet Davutoğlu, «An Assessment of Turkey's Foreign Policy Vision,» *Insight Turkey*, vol. 10, no. 1 (2008), pp. 79-80.

(44) أوغلو، المصدر نفسه، ص 612 ـ 613.

وبدأت تأخذ مواقف معادية تجاه قبرص واليونان بدعمها للقبارصة الأتراك، فتحولت علاقاتها من علاقة صداقة إلى علاقة عداء مع جيرانها.

تحولت السياسة التركية من انتهاج مبدأ سياسة تصفير المشكلات إلى ما عرفه أحمد داود أوغلو بـ«الدولة المركزية»، التي تعتمد على موقع الدولة الحضاري والجغرافي الذي يحتم عليها أن تؤدي دوراً استباقياً في تشكيل الأجهزة الفاعلة في دول جوارها. وهذا يعني توسيع نفوذ تركيا لدى جيرانها للتعامل مع المخاطر الأمنية الناجمة عن التحولات الداخلية في تلك الدول والتي تنذر بتحولات إقليمية خطيرة.

ما كان لرؤية أحمد داود أوغلو تلك أن تجد صداها لولا تبنيها سياسيّاً من جانب حزب العدالة والتنمية الذي استطاع أن يؤلف أكثر من ثماني حكومات متتالية في الحقبة 2002 ـ 2016 والذي امتلك شعبية عريضة وموقفاً سياسياً قوياً مكَّنه من أن يكون أكثر ثقة بنفسه لتنفيذ رؤيته الخاصة في مجال السياسة الخارجية.

وفقاً لذلك التوجه بادر حزب العدالة والتنمية بإنشاء منظمة «تحالف الحضارات» التابعة للأمم المتحدة عام 2005 بالتعاون مع الحكومة الإسبانية بزعامة خوسيه لولي ثباتيرو. تلك المبادرة تسعى إلى إعطاء زخم للدور التركي العالمي مفاده أن عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يجعل منه نادياً مسيحيّاً. ويدعم هذا الدور التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي تحت حكم حزب العدالة والتنمية الذي شهد بين عامي 2002 و2007 نسبة نمو بلغت 6.5 بالمئة وقفزت إلى 9 بالمئة بين عامي 2010 و2011 رغم أنها تراجعت إلى 3.5 بالمئة في السنوات التالية؛ ووصل دخل الفرد سنة 2016 إلى تسعة آلاف دولار، وكان قد وصل في السنوات السابقة واللاحقة إلى 10 و11 ألف دولار. ومكن ذلك قادة حزب العدالة والتنمية من التحرك النشط في المناطق التي كانت تصور سابقاً مناطق تهديد للأمن التركي كالشرق الأوسط؛ فقد قام وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو بزيارة إيران وسورية ثماني مرات مقابل زيارة واحدة لكل من أذربيجان وجورجيا بين عامي 2003 و2009؛ كما قام رئيس الوزراء التركي بما لا يقل عن سبع زيارات لقطر والسعودية في المرحلة نفسها مقابل زيارتين لليونان وبلغاريا وهما الدولتان المجاورتان لتركيا في أوروبا والبلقان.

قامت تركيا بتأسيس منتدى الأعمال الخليجي التركي الأول سنة 2012 والثاني سنة 2016، وحصلت على صفة مراقب في الجامعة العربية سنة 2003، وشاركت كضيفة في قمة الخرطوم عام 2006، وأطلقت قناة TRT Auago عام 2009 الموجهة نحو الشرق الأوسط وأفريقيا لتحل محل TRT Aurasqa الموجهة نحو آسيا الوسطى والقوقاز.

واصلت تركيا تقديم نفسها كقوة إقليمية ذات مكانة دولية من خلال حضورها في مختلف الفعاليات الإقليمية والدولية؛ إلا أن الارتباط بالاتحاد الأوروبي ظل حاضراً في السياسة التركية: ففي السنوات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية كان الاهتمام بالمسار الأوروبي عام 2005، وفي حزيران/يونيو 2006 كان التفاوض في موضوع العلوم والبحوث، وفي آذار/مارس عام 2007 خصص للسياسة الصناعية والشركات؛ إلا أن تلك المحادثات سرعان ما جمدت من طرف ألمانيا وفرنسا ليقترحا بدلاً منها عام 2009 شراكة مميزة لا انضماماً فعليّاً.

استمرت العلاقة بين الأتراك والأوروبيين متقطعة فرضتها قضايا مثل اللاجئين السوريين التي سعى الاتحاد الأوروبي لتوظيفها لإلزام تركيا بضبط حدودها بينما اشترطت تركيا مقابل ذلك أن يعيد الاتحاد الأوروبي تحريك مفاوضات الانضمام. قال أحمد داود أوغلو إن الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يكون لاعباً في المسرح الدولي فعليه أن يحقق التعددية الثقافية والارتباط الاستراتيجي بآسيا متسائلاً: «هل سيظل الاتحاد الأوروبي قوة قارية أم قوة عالمية؟»[45].

سعت تركيا للاستفادة من حاجة أوروبا إلى التخلص من تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة؛ فدعمت الكثير من المشاريع لنقل النفط والغاز الطبيعي من أوراسيا إلى أوروبا، مثل: مشروع الممر الجنوبي (Southern Corridor) لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى وجنوب القوقاز والشرق الأوسط إلى أوروبا؛ وخط غاز جنوب القوقاز (باكو ـ تبليسي ـ أرضروم) في أواخر عام 2006 لنقل الغاز الأذري من حقل شاه دنيز إلى تركيا. كما وقعت مذكرة تفاهم مع أذربيجان في كانون الأول/ديسمبر 2011 لبناء خط عابر للأناضول لنقل غاز المرحلة الثانية من مشروع شاه دنيز إلى الأسواق الأوروبية[46]. إضافة إلى ذلك ارتبطت تركيا بعلاقات قوية في مجال الطاقة مع روسيا في المرحلة التي سبقت إسقاط الطائرة الروسية والملف السوري. وبلغ حجم التبادل التجاري مع روسيا نحو عشرة مليارات من الدولارات وأصبحت تركيا ثاني أكبر مشترٍ للغاز الروسي بعد ألمانيا[47]. كما ارتبط البلدان بشبكة من أنابيب نقل الغاز الطبيعي ممثلة بخطوط أنابيب التيار الأزرق (Blue Stream) والتيار الجنوبي (South Stream) والتيار التركي (Turkish Stream) الذي وُقع في تشرين الأول/أكتوبر عام 2016 لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا تحت مياه البحر الأسود بتمويل من صندوق الاستثمار المشترك. وشاركت تركيا مع إيران وأذربيجان وجورجيا في تطوير مشروع شاه دنيز(1) عام 2006، ومشروع شاه دنيز (2) عام 2013 لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي عبر أنبوب غاز الممر الجنوبي الذي يمر عبر الأراضي التركية. أرادت تركيا من كل ذلك توجيه رسالة إلى الأوروبيين إلى أهمية موقعها الجغرافي في علاقتهم الاستراتيجية شرقاً[48].

وعلى الرغم من نفي أحمد داود أوغلو أن تلك المشاريع لم تكن تهدف إلى إقصاء روسيا أو إيران عن المشهد الأوروبي واحتكار الفضاء الأوراسي كمسرح للسياسة التركية؛ إلا أن هذه الحجة لا تضعف رغبة تركيا في توظيف موقعها وفقاً لنظرية الحتم الجغرافي في علاقاتها السياسية بمحيطها الإقليمي.

---

(45) المصدر نفسه، ص 63.

(46) تامر بدوي، «تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية،» مركز الجزيرة للدراسات، 10 تموز/يوليو 2014، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html>

(47) Ersen, «The Evolution of Eurasia as a Geopolitical Concept in Post-cold war Turkey,» p. 38.

(48) أحمد عزت بامير، **أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وبحر قزوين والبحر المتوسط** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000)، ص 241 ـ 247.

السياسة التركية تجاه إسرائيل

ترتبط سياسة تركيا تجاه إسرائيل بالصراع على الهوية بين القوميين الأتراك والإسلاميين. ففي الحقبة التي سيطر فيها القوميون على الحكم كانت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية متينة. وعندما بدأت إسرائيل في انتهاك حرمات الأماكن الإسلامية المقدسة كالحرم الإبراهيمي، كانت الحكومة التركية لا تأبه لتلك الانتهاكات في مفارقة تجعلها تتساوى مع الدول التي تتسيدها مجتمعات غير إسلامية. وكان أول تنبيه لذلك قد جاء من نجم الدين أربكان الذي دعا إلى تظاهرة احتجاجية ضد السياسة الإسرائيلية تجاه المقدسات الإسلامية في المدينة المقدسة. وقد أكسبت تلك التظاهرة نجم الدين أربكان شعبية ساعدته على تكوين حزب سياسي أدّى دوراً كبيراً في الصراع على السلطة بين الإسلاميين والقوميين الأتراك. فبعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997 أعلن أربكان أن حكومته ستدعم علاقات تركيا بالدول الإسلامية والعربية، وأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي ورفع العقوبات الاقتصادية على العراق[49].

وبعد توليه الحكم دعم حزب العدالة والتنمية العلاقات التركية مع البلدان العربية والإسلامية وبدأ في تبني مواقف داعمة للقضية الفلسطينية رغم أن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عند قيامها عام 1948 مباشرةً بعد اعتراف الولايات المتحدة بها. وبنت معها علاقات من التقارب وصل حد التحالف في بعض الأحيان، حينما وقعت الدولتان اتفاقية عسكرية سرية في آب/أغسطس 1958 رداً على قيام الوحدة العربية بين مصر وسورية[50]. وشمل ذلك الاتفاق تطوير التعاون الاستخباري بين جهاز الموساد الإسرائيلي وجهاز الاستخبارات التركي[51].

الملاحظ أن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية تحركها المخاوف التركية من العلاقات العربية. فكلما ساءت علاقتها بسورية والعراق التي كثيراً ما يتسبب فيها ملف توزيع مياه دجلة والفرات، توحدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية؛ فقد وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية للتعاون العسكري في 23 شباط/فبراير 1996 ووقّعا اتفاقية للتجارة الحرة في آذار/مارس 1996، واتفاقية للنقل البري في أيلول/سبتمبر 1997[52].

في إطار ذلك، نشير إلى انفتاح السياسة الخارجية التركية على أفريقيا عام 2005 من خلال الزيارة التي قام بها رجب طيب أردوغان إلى أثيوبيا وجنوب أفريقيا. وقد توجت الجهود الدبلوماسية التركية نحو القارة الأفريقية بقبول تركيا بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل من العام نفسه ونيلها موقع الشريك الاستراتيجي عام 2008 الذي مكنها من

---

(49) هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ص 166.

(50) عوني عبد الرحمن السبعاوي، «تركيا والكيان الصهيوني،» **الفكر السياسي** (دمشق)، السنة 4، العدد 15 (2000)، ص 152.

(51) حسين غازي، «تركيا والعرب وإسرائيل،» **الفكر السياسي**، السنة 2، العددان 4 ـ 5 (شتاء 1998 ـ 1999)، ص 137.

(52) وليد رضواني، **تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1950 ـ 2000** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2005)، ص 299 ـ 300.

استضافة مؤتمر قمة أفريقية ـ تركية تحت عنوان «التضامن والشراكة من أجل مستقبلنا» وكان من نتائج دعم الدول الأفريقية لتركيا نيلها مقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن في عام 2008. وساهمت تركيا من خلال المؤسسة التركية للتعاون عبر مكاتبها المنتشرة في السودان وإثيوبيا والسنغال في كثير من مشروعات التنمية داخل 37 دولة أفريقية، وقدمت مساعدات في المجالات الإنسانية لعدد من الدول الأفريقية. هذا عدا برنامجها الخاص بالتنمية الزراعية في أفريقيا (2008 ـ 2010) الذي هدف إلى تطوير الزراعة في 13 دولة أفريقية؛ والمساهمات التركية في معالجة الأزمات التي شهدتها بعض دول القارة الأفريقية عبر المنظمات الدولية[53].

خلاصة القول، هناك علاقة قوية بين الصراع الداخلي حول الهوية في تركيا وبين توجهات سياستها الخارجية. ومن خلال ذلك يمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجية التركية في التصاعد الذي تشهده تركيا حاليّاً في حركة الإسلام السياسي الذي دفع نحو انغماس تركيا في شؤون الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا، وذلك التوجه رهين بنتائج الصراع بين التيارات الإسلامية والتيار القومي، وهذا التيار الثاني الذي يجد مرجعية في الجيش والمحكمة العليا الحصن الحصين لحماية العلمانية.

ونتائج هذا الصراع تتحكم فيه قضايا متعددة؛ فقبول طلب تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي مثلاً من شأنه أن يرجح كفة العلمانيين القوميين، ويمكنهم من تأدية دور أكثر فاعلية وتأثيراً في السياسة الخارجية التركية؛ كما أن قدرة الإسلاميين وحلفائهم على التأثير في السياسة الخارجية التركية يعتمد على تمكنهم من المحافظة على نسبة عالية للنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ومعالجة مشكلة البطالة ومحاربة الفساد ومعالجة مشكلات الأقليات، وعلى رأسهم الأكراد، وتأمين الحدود التركية □

(53) خالد بقاص، «العلاقات التركية الأفريقية الجديدة: دراسة الأبعاد، والأهداف والنتائج،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص 248.

مدرسة فرانكفورت والاغتراب: ماركيوز نموذجاً

خولة بوجنوي(*)

دكتوراه في الفلسفة ـ أستاذة مشاركة في جامعة باجي مختار ـ عنابة، الجزائر.

العربي حجام(**)

دكتوراه في علم الاجتماع ـ أستاذ مساعد في جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ـ الجزائر.

مقدمة

أسس فلاسفة عصر التنوير للفكر الأوروبي الحديث مشروعاً فلسفياً جديداً يتسم بطابع ثنائية البعد الإنساني بصورة تشكلت في وحدة كلية شاملة لم يسبق لها مثيل، وبخاصة عند رواد الفلسفة الغربية. هذه الثنائية تتجلى في وحدة الذات والموضوع، الروح والطبيعة، الفكر والوجود، كما جعلت من العقل والوعي والعلم كلها قوى تؤسس إمكان إدراك العالم اللامتناهي على النحو الذي تمتد عبره إرادة قوة الإنسان الحديث الذي شرع مند مساره التاريخي في غزو كل ما هو موجود بغية امتلاكه والسيطرة عليه، إلى أن تجاوز كل العقبات والحدود التي تواجه الوعي الذاتي للإنسان وإرادته، ذلك أنه أصبح بفضل التكنولوجيا قادراً على تغيير كل شيء في حياته وعمل على تأنيس الطبيعة وتسخيرها لخدمته.

لكن هذا الإنسان الذي راح يمتلك العالم ويسيطر عليه بدأ يفقد ذاته نتيجة توصله إلى تحقيق الحضارة التي أراد أن يشيدها ـ الحضارة المادية ـ كما بدأ يخسر نفسه حينما توصل إلى قتل نفسه وكبت إرادته بحرية ما صنعه لأنه مزج بين شيئية الحضارة وبين قيم ومعايير الذات الإنسانية؛ حتى أصبحت علاقته بحضارته يحكمها مبدأ واحد هو الاضطرار إلى التعامل معها والذوبان في معطياتها. هذا المبدأ جعل من الإنسان يعيش من غير التجانس مع منتجات عالمه الجديد (الحضارة الصناعية المتقدمة)؛ نظراً إلى ما تفرزه من شعور بالخوف من مخاطر هذا التقدم الكفيل بأن يهدد مستقبل الجنس البشري، بما في ذلك من القلق والتوتر والحيرة تجاه هذا الانفجار العلمي الذي ولد فيه الشعور بالاغتراب الشامل في ظل هذه الحضارة. وفي خضم

(*) البريد الإلكتروني: kboudjenoui23@yahoo.com.

(**) البريد الإلكتروني: larbi19m@yahoo.fr.

هذه الظروف راج مصطلح «الاغتراب» وانتشر بين جمهرة من المثقفين في المجتمع الصناعي المتقدم، وعلى صدارتهم فلاسفة مدرسة فرانكفورت الذين برهنوا على احتجاجهم تجاه هذا الواقع باللجوء إلى النقد كغاية في ذاته، حيث إن هذا التعارض القائم في حياة الإنسان المعاصر جعل من هربرت ماركيوز (1898 ـ 1979) الذي تشبع بالمناخ الفكري السائد بمعهد الأبحاث الاجتماعية يعمل على إعادة الطابع السالب للفكر والكشف عن الطابع التناقضي للواقع، وإخضاعه للنقد بغية الكشف عن الخلل الكامن في طبيعة تكوين هذا المجتمع الجديد المغترب داخل منجزات هذا العصر الذي اخترق فيه العلم والعقل ما لم يكن في حسبان المشروع الحضاري الذي سنته فلسفته الأنوار.

انطلاقاً من التحليل **الماركيوزي** لقضية الاغتراب الذي أفرزته الحضارة الصناعية وكشفه للنقائض الكامنة في طبيعة تكوين هذا المجتمع ونسق القيم التي تحركه تستوقفنا إشكالية مهمة وهي:

إذا كان تطور التقنية بدءاً بالعصر الحديث قد ساهم نسبياً في سيطرة الإنسان على الطبيعة فإن ذلك قد انجرّت عنه نتائج سلبية على الإنسان المعاصر بقدر أكثر مما هي إيجابية فكيف نبرر هذا الأثر العكسي الذي آل إليه تطور العلوم والتكنولوجية في نظر ماركيوز؟ وما الجديد الذي أتى به في تفسيره للاغتراب؟

أولاً: حول المشروع الفلسفي لمدرسة فرانكفورت

يمكن الحديث عن بداية المشروع العلمي لمدرسة فرانكفورت مع نشأة معهد البحوث الاجتماعية الذي مارس نشاطه في مدينة فرانكفورت في بداية شباط/فبراير 1923 وافتتح رسمياً في حزيران/يونيو 1924، وتكوّن كحلقة فكرية أو حركة طلائعية عبر المناقشات الجماعية لمؤسسيه الذين عايشوا صعود اليسار الألماني وانتكاسه وتشاركوا في رفض المشروع الثقافي الغربي «التنوير»[1]، الذي عبر عنه أحد أقطاب الفكر التنويري إيمانويل كانط في **ما هي الأنوار؟**؛ حيث يقول: «إن بلوغ الأنوار هو خروج الإنسان من القصور الذي هو مسؤول عنه والذي يعين عجزه عن استعمال عقله دون إرشاد الغير تجرأ على أن تعرف، كن جريئاً في استعمال عقلك أنت ذاك هو شعار الأنوار»[2].

رفض أدورنو وهوركهايمر مشروع الأنوار بحكم أن وعود التنوير بتحرير الإنسان من جميع السلطات المتحكمة فيه والمهيمنة عليه لم يعد من الممكن تحقيقه في ظل العقلانية، ولا سيما أن هذه العقلانية أصبحت أداتية. بهذا المعنى ارتد العقل وحطم نفسه وانتهى إلى التحول إلى

(1) توم بوتومور، **مدرسة فرانكفورت**، ترجمة سعد هجرس، ط 2 (ليبيا: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 16.

(2) إيمانويل كانط، **ما هي الأنوار**، ترجمة محمود بن جماعة (تونس: دار محمد علي للنشر، 2005)، ص 85.

الأسطورة أي اللاعقل[3]. اتجهت أطروحات المدرسة إلى محاولة البرهنة على أن عقلانية المشروع الثقافي الغربي في جوانبه الثلاثة كنتاج فلسفي نظري، «متمثل بالتراث الفلسفي ومشروع التنوير» ونظم اجتماعية تاريخية «متمثلة بالنظام البرجوازي» ونسق قيمي سلوكي «أخلاق البرجوازية» تؤلف جميعها شمولية متكاملة ومتماسكة تهدف إلى تبرير التسلط وجعله عقيدة وحيدة تغطي آليات القمع المتحققة[4] كواقع مستمر يجمع مختلف فعاليات هذا المشروع، حيث يقول هوركهايمر وأدورنو في كتابهما **جدل التنوير**: «لم يكن لدينا أدنى شك أن الحرية في المجتمع لا انفصال لها عن الفكر المتنور، كانت هذه نقطة انطلاقنا الأولى، بل لقد كان علينا أن ندرك بوضوح أن مفهوم هذا الفكر، وناهيك عن الأشكال التاريخية العينية، ومؤسسات المجتمع التي يتواجد فيها هذا الفكر. إنما تنطوي على بذرة هذا التراجع الذي تعانيه في أيامنا في كل مكان. والتنوير إن لم يبادر بعمل تفكيري يطال هذه اللحظة من التراجع فهو كمن يقوم بترسيخ قدره الخاص»[5].

أصبح إنسان المجتمعات المتقدمة ذا بعد واحد، ألا وهو البعد المادي، فلا تنتظر منه أن يقوم بثورة حتى يغير من وضعه القائم، لأنه حسب عقلية هذا الإنسان لديه ما يخسر، امتيازاته المادية.

كذلك ينتقد ماركيوز المشروع الغربي ـ التنوير ـ في كتابه **فلسفات النفي**: «تُعلِّمنا الفلسفة أن كل صفات العقل لا تعيش إلا من خلال الحرية وأنها كلها ليست سوى وسيلة للحرية وأن الكل يبحث وينتج الحرية وتمتّ إلى الفلسفة التأملية المعرفة بأن الحرية هي وحدها الشيء الحقيقي بالنسبة إلى العقل، في حين أن هيغل بالرغم من أنه كان العقل الملهم لماركس إلا أن تمجيده للدولة بوصفها المطلق في الحياة الإنسانية مهد للتسلط»[6] بقوله: «إن الدولة هي أسمى تجل لروح العالم، وهي الكون الأخلاقي، وهي تطبيق الفكرة الأخلاقية. والدولة تملك الحق الأسمى في مقابل الفرد، الذي واجبه الأعلى أن ينتسب إليها ويكون عضواً فيها، لأن روح العالم تقف فوق كل الاعتبارات الشخصية»[7] وقول هيغل: «إنه يبدو أن الفلسفة بمفهوم العقل على أنه قد وصل إلى نتيجته الحاسمة في هذا الصدد وعلى أي حال فإن هذا لا يعني بالنسبة إلى البشرية مستقبلاً أفضل بل حاضر أسوأ، إن فلسفة

(3) كمال بومنير، **النظرية النقدية لمدرسة فراكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2010)، ص 17.

(4) حسن حنفي، **مقدمة في علم الاستغراب**، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000)، ص 396.

(5) ماكس هوركهايمر وثيودور أدورنو، **جدل التنوير**، ترجمة جورج كتورة (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)، ص 16.

(6) هربرت ماركيوز، **فلسفات النفي: دراسات في النظرية النقدية**، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد (القاهرة: مكتبة دار الكلمة، 2012)، ص 145.

(7) ج. ف. هيغل، **فينومينولوجيا الروح**، ترجمة ناجي العونلي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، ص 142.

هيغل الكلية الصورية بعثت الاعتقاد بأن تحقق العقل من خلال التحول الفعلي ليس ضرورياً حيث إن الأفراد يمكن أن يصبحوا عقلانيين وأحراراً داخل النظام القائم»[8].

كما دعا أغلب منظري المدرسة إلى مناهضة الوضعية وإزاحة تصوراتها كمذهب وثقافة وأيديولوجيا مسيطرة في المجتمع الصناعي المتقدم، حيث في محاولات الوضعية تشييء للوعي الإنساني وإغفالها للقيم كونها غير قابلة للتحقق من صحتها إمبيريقياً، بل تعمل باضطراد على دعم سياسات النظم في هذا المجتمع[9]. إن أصحاب مدرسة فرانكفورت يتهمون الوضعية بالمحافظة السياسية، أي المحافظة على الوضع الراهن، بحكم أن الوضعيين رجال مخبر (علماء) ولا يهتمون بالسياسة وليس لهم أي وزن سياسي في المجتمع لأنهم يعيشون الاغتراب بسبب دعوتهم إلى الفصل بين الذات والموضوع من جهة واغتراب ذواتهم عن المجتمع من جهة أخرى. ويظهر رفض أصحاب هذه المدرسة الوضعية في كتاب هوركهايمر **النظرية التقليدية والنظرية النقدية** بقوله: «من بين مختلف المدارس الفلسفية يبدو الوضعيون والبراغماتيون أكثر اهتماماً من غيرهم بدخول العمل النظري في حياة المجتمع، إنهم يحددون مهمة العلم على أنها التكهن بالنتائج القابلة للاستعمال وصياغتها.

ما يميز مدرسة فرانكفورت، أو المدرسة النقدية، أنها لا تزال تمثل ميداناً خصباً للدراسات إلى يومنا هذا. وبالرغم من مضي قرابة القرن من ظهور المدرسة كحركة فكرية، فإن الأطروحات التي تبنتها المدرسة لا تزال تشكل فرقاً إلى يومنا هذا.

ومع ذلك فإن هذا الوعي الواثق من نفسه ومن الأهداف التي يجب بلوغها، وهذا الإيمان بالقيمة الاجتماعية لمهنته، يبقى في عالم الواقع مسألة شخصية خاصة بالعالم، لذلك فإن هذا التصور لا يبرز وظيفة العلم الحقيقية في المجتمع ولا دلالة النظرية في حياة البشر ولكن فقط معناها في الدائرة المنعزلة التي أنتجت فيها في ظروف محددة تاريخياً»[10]. وتتالت أعمال مفكري المدرسة حين حاول هوركهايمر وأدورنو بلورة مشروع تنوير آخر يختلف عن المشروع الأول الذي ظهر في أوروبا منتصف القرن الثامن عشر، حيث يرون أن مشروع التنوير الأول يتماثل مع هيمنة النظم الشمولية بالرغم من مفاهيم الحرية والإخاء والمساواة والعقلانية التي قدمها[11].

أما ماركيوز فلقد أعاد الهم المعرفي من خلال المعاناة الحضارية والثقافية التي تجسدت فيما بعد في مؤلفه **الإنسان ذو البعد الواحد** في ضوء تحولات النصف الثاني من القرن العشرين وظهور أعلى مراحل المد التقني في ما اصطُلح على تسميته العصر ما بعد صناعي، وذلك نسبة

(8) ماركيوز، المصدر نفسه، ص 147.

(9) حنفي، **مقدمة في علم الاستغراب**، ص 397.

(10) ماكس هوركهايمر، **النظرية التقليدية والنظرية النقدية**، ترجمة مصطفى الناوي (الدار البيضاء: عيون المقالات، 1990)، ص 17.

(11) حنفي، المصدر نفسه، ص 397.

إلى التغير الهائل الذي أحدثته الثورة الإلكترونية المعلوماتية وقياساً على التقنية التقليدية السابقة، وقام بفضح وسائل السيطرة والهيمنة الجديدة داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة[12]، بعدما أصبح إنسان المجتمعات المتقدمة ذا بعد واحد، ألا وهو البعد المادي، فلا تنتظر منه أن يقوم بثورة حتى يغير من وضعه القائم، لأنه حسب عقلية هذا الإنسان لديه ما يخسر، امتيازاته المادية من رفاهية اقتصادية ومكانة اجتماعية مرموقة، ولذلك لن يحرك ساكناً حتى يغير من الوضع القائم، حيث يقول ماركيوز في كتابه **الإنسان ذو البعد الواحد**: «إن المجتمع المعاصر مجتمع التكنولوجيا والصناعة المتقدمة، وما تحقق له هذه الطاقة من هيمنة على الفرد تتجاوز من بعيد كل صور السيطرة التي مارسها المجتمع في الماضي على أفراده. ولقد كانت السيطرة على مر العصور شكلاً لاعقلانياً من أشكال العلاقات الإنسانية، وبسبب طابعها اللاعقلاني هذا على وجه التحديد، كان في وسع الإنسان دوماً أن يعقلها ويفضحها ويطالب بحد لها. بيد أن السيطرة الاجتماعية في عصر التقدم التكنولوجي تتلبس طابعاً لاعقلانياً مجرداً سلفاً كل احتجاج وكل معارضة من سلاحهما»[13]. أما إريك فروم كمحلل نفسي، فقد حاول أن يزاوج في بحوثه بين الفرويدية والماركسية إثراءً للتصور الماركسي عن الطبيعة الإنسانية واستجلاء للعلاقة بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبيئته الثقافية الفوقية وإن بدا أقرب إلى النزعة المتفائلة ـ كون الجيل الأول لمدرسة فرانكفورت يعدّ جيلاً متشائماً نتيجة خيبة الأمل التي أصابته من جراء الحرب العالمية والأنظمة الشمولية المتمثلة بالنازية والفاشية ـ حيث رأى أن المجتمع الحديث قد حرر العلاقات الإنسانية من مختلف صنوف الإرغام القرابية والعنصرية والدينية التقليدية رغم أنه لم يقض عليها جميعها[14].

إن حال المجتمع الصناعي المعاصر يحمل الكثير من الإخفاقات؛ كاغتراب الإنسان وفقدان الحرية باسم الحرية وطابع التشيُّؤ الذي انتقل إلى العلاقات الاجتماعية، كلها دلالات على فشل عقلانية هذا النظام.

كما تطرق في كتابه **الإنسان من أجل ذاته** إلى الأزمة التي يعانيها الإنسان المعاصر بالرغم من التطور التكنولوجي الذي وصل إليه، فيقول: «بينما إزدادت سيطرة الإنسان على الطبيعة إلا أنه يشعر بالعجز في حياته الفردية في المجتمع، فقد فَقَد رؤية الغاية التي تضفي عليها المعنى. الإنسان نفسه، وبينما أصبح سيداً للطبيعة، غدا عبداً للآلة التي بنتها يداه»[15].

---

(12) محمد عابد الجابري، **التواصل: نظريات وتطبيقات**، سلسلة فكر ونقد ـ الكتاب الثالث (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 81.

(13) هربرت ماركيوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة جورج طرابيشي، ط 3 (بيروت: دار الآداب، 1988)، ص 11.

(14) الجابري، المصدر نفسه، ص 81.

(15) إريك فروم، **الإنسان من أجل ذاته**، ترجمة محمود منقذ الهاشمي (بيروت: دار الطليعة، 2007)، ص 38.

تتبع ممثلو النظرية النقدية، وبخاصة أدورنو وهوركهايمر وماركيوز، تأثير ظاهرة الاغتراب والتشيؤ في الفن والإبداع، وبيّنوا كيف انحط العمل الفني في ظل المجتمع الصناعي وظروف صناعة الثقافة إلى حضيض السلعة في سوق الاستهلاك[16]. لم يعد العمل الفني يقاس بجدته وإبداعه بل يقاس العمل الفني بعدد بيع اللوحات أو نسبة تحميل الأغاني من مواقع الإنترنت.

كما درس الجيل الأول للمدرسة العقل الأداتي أو العقلانية التقنية، حيث يقول هوركهايمر وأدورنو: «إن التقنية قد أصبحت في المجتمعات الغربية المعاصرة جوهراً أو أساس المعرفة العلمية برمتها، إذ لم تعد ترمي إلى إنشاء مفاهيم وتصورات نظرية مثلما كان الشأن بالنسبة إلى العلم القديم، بل للأداء الوظيفي وللمنهجية الفاعلة التي تحقق نجاحات من الناحية العملية وهذا الطابع الأداتي هو ما أصبح يميز العقلانية الغربية»[17]. كما نجد ماركيوز يتناول هذه المشكلة في كتاباته، وبخاصة **كتاب الإنسان ذو البعد الواحد**، الذي يفصل فيه العقل الأداتي أو التفكير الأحادي الذي يرجع سببه إلى طغيان التقنية. كما ينتقد في الوقت نفسه التراث الفلسفي منذ ديكارت إلى كانط وهيغل، الذين يكرسون في مشروعهم **الأنوار** إلى هذه العقلانية التي أصبحت لا عقلانية حيث يقول: «إننا لنواجه هنا واحداً من أكثر مظاهر المجتمع الصناعي المتقدم مدعاة للأسف؛ الطابع العقلاني للاعقلانية فهذه الحضارة منتجة، ناجعة، قادرة على زيادة الرفاه وتعميمه وعلى إضفاء صفة الحاجة على ما هو زائد عن الحاجة وعلى تحويل الهدم إلى بناء؛ وبمقدار ما تحول الحضارة القائمة عالم الشيء إلى بعد للجسم والروح الإنسانيين، يصبح مفهوم الاستلاب بالذات إشكالياً»[18].

إن ظهور مدرسة فرانكفورت كحركة نقدية، بالرغم من أن ألمانيا عرفت الكثير من الحركات النقدية وذلك سواء مع الاتجاه المثالي عبر مشروع معهد النقد، أو اليسار الألماني متمثلاً بالحلقات الماركسية، مثّل فارقاً لأن ما يميز مدرسة فرانكفورت، أو المدرسة النقدية، أنها لا تزال تمثل ميداناً خصباً للدراسات إلى يومنا هذا. وبالرغم من مضي قرابة القرن من ظهور المدرسة كحركة فكرية، فإن الأطروحات التي تبنتها المدرسة لا تزال تشكل فرقاً إلى يومنا هذا؛ وتحاكي المشاكل نفسها التي يعانيها الإنسان المعاصر، وهذا لا يتوقف عند آراء الجيل الثالث الذي يعايش القرن الحادي والعشرين فقط بل يشمل أيضاً أقطاب الجيل الأول للمدرسة عبر الأطروحات التي تناولوها سواء في جانب التحليل النفسي مع فروم، أو في الجانب الجمالي مع أدورنو وماركيوز وبنيامين. واليوم سنتناول مشكلة الاغتراب التي يعانيها الإنسان المعاصر مع هربرت ماركيوز.

---

(16) عبد الغفار مكاوي، «النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: تمهيد وتعقيب،» **حوليات كلية الآداب** (الكويت)، العدد 13 (1993)، ص 26.

(17) هوركهايمر وأدورنو، **جدل التنوير**، ص 24.

(18) ماركيوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص 43.

ثانياً: إخفاق الحضارة المعاصرة من أزمة العقل إلى أزمة البعد الواحد

1 ـ أزمة العقل

عند تأمل مجاز المجتمع الصناعي المتقدم توحي لنا التسمية أن مستويات التقدم قد بلغت مراتب عليا، أما تأمل تسمية **الإنسان ذو البعد الواحد** فذلك يحيل على حجم الضآلة التي لحقت بالإنسان ولأن تحليلات ماركيوز النقدية تشير إلى الكثير من مواطن التعطل والانحراف الذي طبع الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ومختلف أبعاد الوجود، فهذا الوضع العام يعكس الأزمة التي تتطلب البحث والعلاج. فإلى أي مدى تكشف حملة ماركيوز النقدية عن أسباب هذه الأزمة؟

تعبر أزمة العقل عن مجموع إخفاقات الحضارة المعاصرة، وعن مظهر العجز الذي رافق محاولات تجاوز مشكلات الإنسان المعاصر، ومشاعر القلق والخوف التي ارتبطت بمصير الإنسان. وقد «كان الدور الحقيقي الذي قام به ماركيوز هو تشريحه للواقع الإنساني واللاعقلاني السائد في المجتمعات والأنظمة الشمولية، وتعريته «لمجتمع الوفرة والرفاهية» الذي يدعي الحرية والعقلانية والديمقراطية من أقنعته الزائفة، المعادية للحرية والإنسانية»[19].

إن المجتمع الصناعي يخلق حاجات زائفة باستمرار تتطلب الإشباع، وتدفع الفرد إلى تحقيقها فيقع في متتالية غير منتهية تبقيه حبيساً لاهثاً وراء نظام هذه الحاجات.

إن حال المجتمع الصناعي المعاصر يحمل الكثير من الإخفاقات؛ كاغتراب الإنسان وفقدان الحرية باسم الحرية وطابع التشيُّؤ الذي انتقل إلى العلاقات الاجتماعية، كلها دلالات على فشل عقلانية هذا النظام وأن النزعة العقلانية التي تتوهم أنها تسود الحضارة الصناعية سوف تفضي في نهاية المطاف إلى نوع من اللاعقلانية الشاملة والمدمرة[20].

لقد مكّن عصر الأنوار تحرير الإنسان من الأفكار اللاهوتية، وهيَّأ بذلك مستقبلاً أفضل مرتكزاً على قدرة العقل رغم أن مثل هذا الاعتقاد أصبح غير ممكن لدى كانط الذي قال بعدم إمكان نفاد العقل إلى مشكلات الميتافيزيقا، أي المشكلات الكبرى للوجود والحياة والإنسان[21]. من هنا تنامت أكثر التوجهات الفكرية التي تدين إخفاق العقل، وتكشف عن مظاهر اللاعقلانية التي طبعت الحياة الفردية والعامة، إلى حد وصفت فيه عقلانية النظام القائم باللاعقلانية، بينما كان الأمل في العقل كقدرة تمكن من خلق مجتمع منسجم ومتقدم، وبخاصة وقد أكد التنوير أهمية العلم والفكر الحر والنضال من أجل تغيير نظام المجتمع وإقامة المجتمع العقلاني بنظرة تفاؤلية

(19) فيصل عباس، **الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2005)، ص 551.
(20) المصدر نفسه، ص 602 ـ 603.
(21) فيصل عباس، **الفلسفة والإنسان** (بيروت: دار الفكر العربي، 1996)، ص 251.

شديدة. كما شدد التنوير على قيمة الإنسان والإعلاء من قيمة العقل وإمكانياته اللامتناهية، وإذ يمثل العقل الإنساني الأساس للتقدم[22].

كما نجد أن تطور المجتمع قد أفرز أوضاعاً جديدة، تَحدَّد بموجبها واقع يمارس استلاباً على الإنسان، وتغير شامل في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية وبدت إنجازات هذا العقل تناهض حدود العقل ذاته، وهو ما جعل ماركيوز يسمها باللاعقلانية.

لذا فعندما أمسك التقدم التقني بناصية الخيال طبع صوره بمنطقه الخاص وحقيقته الخاصة، مقلصاً ملكة الفكر الحرة، بيدَ أنه قلَّص في الوقت نفسه المسافة بين الخيال والعقل؛ وبذلك أصبحت الملكتان المتناحرتان مرتبطتين إحداهما بالأخرى ارتباطاً مصيرياً، وما عاد الخيال ينشط إلا تبعاً للاحتمالات التقنية التي يمكن أن تتحقق في المستقبل بفضل قدرات الحضارة الصناعية المتقدمة[23]. وهذا يبرز رفض ماركيوز للطريقة التي توظف بها العقلانية التكنولوجية فتشوه العقل والخيال معاً.

وقد أكد ماركيوز أن المجتمع الصناعي يخلق حاجات زائفة باستمرار تتطلب الإشباع، وتدفع الفرد إلى تحقيقها فيقع في متتالية غير منتهية تبقيه حبيساً لاهثاً وراء نظام هذه الحاجات، وتماثل فكرته هذه تصور شوبنهاور الذي رأى «أن حياة الإنسان صراع دائم بين الرغبة وإشباعها، والرغبة في حقيقتها، معاناة، وإشباعها لا ينتهي، ويبدو الهدف الذي يسعى الإنسان من أجله، وهماً وخداعاً، وحالما تتشبع الرغبة ينتاب الإنسان شعور بالسأم واليأس»[24]. هذه المسحة من التشاؤم تكشف في المقابل عن رفض لهذا الطابع اللاعقلاني الذي أصبح يطبع الحياة الفردية والعامة. ففي دراسة شوبنهاور للإنسان واقتحامه للجانب اللامعقول من الحياة، وفي تصويره لها بأنها قوة جامحة عمياء أضفت الطابع اللاعقلي (Irrationnelle) في فلسفته، وبذلك حطم النزعة العقلية في تفسير تصرفات الإنسان، إذ جعل الإرادة (La volonté) هي التي تملي هذه التصرفات لا العقل[25] في حين ذهب ماركيوز إلى إدانة إرادة مجتمع السيطرة، كونها المسؤولة عن تشكيل الطبيعة الغريزية والذهنية ومسؤولة كذلك عن إدماج الإنسان ضمن نمط حياة الاستهلاك، وهنا يكشف ماركيوز بوضوح عن مظاهر اللاعقلانية التي أفضت إليها تصورات منظري المجتمع الصناعي المعاصر.

إن نظرة ماركيوز إلى أزمة العقل في إطار المجتمع الصناعي المتقدم لها ما يبررها، فتأثره بفرويد قد وجه تطلعاته إلى وجود قوى تضاهي فاعلية العقل. فحين أكد فرويد حياة لاشعورية لاواعية، كان قد هز بذلك التصور التقليدي الذي ظل يعتقد أن كل ما هو نفسي شعوري، فعجز العقل عن الإحاطة بخبايا الحياة النفسية كعجز العقل عند كانط عن إدراك قضايا الميتافيزيقا وإيجاد حلول لمشكلاتها، ولا يمكن في هذه الحالة أن تقتصر تصورات ماركيوز لأزمة اللاعقلانية على جملة التناقضات التي طبعت العلاقة بين النظرية والممارسة في إطار المجتمع الصناعي

(22) المصدر نفسه، ص 252.

(23) ماركيوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص 259.

(24) عباس، **الفلسفة والإنسان**، ص 255.

(25) المصدر نفسه، ص 256.

المتقدم، بل يضاف تصور ماركيوز إلى إدانة الاحتكام إلى العقل وحده، وهو ما يبرر دعوته إلى تقرير الخيال واعتماد حساسية جديدة، وعلى الأكثر إدانته للالتحام القائم بين العقل والتكنولوجيا، أو العقل الأداتي كونه يختزل كل قدرات الإنسان ضمن العقلانية التكنولوجية، وهو توجه مغلق ومحدد الغايات.

إن أزمة العقل عند ماركيوز تتجاوز التناقض الذي يحدث بين المبادئ والنتائج؛ فمشروع ماركيوز وجملة البدائل التي يقترحها، تشحد مجموع قوى النفس متكاملة، وفي وحدة كلية، لإعادة بناء حضارة الإنسان بعد أن تسرب الشك والقلق والتشاؤم إلى صدقية هذا التطور الحضاري، ولعل رفض ماركيوز للوضع الذي أراده نظام السيطرة لتثبيت دعائمه تعبير أيضاً عن رفضه للعقلانية القائمة، ومنه تضاف مساهمات ماركيوز النقدية للمجتمع المعاصر إلى مجموع الانتقادات التي تبناها سابقوه، وبخاصة تلك التي شكلت روافد فكره كنيتشه الذي تميزت مساهمته بأنها نقد جذري أصاب الأسس التي قام عليها كل التراث الفلسفي للإنسانية تقريباً[26]. أما ماركيوز فقد خص المجتمع الصناعي المتقدم فحسب بالنقد متجاوزاً الاختلافات الكيفية الموجودة بين المجتمع الليبرالي والاشتراكي ليعبر عن إخفاق العقل وانحرافه. كل العواصف التي هبت لم تستطع أن تسكت صوت العقل ولا أن تخرس العقلانية، غير أن الخطر يظل إغلاق العقل على ذاته في حضارة آلية تسلب الحرية الفردية مقابل تأمين الراحة والرفاهية. العقل والحرية لا تقيدهما سوى آفاق الأبعاد المتناهية[27]. يصف ماركيوز المجتمع الصناعي المعاصر بأنه يضفي صفة العقلانية على اللاعقلانية بوصفه مجتمعاً تسنده حضارة منتجة وفعالة، قادرة على زيادة الرفاه وعلى إضفاء صفة الحاجة على ما هو زائد على الحاجة، وتحويل ما هو كمالي إلى ما هو ضروري، والهدم إلى بناء، إضافة إلى كون «الحضارة الليبرالية تزعم أنها قد كشفت عن مدى إمكانات العقل في السيطرة على الظروف المحيطة، لكنها عجزت في الحقيقة عن الالتزام بالخط العقلاني الأصيل، فماركيوز يرى في إخفاقات الحضارة المعاصرة عدم التزام بالمسار الأصيل للعقل، ومنه فإن ماركيوز يهاجم العقلانية بمفهومها التكنوقراطي، الأمر الذي يؤدي إلى تخريب سائر الأبعاد الإنسانية وقد يصبح في نهاية المطاف مجتمعاً ذا بعد واحد وذا فكر واحد»[28]، وبخاصة أنه اهتم كثيراً بعامل الطبيعة الغريزية تحليلاً واستشرافاً لحضارة لا تقلل من دورها، ولا من قدرة الحساسية الجديدة، إضافة إلى إمكانيات العقل لتكوين انسجام حضاري قمعي، وأكد أن النظرة التي كانت سائدة تتضمن تشنيعاً للطبيعة الغريزية؛ ولذلك عدّ ماركيوز هذا الموقف كإخفاق للعقل «فلقد كان يحدد العقل كأداة للقسر، أداة لكبح الغرائز وقد نظر إلى مجال الغرائز، والحساسية، بوصفهما معاديين نهائياً للعقل، ومفسدَين له»[29].

---

(26) جورج زيناتي، **رحلات داخل الفلسفة الغربية**، سلسلة دراسات فلسفة (بيروت: دار المنتخب العربي، 1993)، ص 112.

(27) المصدر نفسه، ص 124.

(28) عباس، **الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة**، ص 603.

(29) هربرت ماركيوز، **الحب والحضارة**، ترجمة مطاع الصفدي، ط 2 (بيروت: دار الآداب، 2007)، ص 176.

إن قراءة ماركيوز لواقع المجتمع الصناعي المتقدم، في مختلف أبعاده، جاوزت كونها انتقادات ظرفية أو ضيقة، إلى كونها إشارة صريحة لحجم الأزمة التي يعيشها العقل، والتي هي أزمة منطلقات، فالعقل لا يتحرك إلا في حدود ما يتاح له من مبادئ وقواعد، والعقلانية التكنولوجية نموذج غير متكامل لتمثيل التوجه الحقيقي في بناء مجتمع إنساني كامل الحضارة. فعلى قدر تمسك ماركيوز بإمكانيات العقل أدان في المقابل صورة العقل السائدة، وفي ذلك دعوة إلى تصحيحها. كما رأى في أزمة العقل أزمة حضارة، وأزمة إنسان الحداثة. «إن المجتمع المعاصر مجتمع التكنولوجيا والصناعة المتقدمة وما تحقق له هذه الطاقة من هيمنة على الفرد تتجاوز من بعيد كل صور السيطرة التي مارسها المجتمع في الماضي على أفراده. ولقد كانت السيطرة على مر العصور شكلاً لاعقلانياً من أشكال العلاقات الإنسانية، وبسبب طابعها اللاعقلاني هذا على وجه التحديد، كان في وسع الإنسان دوماً أن يعقلها ويفضحها ويطالب بحد لها؛ بيد أن السيطرة الاجتماعية في عصر التقدم التكنولوجي تتلبس طابعاً لاعقلانياً مجرداً سلفاً من كل احتجاج وكل معارضة من سلاحهما»[30]. إذا كان كوجيتو ديكارت أكد أن الشك مفتاح اليقين، وأن التفكير خاصية جوهرية للوجود الإنساني، وأن الوضوح مرتبط بهوية الأشياء الثابتة التي تكسبها طابع الحقيقة، في حين ذهب هيغل إلى اعتبار التناقض محرك التفكير من خلال المنهج الجدلي، فإن تحليلات ماركيوز تكشف عن عقلانية المجتمع الصناعي المتقدم التي تقارب الهوة بين المتناقضات، والتي تحرص على تعايشها في إطار نسقي مغلق، عملت على تزييف الوعي. ومنه فإن ما أحرزته الحضارة الإنسانية من تحرر من ظلمات العبودية التقليدية تجد نفسها قد وقعت في مأزق من العبودية بفضل التطور التقني الذي كبلها بقيود تُبعد منها كل أنواع المطالبة بالتغيير الاجتماعي للأوضاع السائدة.

إن إنسان البعد الواحد يعبر عن واقع انحرف عن غايته، ويقتضي إعادة مساره إلى الوجهة السليمة.

هكذا يبدو أن السيطرة لا تزال قائمة حتى وإن اختلفت في صورها؛ حيث أصبحت المعرفة العلمية والعقلانية التكنولوجية، واستغلال الإنسان ـ إن صح القول ـ مرتبطين أو متلازمين في الوجود، وذلك من خلال صور جديدة من الرقابة التي تفرضها؛ فأصبح العلم يستعمل للقضاء على حرية الإنسان. وفي نظر ماركيوز «تعتمد السيطرة على درجة كبيرة من العقلانية عقلانية مجتمع يدافع عن بنيته الهرمية ويستعمل في الوقت نفسه وعلى نحو أنجع باطراد الموارد الطبيعة والفكرية»[31].

بهذه الرؤية أصبح العلم، والتكنولوجيا، وسائل سيطرة بدلاً من أن تكون مستعملة لأغراض أخرى، ومنها تحقيق حرية الإنسان وسعادته، فغدت عقلانية دورها خداع الأفراد وتضليلهم بما توفره لهم من الماديات، وتحويل عقلهم إلى عقل أداتي، ويقصد به نمط من التفكير السائد في الفكر الغربي، الموجَّه نحو السيطرة على الأفراد وسلب حريتهم من دون أن يدركوا ذلك، بحيث

(30) ماركيوز، المصدر نفسه، ص 11.

(31) المصدر نفسه، ص 181.

تضفي صبغة عقلانية على ما يعانيه الإنسان من نقص في الحرية وتقيم البرهان على أنه يستحيل أن يكون سيد نفسه، وأن يختار أسلوب حياته[32]. إن نقص الحرية في ظل المجتمعات التكنولوجية لا يعني أنها ظاهرة لاعقلانية، بل ذلك يعبر عن مدى خضوع الإنسان للنظام التقني الذي يوفر له الرفاهية والوفرة المادية، لذلك فإن العقلانية التكنولوجية، لا تضع شرعية السيطرة موضع الاتهام وإنما تحميها، فيصبح الأداء العقلي مواكباً لمجتمع كلي استبدادي[33]. كما ارتبطت السيطرة المتزايدة بالارتفاع في مستوى المعيشة، بعد أن كان من قبل مرتبطاً بالفقر والعجز عن تلبية الحاجات الضرورية، بحيث أصبح العقل في هذا العصر الصفة الملازمة لها، أي جعل من التنظيم العقلاني وسيلة لاضطهاد الإنسان، وإجبار الضحايا على قبول اغترابهم. ففي مثل هذه الظروف الجديدة، وتحت سيطرة هذه العقلية، فرضت قيود كثيرة على الأفراد وسلبت حرياتهم، وجعلتهم يعيشون الاغتراب والتشيؤ ويعاملون كأشياء وأرقام داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها. فالسيطرة التي تمارس على الفرد في المجتمع المعاصر تختفي وراء ثوب عقلي منطقي يتفق تماماً مع المقومات الأساسية للتنظيم الاجتماعي، هذا التنظيم القائم أساساً على التكنولوجيا التي لا تسيطر على قوى الإنتاج فحسب وإنما على أفكار الناس ومشاعرهم وقيمهم أيضاً، وذلك تحقيقاً لمصلحة المسيطرين على النظام عامة.

وعليه: «إن النضال في سبيل البقاء واستغلال الإنسان للطبيعة قد تأكد أكثر فأكثر طابعهما العلمي والعقلاني، فالتنظيم العلمي والتقسيم العلمي للعمل يزيدان زيادة كبيرة إنتاجية المشروع الاقتصادي، وفي نفس الوقت وعلى أساس المبادئ ذاتها، أنتج ذلك المشروع العقلاني حالة فكرية، وشكلاً سلوكياً يفسران ويبرران أن مظاهر هذا المشروع تدميرية واضطهادية»[34]. بهذا أصبحت التقنية أداة تتحكَّم في الإنسان، وهي تلك القوة المحددة لحياة هذا المجتمع ومؤسساته داخل الأنظمة الشمولية حيث أخضعت كل شيء للتنظيم والتقنين؛ وأفرزت بذلك بنية اجتماعية جديدة استبدادية يتقبلها الأفراد من دون أن يطالبوا بأي تغيير نوعي فأصبح منطقها الذي هو منطق السيطرة، سيطرة الإنسان على الطبيعة، هو المحدد لما هو موجود داخل هذه المؤسسات الاجتماعية، بل الأكثر من ذلك أصبحت سيطرة سياسية.

2 ـ أزمة البعد الواحد

تميز ماركيوز باستعمال مجاز الإنسان ذي البعد الواحد، وقد خص مؤلفاً بهذه التسمية التي تدل على وضع الإنسان ضمن المجتمع الصناعي المتقدم، حيث إن إنسان البعد الواحد هو تعبير عن مدى التناقضات التي يحياها واقع المجتمع الصناعي، كما يعكس مخاطر أزمة الحضارة التي حادت فيها الوسائل عن غاياتها، وحادت بذلك مضامين كل المقولات عن مدلولاتها الصحيحة، فالطبيعة الغريزية والذهنية والبعد الثقافي والاجتماعي والسياسي ومفهوم العمل قد أصبحت دلالاتها تحمل زيفاً توجهه عقلانية هي في وصف ماركيوز لاعقلانية. وتبدو ملامح هذه الأزمة من

(32) المصدر نفسه، ص 181.

(33) المصدر نفسه، ص 190.

(34) ماركيوز، المصدر نفسه، ص 183.

خلال النقد الشامل الذي وجهه ماركيوز لكل مجالات الحياة الفردية والجماعية التي عرفت اختزالاً كبيراً لمختلف أبعاد الوجود، فكان اهتمام ماركيوز بواقع إنسان المجتمع الصناعي المتقدم، من دون الاهتمام بالتفرقة التي تقيمها الأيديولوجيات الرأسمالية أو الاشتراكية، إخباراً عن المسار الذي تسلكه الحضارة المعاصرة ونتائج ذلك على هذا الواقع، على ما تحمله هذه الانتقادات من رفض لبعض هذا النموذج الحضاري ولاعقلانية ممارسته.

استخدم ماركيوز عبارة إنسان البعد الواحد للدلالة على رفض واقع الإنسان المعاصر، لكونه مندمجاً في نمط حياة الاستهلاك، ولأن حظه من الرفاه محقق، وهو بذلك يرفض التمرد على نظام الأشياء القائم، بل يدافع عن امتيازاته التي هي نفسها قيوده وعناصر إدماجه وخضوعه. فالإنسان المعاصر هو نتاج المجتمع الصناعي المتقدم، وتجسيد كامل لتوجهاته، وحامل أيديولوجيته، والمجتمع المتقدم هو مبتكر وسائل رفاهية ذلك الإنسان، وهي الوسائل نفسها التي يعود ليسيطر من خلالها على ذلك الإنسان[35].

لقد مكن عصر الأنوار من تحرير العقل من التفسيرات اللاهوتية، وبذلك أخذ العقل لنفسه موقعاً متميزاً في المضي نحو آفاق أكثر تقدماً، ذلك بأن فلسفة الأنوار جعلت من العقل أداة جوهرية لممارسة النقد من أجل الخروج بالإنسان الأوروبي من حالته السلبية والدفع به لكي يمارس حريته ويعبر عن إرادته في المعرفة وعلى اتخاذ المبادرة[36]. وكان المبرر الذي يسند عملية هدم القيم السائدة ومنه جاء إنسان نيتشه أكثر تمرداً؛ حيث ينكر الإنسان الأخير الإله رغبة في النفي فحسب، إنه يهدم كل شيء ولكنه لا يبدع شيئاً، لذا يجد نفسه وجهاً لوجه مع العدم، أي مع فقدان العالم معناه[37]. أما إنسان ماركيوز فلا يريد هدم كل شيء، بل تصحيح كل شيء، لأن ماركيوز لا يرفض منجزات المجتمع الصناعي المتقدم وإبداعات التكنولوجيا والعلم، بل يحدد لها نظاماً وفق أسس جديدة انطلاقاً من قوة العقل والحساسية الجديدة والخيال، ونحو عالم أكثر حرية وأكثر إنسانية، فقد أراد ماركيوز أن يقوم بتغيير العادات والتقاليد السائدة في الحياة اليومية، وإزالة الشكل الخارجي للوجود القائم، كما أراد أن يؤدي دور الفيلسوف الواقعي الذي لا يقوم بهذه المهمة، انطلاقاً من نزعة ذاتية أو تعسفية، بل يقوم بها فقط لكي يساعد الإنسان على أن يكون وجوده ضمن إمكانات الواقع ليتناسب مع قدراته العقلية[38].

إن إنسان البعد الواحد يعبر عن واقع انحرف عن غايته، ويقتضي إعادة مساره إلى الوجهة السليمة، ويبدو أن ماركيوز يتجنب بتحليلاته الوصول إلى استنتاجات العدمية فتبدو أكثر نظريته في الفكر السلبي البناء، وهكذا انتقد ماركيوز كل الأنظمة الاجتماعية المعاصرة، سواء أكانت

---

(35) سهير عبد السلام، **مفهوم الاغتراب عند هربرت ماركيوز** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003)، ص 53.

(36) محمد نور الدين أفاية، **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: هابرماس نموذجاً** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1998)، ص 28.

(37) نور الدين الشابي، **نيتشه ونقد الحداثة** (تونس: دار المعرفة للنشر، 2005)، ص 152.

(38) قيس هادي أحمد، **الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص 110.

رأسمالية أم اشتراكية، كما هي قائمة، ورأى أن أحادية البعد هي مرض العصر أو هي المظهر الرئيسي لضحالة الإنسان المعاصر وللانحراف والتشويه الذي طرأ على حياته[39]، مع حرصه على أن لا يقع في العدمية، لذلك تجده يحاول الإبقاء على أركان التقدم التكنولوجي وقيم الثقافة السابقة المتعددة الأبعاد، مع إعادة خلق انسجام بين الأدوات ضمن مجتمع أكثر حرية وأكثر إنسانية، لا أن تعمل على تكيفه وفقاً لحسابات الإدماج والاحتواء. حيث أصبح يستعبد الإنسان في الحياة المعاصرة في سبيل حصوله على بضع سلع، تحقق له رفاهية وسعادة زائفة ولا تعبّر عن مكنون نفسه وذاتيته، وفي مقابل هذه السلع يضحي بنتاج عمله الذي هو جزء من ذاته، وبوقته ومجهوده، وإبداعاته بل بحياته، ليتحرك في منظومة المجتمع الصناعي والتقني الذي يسيطر عليه[40]، حيث مبدأ المردود أساس عملية متكاملة تصل بالإنسان إلى قبول نمط حياة الاستهلاك، ولا يدرك وعيه آلية هذا النظام الذي استعبده باسم الرفاه، فإذا كان الإنسان الثائر عند ماركس ليس لديه ما يخسره إلا أغلاله، فإن إنسان البعد الواحد يخشى ضياع امتيازاته ورفاهه، لذلك فإنسان البعد الواحد يأبى التمرد والثورة، ويرضى بوضعه مقابل ما يناله من امتيازات وسعادة زائفة، ويتنازل في الوقت نفسه عن روح المبادرة والثورة لأنه فاقد لوعي الثورة. كذلك نيتشه، الذي يعتقد أنه «داهية» والحال أنه لا يفعل سوى تحبيذ المتعة الحقيرة على الصراع البطولي والطريق المفضية إلى «الإنسان الأسمى». هذه السعادة، إقصاء مطرد لكل ما من شأنه أن يكون مصدر صراعات ومواجهات[41]. وتتضح القواسم المشتركة بين تصور ماركيوز ونيتشه فالإغراء طعم الإخضاع، والرفاه يفضي إلى سعادة حقيرة وزائفة، والمتعة قيد لتحرر ليس من السهل تجاوزه. والحقيقة أن كثيراً من أعراض هذا الإنسان الذي عاينه نيتشه من خلال القرن التاسع عشر قد تضاعفت كي تصبح وضوحاً لدى إنسان القرن العشرين، يكفي أن نشير إلى طلب حياة مرفهة خالية من المخاطر، والنزوع إلى نمط حياة تهيمن عليه التقنية وتطمس فيه القيم الإنسانية، والهوس بالصحف والمجلات الكبرى التي تبلد الذهن[42]. وهكذا قرر ماركيوز أن هذا المجتمع الصناعي المتقدم المعاصر ما هو إلا مجتمع قهر يحيل الإنسان المعاصر إلى إنسان مقهور ذي بعد واحد[43].

إن تأمل ماركيوز لحال الحرية في المجتمعات الصناعية المتقدمة يخالف ما يشاع عنها؛ فقد أشار إلى أن نموذج الحرية المتاح في هذه المجتمعات لا يتجاوز حدود الوهم والزيف، وربط ذلك بتنميط عقلانية السيطرة لهذا المجال بما يتوافق وحساباتها.

(39) المصدر نفسه، ص 109.

(40) عبد السلام، **مفهوم الاغتراب عند هربرت ماركيوز**، ص 52 ـ 53.

(41) الشابي، **نيتشه ونقد الحداثة**، ص 155.

(42) المصدر نفسه، ص 158.

(43) أحمد، **الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز**، ص 115.

إن أزمة البعد الواحد دلالة واضحة على حجم الاختزال الذي غيَّب عناصر الفكر المتعدد الأبعاد وإخبار عن عدم سلامة الاتجاه العام للنموذج الحضاري الذي يتبناه المجتمع الصناعي المتقدم، وهو إدانة لمظاهر القمع المتزايد الذي رافق ممارسات هذا التوجه، وتعبير عن ضآلة الإنسان وفقدان معالم وجوده الأصيل بعد أن تم تنميطه وتكييفه، وفي المقابل هو دعوة إلى مراجعة المسار الحضاري وتأكيد أن الإنسان غاية لا وسيلة، وهو فعل استفهام واتهام يوجه لعقلانية السيطرة، فالبعد الواحد عنوان أزمة حضارة، وأزمة أسس من عقل وإرادة وسعي لتجاوز هذا الوضع أملاً في حضارة أكثر إنسانية.

ثالثاً: واقع الإنسان من وهم الحرية إلى الاغتراب

1 ـ وهم الحرية

تعد الحرية موضوعاً محورياً في كل تفكير فلسفي، وأساساً لقيم كثيرة أبرزها المسؤولية، وهي على ارتباط متين بالكرامة الإنسانية، كما أنها دعامة رئيسية أيضاً في المجتمعات الليبرالية بخاصة؛ فكثيراً ما تتباهى الأنظمة السياسية لنيل الشرعية التمثيلية بمكسب احترام الحريات الفردية والجماعية وتعدها من الحقوق الاجتماعية والفكرية، إلا أن تأمل ماركيوز لحال الحرية في المجتمعات الصناعية المتقدمة يخالف ما يشاع عنها؛ فقد أشار إلى أن نموذج الحرية المتاح في هذه المجتمعات لا يتجاوز حدود الوهم والزيف، وربط ذلك بتنميط عقلانية السيطرة لهذا المجال بما يتوافق وحساباتها. يتميز النظام العام في المجتمع الصناعي المتقدم بقدرته على توجيه كل الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو نظام مغلق، وإدارته تحكم التسيير، ورقابته مطلعة على دقائق الأمور وأيديولوجيته هي السيطرة، فكل المبادرات توجه نحو تثبيت ما هو قائم، حيث لا يسمح لاحتمالات التغيير أو إحداث اهتزاز في الاتجاه العام لكل النظام. وقد بلغ هذا الترتيب حد أنه لا مجال لإفلات احتمالات غير متوقعة تخالف مسار نمط الحياة المشكل، ولا سبيل لرفض نظام الأشياء القائم، وقد أمكن لهذه العقلانية أن توفر جميع الضروريات والحاجيات وبصورة يطبعها الرفاه والوفرة، «ومن ثم فإن إنجازات نظام السيطرة تبرر هذا النظام، ويتبنى الأفراد القيم القائمة باعتبارها قيمهم هم بالذات، وتبدو إمكانية الاختيار بين عدة ضروريات اجتماعية هي شكل الحرية نفسها»[44]. بهذه الكيفية يكشف ماركيوز صورة الحرية في إطار مجتمع محكم التنسيق بحيث لا يترك للإنسان إلا أن يختار ما يريده المجتمع، فهو المسؤول عن توفير احتمالات الاختيار، وكأن الأمر يعكس جبرية خفية، تحركها إرادة ذكية تنتهي إلى جعل كل اختيار ليس إلا تعبيراً عن عبودية مقنّعة يفرضها المجتمع القائم على الإنسان. فكما كان في السابق استعباد بالقوة أصبح يوجد استعباد إرادي[45]؛ فنطاق الحرية لا يتجاوز الاختيار بين

(44) هربرت ماركيوز، **نحو التحرر ـ فيما وراء الإنسان ذي البعد الواحد**، ترجمة إدوارد الخراط (بيروت: منشورات الآداب، 1972)، ص 21.

(45) Gérard Roulet, *Herbert Marcuse philosophie de l'émancipation* (Paris: Presse universitaires de France, 1992), p. 183.

الأدوات التي تنتجها التكنولوجيا، وبذلك فإن هذا النمط من الحرية موجه، ويكون الإنسان فيه واهماً عند كل اختيار فأين يجد الفرد وسيلة للتعبير عن تقرير مصيره وعن استقلاله الذاتي؟ في حق قيادة سيارة، في تناول المعدات الميكانيكية وتقليبها بين يديه، في شراء بندقية، أو في أن يبلغ عدداً من المستمعين برأيه مهما كان في هذا الرأي من عدوانية[46]. فإذا كانت الاختيارات قد ضبطت سلفاً وبشكل يضمن انسجامها مع مبدأ الواقع القائم، كما يحقق اندماج الفرد ضمن مسار المجتمع، فلا يعكس ذلك إلا مجالاً تنعدم فيه الحرية.

ولأن ظاهر الأشياء يحتضن نقيضاً مستتراً، فإن ما يحياه كل فرد من خيارات ليس إلا وهماً فالرقابة الاجتماعية الضمنية توجه الفرد نحو غايات محددة، لا يمتلك حريته في استبدالها، وإذا كان له أن يختار فحريته تتمثل بالاختيار من تشكيلة ممحصة ومقررة ومفروغ منها، وسيكون اختياره في التحليل الأخير نوعاً من الخضوع والعبودية[47].

يرى ماركيوز أن الإنسان لا يعي قيوده، بل العكس هو السائد، فهو يتوهم أن خياراته نابعة من إرادة واعية وحرة وتدرك الغايات، في حين أن كل عناصر تكوين شخصيته قد تم تنميطها وتشكيلها على الطاعة العمياء، التي ألفت الانبهار أمام منجزات هذا المجتمع، وامتد ذلك ليشمل كل غرائزه. ومن ثم فإن التقدم الرأسمالي لا يقيد البيئة الحرة، و«الحيّز الحر» للوجود الإنساني فحسبْ، بل هو أيضاً يقيّد «الرغبة» في مثل هذه البيئة والحاجة إليها[48].

تقود تحليلات ماركيوز للمجتمع الصناعي المتقدم، التي أبدى من خلالها حجم اللاعقلانية والنموذج الأحادي البُعد الذي يخدم الواقع، وما لمقولات السيطرة والهيمنة من قدرة على النفاد إلى أعماق الإنسانية وقدرة النظام القائم على التخفّي والإقناع من خلال الوفرة ونمط الحياة الاستهلاكي، إلى رؤية ماركيوز لموضوع الحرية وانعدامها بهذا المجتمع، وأن التنميط والتشكيل المستمر لوعي الإنسان جعل منه وعياً واهماً وزائفاً؛ فإنسان المجتمعات الصناعية المتقدمة يعرف حرية خادعة «تعيسة» فلا يوجد في النظام الاجتماعي والسياسي القائم حرية حقيقية[49].

2 ـ اغتراب الإنسان

قبل الخوض في الحديث عن قضية اغتراب الإنسان المعاصر عند ماركيوز لا يفوتنا أن نتحدث أولاً عن هذا الكائن المتميِّز الذي قطع شوطاً طويلاً أثناء مسار تطوره التاريخي ساعياً نحو تشييد حضارة تسودها علاقات إنسانية تعاونية في أساسها؛ غير أن هذه الحضارة في صميمها هي تاريخ الصراع الطويل الذي هو جوهر التطور أو الانتقال من الحياة البدائية إلى الحياة المعاصرة بداية من ذلك الشقاق الذي حدث لأول مرة بين الله والإنسان نتيجة السقوط

---

(46) ماركيوز، **نحو التحرر ـ فيما وراء الإنسان ذي البعد الواحد**، ص 21.

(47) عبد الله إبراهيم، **المطابقة والاختلاف: المركزية الغربية إشكالية التكون والتمركز حول الذات** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1997)، ص 348.

(48) ماركيوز، المصدر نفسه، ص 27.

(49) Jean-Claude Clavet, «Le Concept de liberté chez Herbert Marcuse,» *Philosophiques*, vol. 13, no. 2 (autoumne 1986), p. 215.

في الخطيئة، وهو يصارع ويقاوم الطبيعة الفيزيائية القاسية، والطبيعة البشرية المنشطرة إلى فئتين متعارضتين من حيث التركيبة الاجتماعية والمادية والنفسية. فهذا الفارق القائم أسفر على تمركز القوة بيد الطبقة المسيطرة التي أنتجت أزمات وحروباً واسعة النطاق بسبب إخضاع الفئات الضعيفة لخدمة الفئات القوية، وهو ما أدى إلى عدم الشعور بالأمان وبإنسانية الإنسان في إثر ذلك الجشع اللامحدود والاستغلال والسيطرة. وهذا ما يسمى في الفكر الفلسفي الاغتراب أو الاستلاب (Aliénation) وتعود الجذور الأولى لكلمة الاغتراب إلى أصول لاتينية، وهي اسم مشتق من الفعل اللاتيني Alienare الذي يعني تحويل ملكية شيء ما إلى آخر أو الانتزاع أو الإزالة.

هذا الفعل مستمد من كلمة أخرى هي Alienus الذي يدل على الآخر سواء كاسم أو كصفة[50]، كما يعبّر عن شخص يصبح بفعل ظروف خارجية اقتصادية أو دينية أو سياسية عبداً للأشياء ويعامل هو نفسه كشيء[51]. ونظراً إلى تعدد الاشتقاقات اللغوية لفكرة الاغتراب لم يوجد هناك اتفاق بين الباحثين والفلاسفة حول تحديد مفهوم هذا المصطلح، ولكن في كثير من الدراسات يعني «الضياع» أو «الغربة»، بمعنى أن الاغتراب هو أن يضيع الشخص شخصيته الأولى ويفقد حريته ولاستقلاله الذاتي بتأثير الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية، ونتيجة لهذا التأثير يصبح الإنسان ملكاً لغيره أو عبداً للأشياء المادية تتصرف السلطات الحاكمة في توجيه سلوكه كما تتصرف في السلع التجارية[52].

اهتم ماركيوز بتتبع نتائج المشروع الحضاري المجسد في المجتمع الصناعي المتقدم، وأثره في مناحي الوجود الإنساني، كون هذا المشروع قد أدخل تغييرات كثيرة من خلال إعادة تشكيل ثقافي وسياسي واقتصادي، فكان من إفرازاته مظاهر القلق والشعور بالاغتراب ضمن منظومة هذا المجتمع، وإن كانت ظاهرة الاغتراب موجودة في المجتمع الرأسمالي من قبل، إلا أن تزايد حدة هذه الحالة جعلت ماركيوز يبحث عن أسبابها وعن آثارها، وما إذا كان الاغتراب إفرازاً طبيعياً لهذا النموذج الحضاري أم هو نتيجة يتطلبها استمرار النظام القائم؟

لقد أولى ماركيوز ظاهرة الاغتراب اهتماماً كبيراً من حيث التحليل والنقد، ليبرز أنها حالة متميزة تمتد تأثيراتها إلى مختلف أنشطة الإنسان الفكرية والثقافية، بحيث تحمل هذه الظاهرة الإنسان على الوعي بمدى ضآلته أمام هيمنة النظام الاجتماعي القائم. ورغم وعي الإنسان بذلك إلا أنه لا يبدي مقاومة أو إرادة تصحيح وتغيير، وفهم الاغتراب يفترض دوماً وصفاً لحال الإنسان الواقع تحت هيمنة سلطة ما تسلبه ذاته وماهيته وإمكانياته، وتدفعه إلى واقع مغاير لحقيقته تماماً[53]، حتى لو اختلفت وجهات نظر المفكرين حول طبيعة القوة أو السلطة التي تسلب الإنسان، وتحيله إلى اغتراب مع ذاته ومع الآخر المختلف. والبحث في الأسباب التي تجعل

---

(50) ريتشارد شاخت، **الاغتراب**، ترجمة كامل يوسف حسن (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص 63.

(51) أندريه لالاند، **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: منشورات عويدات، 2001)، مج 1، ص 43 ـ 44.

(52) جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، [د. ت.])، ص 765.

(53) عبد السلام، **مفهوم الاغتراب عند هربرت ماركيوز**، ص 22.

من الاغتراب نتيجة حتمية يكشف عن مدى ضلوع آليات الاستلاب التي تمارس على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبصورة أشمل على المستوى الثقافي، لتتحول حالات الاغتراب الحاصلة إلى مناخ يسمح بممارسة مستمرة لاستلابات ليست بتقليدية في تصور ماركيوز، فالوضع القائم اقتصادياً يفرض وضعاً سياسياً واجتماعياً، ومنه فحضور الاستلاب على مستوى ما يستدعي امتداده إلى مستويات أخرى. وبذلك يكون اغتراب الإنسان على الحدة التي تصيب كل أبعاده. ومتى عدنا إلى مراتب التقدم التقني والرفاه الذي يوفره مجتمع التصنيع المتقدم نلاحظ أن الأداء السياسي موجه أيضاً وبإحكام نحو استلابات تطبع الحياة الاجتماعية ليهيمن على كل المنتوج الثقافي. والمميز في عرض ماركيوز لظاهرة اغتراب الإنسان ضمن مجتمع الرفاه هو أن آليات الاستلاب المعتمدة ليست معهودة. وأن الإنسان المندمج في إطار المجتمع القائم، وإن أدرك ضياعه واغترابه، فهو نفسه الذي يدافع عن استمرار وضع الاستلاب لديه، فالمجتمع القائم يستنفره دفاعاً عن مكتسباته الوهمية، وقد تم تشكيله وتنميطه ليصبح متعلقاً ومعلقاً بصنمية السلع وتلبية رغباته الزائفة، لكن مع استثناء يأمل من خلاله ماركيوز تحقق الوعي السالب الذي يوظف إمكانات التغيير، فيربط مصير الخلاص من الاغتراب كونه ليس قدراً محتوماً ولا وضعاً أبدياً، بقوة الطلاب والمهمشين ومجموع الفئات التي لم يشملها التنميط إضافة إلى الاستلاب كسبب يتحدث ماركيوز عن دور التشيؤ الذي يجعل من علاقات الناس خاضعة لمعيار الأشياء والسلع، فمتى تجسد هذا الغرض؟ تضاءلت أبعاد وجود الإنسان ليحل التشيؤ الموقع الرئيس في تحديد العلاقات العامة بين الأفراد، وهذا يزيد الهوة بين الإنسان وذاته ومجتمعه اتساعاً. أو كما يقول هابرماس إن عالماً مشيّئاً هو بالتعريف عالم جُرّد من إنسانيته[54].

إذا كان وعي الإنسان باغترابه يفترض أن يقود إلى تجاوز وضعه، فإن ماركيوز يرى أن نموذج الوعي المكوَّن لا يقوى على رفض قيوده، ومنه فالإنسان الطيع الامتثالي لا يأمل حتى في التحرر كونه يتوهم حريته ضمن الوضع القائم. أما الإنسان الذي لم ينل منه التنميط فيمكن أن يتحول بوعيه إلى تجاوز حالات اغترابه، وقد اهتم ماركيوز بإبراز مدى مصادرة الوعي الأصيل وتعويضه بوعي زائف تفرضه عقلانية في جوهرها لا عقلانية مستبدة. وبذلك تتحدد عند ماركيوز السلطة التي تسلب الإنسان وتحيله قسراً إلى الاغتراب عن ذاته وعن مجتمعه. وهذه السلطة تمثل قدرة المجتمع القائم على تجسيد توجهه اللاعقلاني الذي يحتوي الإنسان، ويسلبه مضامينه الأصلية، ويختزل أبعاد وجوده في بعد واحد هو البعد الاجتماعي الذي يفرضه مبدأ الواقع. ويكشف ماركيوز عن إدانته لعقلانية المجتمع الصناعي المتقدم، والتي يسمها باللاعقلانية لأن تأثيراتها تمتد إلى جميع مجالات الحياة مفرزة حالة اغتراب حادة تماثل حالة انفصام أو تناقض الأنا مع الواقع.

يربط ماركيوز بين ظاهرة الاغتراب والطريقة التي نظم بها العمل، مبتعداً بذلك من الربط الميتافيزيقي الذي اتسمت به تحليلات فيورباخ، في حين يتقاسم النظرة نفسها مع ماركس الذي ربط الاغتراب كذلك بالعمل وبقدرة عملية الإنتاج على استلاب الإنسان؛ فالسبب عنده اقتصادي

---

(54) يورغن هابرماس، **القول الفلسفي للحداثة** ترجمة فاطمة الجيوشي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1995)، ص 127.

بالدرجة الأولى، «وقد أعلن ماركس أن تقسيم العمل الاجتماعي لا يتم على أساس عمل أي حساب لمواهب الأفراد ومصلحة الكل، بل يحدث وفقاً لقوانين الإنتاج الرأسمالي للسلع فحسب. وبمقتضى هذه القوانين يبدو أن ناتج العمل وهو السلعة، يتحكم في طبيعة النشاط الإنساني وغايته [...] ويصبح وعي الإنسان ضحية لعلاقات الإنتاج المادي»[55]، فالاختلاف بينهما في الآليات التي تحدد صورة العمل؛ إذ نجد ماركس يوضح أنه من المفترض أن يكون العمل هو الأداة التي يحقق بها الإنسان وجوده الذاتي، وهو الوسيلة التي يبلغ من خلالها وبواسطتها سعادته، «وأن العمل في شكله الصحيح وسيط يستخدمه الإنسان في تحقيق ذاته على النحو الصحيح، وفي سبيل تنمية إمكاناته كاملة، أما في صورته الراهنة فإنه يشل كل الملكات الإنسانية ويحول دون إشباعها»[56].

كما أن وضع العامل في ظل نظام الإنتاج الرأسمالي يكشف عن مدى الاستغلال الذي يبقيه مستلباً لا يستطيع إلا أن يلبي بعض من حاجاته، وكلما زاد الإنتاج وفرة زاد عناء الإنسان واغترابه، بينما نجد ماركيوز يرى أن معطيات العمل قد تغيرت أكثر فأكثر؛ فالجهد البدني عوّض بالجهد الذهني، وحياة الحاجة والنقص عُوّضت بحياة الوفرة والاستهلاك وتبدو الفكرة مشتركة بينهما، ويبقى الاختلاف في شروط العمل. فتحليل ماركس يقرن بين اغتراب الإنسان عن عمله كونه لا يستفيد من جهده وأن العامل مع طول الساعات التي يقضيها كأوقات عمل لا ينال في النهاية من جهده إلا القليل الذي يبقيه مستغلاً، في حين يرى ماركيوز أن ظروف العمل أصبحت أسهل، وساعات العمل الطويلة قلصت إلى ساعات محددة، غير أن الاستلاب امتد لساعات الفراغ، فالتسلية آلية إلهاء يوظفها مشروع السيطرة؛ فالإنسان يعي استلابه واغترابه بلا رفض أو مقاومة وكأن الوضع صحي، في حين يرى ماركس أن العامل يدرك اغترابه ويعي الكيفيات التي يتم من خلالها استغلاله، فيفترض لها حلولاً تصحيحية، ويوضح ماركيوز تصور ماركس لطبيعة الوعي السائد حيث إن العلاقة السائدة بين الوعي والوجود الاجتماعي هي علاقة زائفة ينبغي تجاوزها وتركها جانباً قبل أن تظهر العلاقة الحقيقية إلى النور. وهكذا فإن حقيقة الموقف المادي تتحقق في سلب هذا الموقف ونفيه[57]. كما يرى ماركيوز أن اغتراب الإنسان المعاصر نابع من الضغوط والتوجهات التكيفية التي يفرضها المجتمع الصناعي المتقدم عليه، والتي تؤدي إلى كبت رغباته وحاجاته الذاتية والحقيقية، وطاقاته الغريزية الطبيعية، وقدرته على الرفض والسلب[58]؛ لذا فإن الإنسان في المجتمع المعاصر مستعبد وبليد، ولا يعي عبوديته بل يعتقد بصورة راسخة أن وضعه يمثل تمام الحرية، ولأن الإنسان حاصل عملية تشكيل مستمرة يصبح وسيلة لغاية، هي الإبقاء على النظام القائم وإطالة أمد السيطرة، لأن الاغتراب عند ماركيوز نابع في المقام الأول من كونه موجوداً لآخر، لا موجوداً لذاته[59].

---

(55) هربرت ماركيوز، **العقل والثورة: هيغل ونشأة النظرية الإجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 267.

(56) المصدر نفسه، ص 271.

(57) المصدر نفسه، ص 228.

(58) عبد السلام، **مفهوم الاغتراب عند هربرت ماركيوز**، ص 43.

(59) المصدر نفسه، ص 51.

أبرز ماركيوز في أكثر من مقام أن الإنسان نتيجة تشكيل وتطويع مستمرين بحيث تغدو ذاته المشكّلة غير ذاته الآيلة أو المفقودة بعد أن تم دمج أبعاد المثالي لديه بما هو قائم وبعدما اقتيد إلى حياة الاستهلاك التي لا تتوافق ومتطلباته الحقيقية. ليس الاغتراب إذاً عند ماركيوز انفصال الإنسان عن ذاته بل هو تغيير لذاته وتنميط لها بما ينسجم والغرض العام لعقلانية المجتمع.

في تحليل ماركيوز لمعطيات المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي تم الكشف أن كليهما نظامان استبداديان، هدفهما تحويل الإنسان إلى كائن ذي بعد واحد، وظيفته تتوقف عند التكاثر والاستهلاك لا أكثر، من دون أن يدرك ضياعه وتشيّؤه في مثل هذا العالم الذي عليه كل أشكال القمع والسيطرة التي هي من صور العبودية الجديدة، وانسلاخه من صورته كإنسان وتحوله إلى أداة أو كشيء مادي يسيَّر من طرف النظام الذي يُفرض عليه، فهذا التشيؤ الذي أصابه في كل جوانب حياته امتد بما فيه إلى الأعمال الأدبية والفنية التي حوَّلها إلى أدوات في خدمة مشروع السيطرة لتصبح هي بدورها أحادية البعد، وهذا انطلاقاً من اللغة التي هي أداة للتواصل والتعبير عن الأغراض والحاجات التي تختلج في ذات الإنسان، أضحت بدورها سلعة موجهة نحو الاستهلاك وخدمة الأيديولوجيا الصناعية، فلم تعد هذه اللغة تتضمن المفاهيم والمصطلحات التي من شأنها أن توقظ كل الأفكار النقدية التي بها يتم رفض ما هو قائم، فلغة الفرد هي لغة منغلقة. وعليه وصف ماركيوز هذا العالم بـ«عالم الخطاب المغلق» (L'univers du discours close)، أي لغة اختلقها أصحاب السياسة وصناع الرأي، ويقصد بهم وسائل الإعلام الجماهيري؛ ففي هذا العالم اللغة بدورها أصبحت أحادية البعد وظيفتها تقتصر فقط على خدمة أغراض أصحاب القرار الذين يحصرون اللغة والمفاهيم في ترجمة الواقع وليس تقييمه مهماً، كما يعتمدون في ذلك على ألفاظ وتراكيب تحمل في ذاتها نوعاً من المغالطة التي تؤدي دوراً مهماً في تخدير وتزييف وعي الإنسان المعاصر.

وقد عبر ماركيوز في كتابه **الإنسان ذو البعد الواحد** عن بعض الوسائل المعتمَد عليها لتحويل اللغة إلى أشياء، بقوله: وهكذا تصبح الكلمة كليشه، وتسيطر ككليشه على اللغة المنطوقة أو المكتوبة ويحول الاتصال آنذاك من دون تطور أصيل للمعنى[60] أي جعل الكلمات بهيئة كليشيهات، ويقصد ماركيوز من هذا أن اللغة قد أفرغت من محتواها اللغوي، ولم تعد تؤدي وظيفتها الحقيقية مباشرة بل أصبحت تمارس نوعاً من المغالطة، لأنها تسبب تقلصاً في المعنى بحجة أنها في يد رجال السياسة الذين يتلاعبون بالألفاظ والتراكيب والدلالات اللفظية على أدهان الناس؛ فالحرية والديمقراطية اللتان يتحدث عنهما رجال السياسة ما هما إلا مجرد أوهام، فالحرية يجب أن يحققها الفرد أو يعيشها على أرض الواقع، فلا يكفي أن يقول السياسي إن الشعب حر كي يكون حراً فعلاً، فالسياسي يدعي الحرية الجماهير التي لم تثبتها التجربة الاجتماعية بعد، أضفْ إلى ذلك أنه حينما يقال في المجتمعات الغربية «الشعب حر» فهذه الحرية تعني حسب ماركيوز الحرية كما تتصورها الأيديولوجيا، لأن هذه الأخيرة التي مارست تقليص الشعور وتخدير الوعي، تضع مفاهيم جديدة وتصوغ مدلولات جديدة لسد الفراغ[61].

---

(60) ماركيوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص 124.

(61) المصدر نفسه، ص 125.

إن السيطرة العقلانية التكنولوجية في المجتمع المعاصر لم تقتصر فقط على الحاجات المادية للإنسان فحسب، بل سيطرت على حاجاته الفكرية والثقافية، وغزا البعد الواحد هذا الجانب الأسمى منه، الذي يميزه عن الحيوان، فحوله إلى كائن لا يفكر إلا في ما هو محيط به، فلا يملك بعد النظر في ما سيكون مستقبلاً، فالقمع والطغيان والقهر وكل ما شابه ذلك من صور الاضطهاد، قد امتدت إلى عالم الثقافة التي تُعَد الملجأ الوحيد الذي يهرب إليها كل من كان متضايقاً من عالم الواقع، لكن اليوم نجد الثقافة قد توحدت مع معطيات الواقع القائم نتيجة غياب القدرة على الاحتجاج والرفض، واختفاء تلك القوى المعارضة وأصبحت مغتربة في ظل هذه الظروف بعد ما أصبحت في تصرفاتها خاضعة لأوامر النظام القائم(62).

إن غياب عامل النقد في المجتمع الصناعي ليس من باب المصادفة أو فوق إرادة الأفراد، بل كان ذلك مشروعاً مخططاً له من قبل، حيث عمل النظام القائم على تخدير الأفراد وإسكارهم بتلك الحاجات المادية الموفرة لهم، وكل وسائل التقنية المختلفة التي تضمن له السعادة القصوى. والهدف من ممارسة هذا النوع من القمع، العقلاني في مظهره، يرمي إلى تصفية الثقافة الثنائية البعد، وذلك لا يتم عن طريق رفضها أو إنكارها للقيم الثقافية ذاتها، بل يتم من طريق احتوائها ودمجها بالنظام القائم، ليسود بعد واحد ألا وهو التحفظ والامتثال لما هو قائم بصفة العقلانية، لكن إذا توغلنا في عمق هذه الحضارة الصناعية لوجدنا هذه السيطرة لا عقلية؛ فالطابع العقلي الذي تتميز به الأيديولوجيا التكنولوجية يحمل في ذاته نقيضه، لأنه في حقيقة الأمر لا يفتح آفاقاً لتطوير مواهب الأفراد وإبداعاتهم الفكرية(63).

لم تعد الثقافة أو الأعمال الفنية مقتصرة فقط على الطبقة الأرستقراطية في وقتنا الحاضر، لأن كل شيء اكتسى صبغة تجارية؛ لكن ماركيوز لم يكن ضد ما آلت إليه هذه المجتمعات من الجانب الثقافي والفكري، بل ما يرفضه ويندد به هو ذلك الانسلاب اللاوعي الذي أصبح الإنسان المعاصر ضحية له، وتجرده من الروح النقدية التي جعلت من هذه المنتجات الفكرية والفنية مفرغة من مضامينها النقدية والاحتجاجية، فماركيوز يرفض رفضاً جذرياً ظاهرة إخضاع العمل الفني لسوق العرض والطلب، لأن العمل الفني في نظره هو الملجأ الأخير الذي يجد فيه الإنسان ضالته، والسبيل الوحيد للانعتاق من أغلال السيطرة والقمع الذي يعانيه، والحلم بعالم أفضل يخلو من القهر والتشيؤ والاغتراب. يخلص ماركيوز إلى أن حالة الاغتراب مقياسٌ يدرك الإنسان من خلاله مدى ضآلته أمام آلية الإنتاج، والنظام الاجتماعي القائم، مع تأكيده أن الاغتراب آلية سيطرة، لذلك أدان العقلانية التي تبناها المجتمع الصناعي المتقدم. كما نبَّه ماركيوز إلى خطورة أن يتحول الإنسان إلى مجرد أداة لتحقيق غاية، وأن يتحول وجوده ليصبح شرطاً لوجود الآخر، فرفض التفكير الإيجابي الطابع والامتثالي وعَدَّه مظهراً من مظاهر الاغتراب، كما أشار إلى التحول الكبير الذي لحق اللغة حيث فقدت دلالته المطابقة بين الكلمة ومعناها، وكان موقفه منسجماً حين ربط بين توهّم الحرية في إطار المجتمع الصناعي المعاصر واستحالة الثورة والتغيير الراديكالي،

---

(62) حسن محمد حسن، **النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1993)، ص 193.

(63) ماركيوز، المصدر نفسه، ص 10.

وبخاصة أن عملية تنميط الوعي وتشكيله مستمرة، فكان اغتراب الإنسان نتيجة حتمية لجملة هذه العوامل.

خاتمة

يمكن أن نستخلص من هذا البحث المتواضع جملة من النتائج التي تتمحور حول قضية الاغتراب الذي يعيشه الإنسان المعاصر، كونه ليس بظاهرة جديدة عليه، بل هي صفة متأصلة فيه منذ العصور الغابرة، إذ قطع الإنسان مساراً طويلاً وهو يصارع الواقع بشتى الطرائق أملاً في التحرر الذي يُعَد حُلم كل المجتمعات، لكن هذا الأخير لم يتحقق إلى يومنا هذا على الرغم من أن الإنسان ابتكر كل الوسائل التقنية ليتحرر من كل قيود المؤسسات الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية التي تمارس عليه القمع والسيطرة وتحرمه ممارسة النقد والمعارضة □

صدر حديثاً

تونس: فرادة عربية

صفوان المصري

يستكشف صفوان المصري في هذا الكتاب العوامل التي كوّنت التجربة الخاصة للبلاد؛ فهو يتتبع تاريخ الإصلاح في تونس في مجالات التعليم والدين وحقوق المرأة، ويجادل في أن بذور المجتمع الليبرالي والديمقراطي نسبياً اليوم زُرِعت قبل مدة طويلة تصل إلى منتصف القرن التاسع عشر. كما يجادل في أن تونس ليست نموذجاً يمكن تكراره في بلدان عربية أخرى بقدر ما هي فرادة، إذ إن تاريخها في العمل الإصلاحي وضَعَها على مسار منفصل عن سائر المنطقة. ويستكشف السرد أفكاراً تتعلق بالهوية، والعلاقة بين الإسلام والمجتمع، والدور المهيمن للدين في تشكيل الأجندات التعليمية والاجتماعية والسياسية في المنطقة. واستناداً إلى مقابلات مع عشرات الخبراء والقادة والناشطين والمواطنين العاديين، وإلى جمع كتلة غنية من المعرفة، يقدم المصري رواية حساسة، وشخصية أحياناً كثيرة، تمثل عاملاً حاسماً في فهم لا تونس فحسب بل العالم العربي الأعرض كذلك.

416 صفحة

الثمن: 18 دولاراً

دور المثقفين في تجديد الفكر العربي(*)

يوسف الحسن(**)

باحث ودبلوماسي سابق ـ الإمارات العربية المتحدة.

أبدأ بالتساؤل، عمّا إذا كان المثقف العربي يملك سلطةً في تجديد الفكر العربي؟

• أقول نعم... بوصفه منتج وعي للناس، وقادراً على الإبداع؛ بمعنى أنه قادر على تغيير تصور الناس لواقعهم، وتغيير المفاهيم والذهنيات في إطار الثقافة المجتمعية، وتحرير الفكر من العوائق التي تُقيّده.

• لكن.. هل المثقف في وضع، أو في حالة تمكنه من أداء هذه المهمة، مهمة إعادة بناء الفكر العربي وتجديده؟ الفكر العربي بتياراته المتنوعة: قومية وإسلاموية ويسارية وليبرالية (إذا جازت هذه التسميات).

• لنعترف بأن الدور الفاعل للمثقف العربي، قد تراجع بفعل عوامل موضوعية وذاتية، من بينها: الضعف في الحريات العامة، وفي مراكز التفكير، في المجتمع الأهلي، طلاق بين التنمية والثقافة، نخبوية زائدة، انتماءات أيديولوجية أكثر من اللازم، غياب الأولويات، غياب المشروع الثقافي النهضوي قطرياً وقومياً، تعثر في النظم السياسية العربية انعكس على النتاج الثقافي، ضعف المأسسة في حياتنا، تخدير الحس النقدي... إلخ.

• كان مأمولاً أن يكون المثقف العربي الضمير الشقي الذي لا يرتاح للأمر الواقع، بل يسعى لتفسيره وتغييره، لكنه اليوم قلق وحائر، وغالباً في حالة ذهول أمام التحولات المتسارعة حوله.

(*) في الأصل، كلمة ألقيت في مؤتمر «فكر 17» «نحو فكر عربي جديد» الذي نظّمته مؤسسة الفكر العربي، في مدينة الظهران ـ السعودية، بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(**) البريد الإلكتروني: yousefalhassan1@gmail.com.

• من منَّا كمثقفين... توقع أن «بَجَعاً سوداً» من الشباب ستخرج بقوة إلى الشوارع العربية، تحتج ضد القبح والفساد والبطالة والتنمية المعاقة، والمحاصصة والطائفية، والاستباحة الخارجية للأمن القومي.

• كنا نعتقد أنه جيل سطحي، استهلاكي، لا يقرأ، وأنه جيل الجينز والفيسبوك... إلخ .

• لنعتذر للشباب، الذين قصّرنا في فهمهم، وإدراك همومهم وتطلعاتهم، لقد أهملنا مئة مليون شاب عربي، ثروة هائلة لو توافرت لديهم السبل، لفرزنا بينهم مئات الألوف من العلماء والمبدعين والمبرمجين، ليُدخلوا الوطن في قلب الثورة التكنولوجية الرابعة، ليس كمستهلكين بل كمبدعين. يحق لهذا الجيل أن يطلب من النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية الاعتذار.

• إذا أردنا أن نعيد بناء الفكر العربي وتجديده، نحتاج أوّلاً أن نعرف أين نقف الآن. وما الذي نسعى للوصول إليه، في المفاهيم والقيم والمنظومات المعرفية، وفي كيفية الاستجابة للتحديات، وتحويلها إلى فرص.

• إن في المشهد الفكري السائد، الكثير من السلبيات والنواقص... ومن بينها الظواهر السلبية التالية:

ـ جمود الخطاب الثقافي والفكري، في مضمونه ومشاغله، فضلاً عن ضعف دوره كأداة للإنتاج النظري، وعجزه عن بلورة منظومة معرفية تتفاعل مع العصر، وتتعامل مع التحولات، وتُولّد أسئلة جديدة، تتعلق بقضايا الإنسان العربي المعاصر، وعلاقته بالآخر المغاير والكون، وقضايا الديمقراطية والمشاركة والدولة الوطنية والمواطنة المتكافئة المتعاقدة، والثقافة النقدية والنهوض والتجديد الحضاري والحكم العصري الرشيد.

• وفي المشهد أيضاً، تغيب ثقافة المراجعات، وثقافة التوقع والاستشراف، ولا تملك ثقافتنا الراهنة القدرة على توقع المستقبل، وكل التحليلات التي قدمها مفكرون عرب في العقود الأخيرة لم تستشرف الغد. كما تحضر ذهنية المنفعة الضيقة البدائية، والنمو المتزايد في الوعي الذاتي الفئوي، والنزوع الشبق إلى السلطة وشهوة الحكم حتى لو هُدّمت أعمدة خيمة الوطن.

• وفي المشهد الفكري أيضاً، شيء من الرخاوة أو الضبابية في التعامل مع قيم النزاهة ومواجهة الفساد. وتداول السلطة في مؤسسات وأطر العمل النقابي والأهلي والشعبي والثقافي، والميل الغَلّاب إلى الشعارات، والخطاب الأيديولوجي المتعصب، والموقف الشخصي بدلاً من الخطاب المعرفي العلمي.

• وفي الحصيلة، يمكن القول إننا أمام غياب لمشروع فكري نهضوي حضاري عربي، يتعامل بإبداع مع متطلبات العصر وتحولاته، ويواجه التخلف والتسلط والفساد والتمييز والتجمد التراثي. ويملك الرؤية النافذة، والإرادة والآليات اللازمة.

• ما الذي نسعى إليه ـ إضافة أو مراجعة؟ سأكتفي بذكر أربع قضايا مهمة:

الأولى: تتعلق بالموروث الثقافي في الوعي، وفي الذهنية الجمعية العامة، حيث من الصعب أن يكون الطريق إلى الحداثة الفكرية سالكاً، وقطع شوطه الطويل إلّا بإعادة مراجعة ونقد هذا الموروث. بمعنى فهمه في تاريخيته، وشروط زمانه ومكانه، وإعادة إحيائه للإجابة عن بعض

معضلات العصر، أي قراءة عصرية للتراث في الفكر العربي المعاصر، وتأسيس هذه القراءة على قواعد البحث العلمي، بعيداً من التوظيف السياسي والأيديولوجي.

إنها مهمة معرفية، أن يمتلك الفكر العربي الجديد الشجاعة الأدبية والإنصاف، وحماية حق العقل، والأمن الثقافي للمجتمع.

الثانية: تتعلق بمنظومة قيم وثقافة التسامح والسلم الاجتماعي.

• حيث يواجه الفكر العربي اليوم، أسئلة متجددة، ذات علاقة بمعايير الانتظام والعيش المشترك في المجتمع الواحد، وبين المجتمعات الأخرى، وفي صدارة هذه الأسئلة، سؤال إدارة التنوع والاختلاف في أبعاده المتنوعة، من ثقافية ورؤى فكرية وسياسية ودينية وحقوقية.

• ويتجسد هذا السؤال في مصطلح التسامح بمعناه الحديث، الذي جاء ترجمة للكلمة Tolerance كمفهوم وقيمة وثقافة وسلوك، وكمشروع يجسّد قيماً إنسانية، تسعى مختلف المجتمعات لترسيخها وحمايتها من حيث كون هذا المشروع شرطاً من شروط التوازن الاجتماعي والتنوع الثقافي والعيش المشترك في عالم اليوم. وهو عالم تغيرت فيه الهياكل الديمغرافية نتيجة الهجرات السكانية (ثلث المسلمين يعيشون اليوم في مجتمعات ودول غير مسلمة، وثلثا النصارى يعيشون في غير أوروبا).

• إن التسامح، بمعناه المعاصر والمتداول عالمياً، وفي المواثيق الدولية، ليس بمعنى الصفح أو المغفرة أو العفو، وإنما هو القدرة على التحمل والصبر على رأي مخالف أو عقيدة أو ثقافة أو عرق أو ثقافة مغايرة. وفي إطار قيم حقوق الانسان واحترام كرامته كإنسان، وسعياً لتوفير شروط التعايش السلمي والوئام، عبر احترام الاختلاف؛ وتقدير التنوع الإنساني، كحقيقة ربانية وآية من آيات الله في خلقه، وبالتالي هو واجب أخلاقي وسياسي وقانوني في آن.

• التسامح ليس تعالياً على الآخر، ولا تنازلاً عن خصوصية ثقافية أو عقيدة أو رأياً، إنما هو اعتراف متبادل بالاختلاف، تحت سقف التعارف والتعاون والاحترام، ونبذ الإقصاء والكراهية المتبادلة.

• وهو يعني الإقرار بأن البشر شعوباً وأمماً وأعراقاً وألواناً وألسنة ومذاهب، خلقهم الله سبحانه، ليتعارفوا ويتعاونوا ويعمّروا الأرض.

• من دون تسامح، كثقافة وقيم وتشريع، لا يكون هناك سلم اجتماعي؛ ومن دون سلم اجتماعي لا تكون هناك تنمية ولا سعادة ولا حتى عدل.

• ننشد التسامح، ليس فقط كلحظة اعتراض على فكر إقصائي وظلامي تميزي، ومسلكيات تطهير عرقي أو تكفيري، وإنما ننشده لتأسيس وعي قيمي، وثقافة ضرورية لإنتاج شخصية سويَّة وإنسانية، وفكر عربي جديد قادر على التعامل مع تحديات العصر ومقتضياته، وضمان حق الإنسان في الحياة، وضمان كرامته وهي قيمة أسبق من كل انتماء أو هُوية، وهي حصانة أولية للإنسان، ثابتة له بوصفه إنساناً كرّمه الله، وجعله خليفة في أرضه.

• مطلوب في إطار التجديد الفكري، إحياء الضمير والمسؤولية الأخلاقية... واعتبار منظومة القيم ليست مجرد خصال حميدة أو غير حميدة، بل هي، في الدرجة الأولى، معايير للسلوك الاجتماعي والتدبير السياسي والثقافي، ومحددات لرؤية الآخر والكون.

• أما السلم الاجتماعي، فقد مضى على مثقفي وعلماء الأمة ومفكريها، حينٌ من الدهر، لم تكن فكرة السلم الاجتماعي شيئاً مذكوراً، مع أن الإسلام هو دين سلام ووئام ورحمة للعالمين، لا دين احتراب وتعصّب.

وحق السِلْم، هو حق الكافة في الحياة والراحة والسعي في مناكب الأرض. وعمرانها، وهو مصلحة مع الذات أولاً ومع الغير، والتعاون والتعاضد، ومن دون سلم اجتماعي يفقد الإنسان كل الحقوق، وعلى رأسها حق الحياة، ومن أهم قواعده «درء المفاسد مُقدّم على جلب المصالح»، والأخوة الإنسانية، وإقرار الحوار بالتي هي أحسن.

نعم... السلم الاجتماعي هو لمصلحة الجميع

والتنوع... آية من آيات الله في إبداع هذا الكون، وبالتالي ينبغي أن يكون أساساً في الوئام واستيعاب الاختلاف، ليتحول إلى ثراء وليس عداء، ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾.

الثالثة، تتعلق بمفهوم الدولة الوطنية في الفكر العربي المنشود.

لقد أمضينا نحو قرن من الزمان، ونحن نلعن سايكس، وبيكو... (قُسّمنا وجُزِّئنا... إلخ).

ظل **الفكر القومي**.. وما زال، ينظر إلى الدولة الوطنية... قُطراً مؤقتاً... وربما لا يعنيه كثيراً. وكذلك ظل أصحاب الفكر الإسلاموي... يتجاوزون الدولة الوطنية إلى «الخلافة»... والبعض رأى في الدولة الوطنية جاهلية تستحق الهجرة عنها، ولا تعنيه، لو هدمت أعمدتها ونسيجها المجتمعي. وهناك تيارات فكرية أخرى، لم تعطِ اهتماماً فكرياً كبيراً لمسألة تحصينها وتنميتها وتوفير إدارة رشيدة للحكم فيها.

وفي كل الأحوال، لم يقدم الفكر العربي، ولا النظام الرسمي العربي (الجامعة العربية)، نظرياً وفي ممارساته، ما هو أفضل مما أعطانا إياه سايكس ورفيقه بيكو. وها نحن اليوم، عملياً، نقبض على الدولة الوطنية. مدافعين عن سيادتها وترابها وخريطتها الجغرافية، ونخشى عليها من الاختراق والغرق وتمزُّق نسيجها الأهلي الاجتماعي، ونذود عنها مخاطر التقسيم، ومهددات الإرهاب، وقد تربّت أجيال في ظلها وغنّت أناشيدها... وتحملت أوجاعها وعثراتها، وحلمت بازدهارها، وتكاملها مع شقيقاتها.

آن الأوان... أن يعيد الفكر العربي تثمين قيمة الدولة الوطنية العربية، وينشغل في تعزيز مقتضياتها في هذا العصر، كدولة قوية وعادلة، وبسلم اجتماعي مستقر... دولة قانون ومواطنة متكافئة، وهوية ثقافية عربية؛ دولة نافعة لأهلها وللإنسانية... لا عالة ولا فاشلة... لا تبني الجدران، وإنما تبني الجسور، والتكامل العربي.

إن منطق الدولة الوطنية الحديثة، يفرض نفسه اليوم، على الفكر العربي الجديد، انطلاقاً من ممكنات الواقع، وبعدما عجزت السياسة والاقتصاد والفكر والإرادة، بما فيها الإرادة الشعبية، عن إنجاز وحدة أو فدرالية أو حتى تكاملاً، على مستوى الأمة.

إن ما نحتاج إليه اليوم، في فكرنا المنشود، هو تعزيز هذه الدولة الوطنية، بمعايير الدولة لكل مواطنيها، التي تتعامل مع أسئلة العصر الجديدة، في الإدارة الرشيدة للحكم وللموارد، وفي الاقتصاد المنتج والتقانة والعدل والبيئة، ورفاه الإنسان وحقوقه وسعادته، وجودة الحياة، والسلم الاجتماعي.

و**الرابعة**؛ إشكالية تجسير الفجوة بين المفكر وصانع القرار، وهي إشكالية تحدث فيها مفكرون كثر، منذ أكثر من أربعة عقود. ولا أدري لماذا كلما سمعت هذا المصطلح (تجسير) تحضر إلى ذاكرتي أغنية شعبية قديمة، تقول: «جسر الحديد انقطع... من دوس رجليّ/مشوار مشيته الصبح... ومشيته عصرية».

ومن ألف هذا المصطلح من المفكرين، منذ عقود، لم يكن يطمع أن يكون الجسر المنشود ذهبياً أو من فولاذ، لكن على الأقل، أن لا يكون خشبياً، ولا يبنى بالتكاذب المتبادل، وإنما بالنيات الحسنة، والإرادة السياسية، وبتوافر الأذن الرحبة التي تسمع وتتفاعل، والبيئة المناسبة للحوار والمناقشة بالتي هي أحسن، لدى دوائر صنع القرار. أما المفكر، فهو الذي يغادر برجه العاجي ليخاطب نبض الناس، ويستشرف لهم المستقبل، ويمتلك المنهج العلمي في تقديم الخيارات، وطرح الأسئلة الاستشكالية، ويُحدث التأثير الإيجابي داخل مجتمعه، وبخاصة على صعيد الفكر التنويري والعقلاني والنقدي والمعرفي. لقد غاب هذا الفكر، أو غُيِّب في العقود الأخيرة، فترك فراغاً هائلاً في المجتمعات العربية، وعملت الجهالة والظلامية، والطغاة والغلاة، والتخلف الفكري، على ملئه، فكثر اللغو، وعمّت الفتنة والفساد، وتقطعت الجسور، وحضرت الفوضى!

• • •

لنتذكر سر الحياة، وسعي الإنسان الأبدي نحو التجدد والتطوير والتغيير، ونفتح كُوّة في جُدُر اليأس والقلق، ونشعل منارة الفكر، وننشغل في التجديد، استعداداً للمساهمة في صنع المستقبل الأفضل لهذه الأمة □

ويجيبون عن السؤال: فلسطين إلى أين؟

منير شفيق

أمين عام المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

كتب الباحث ويل كروفورد مقالة (دراسة) عنوانها «فلسطين ـ إلى أين: لماذا ستحتاج إسرائيل في المستقبل إلى عودة الفلسطينيين؟». نشرتها مجلة **المستقبل العربي**[1].

وخلاصة الدراسة ترد على الذين يقولون «بأن إسرائيل لن تقبل أبداً بعودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة»، فيقول ويل كروفورد: «ولكن إسرائيل تواجه تحديات ديمغرافية مستقبلية في سوق العمل لديها إذا لم تتم مواجهتها سيكون لها تأثير سلبي في نمو إسرائيل وازدهارها في المستقبل، وعلى الرغم من وجود عدد من الخيارات السياسية الممكنة لمواجهة التحديات، فإن عودة الفلسطينيين هي الحل الأمثل لإسرائيل. وبالتالي فإن حق العودة هو قضية يمكن للفلسطينيين، بغض النظر إذا كانوا مؤيدين لحل الدولة الواحدة، أو لحل الدولتين، أن يتحدوا ويصرّوا على أنه خط أحمر لا يمكن تجاوزه، مع أنه ليس حقاً فلسطينياً فقط بل هو حاجة إسرائيلية أيضاً».

وبعد أن يأتي كروفورد بأدلة على ما ينتظر الكيان الصهيوني («إسرائيل») من نقص في المهارات، منها شيخوخة المهارات التي أتت من روسيا في التسعينيات، ومنها تعثر إقناع اليهود الحريديم لقبول الوظيفة (يمثّلون 10 بالمئة من السكان، ومعدلات الولادة بينهم مرتفعة). ومنها عدم إنتاج مؤسسات التعليم سوى 4700 خريج في الهندسة وعلوم الكمبيوتر مقابل 7000 وظيفة شاغرة كل عام. ثم يلفت إلى أن الحكومة توسع نطاق توظيف وإدماج الفلسطينيين. ولكن هذا غير كافٍ لسد النقص، لأنه اقتصر على فلسطيني الـ 48. ويعلق: «ويمكن أن يقدم الفلسطينيون في الشتات مساهمة أكبر كثيراً، حيث توجد وفرة من المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهندسة البرمجيات».

(1) **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 490 (كانون الأول/ديسمبر 209)، ص 11 ـ 22.

ويتابع: «بالطبع تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تحاول إيجاد حلول بديلة لنقص المهارات الناشئ في إسرائيل. وسوف تفعل ذلك بالتأكيد في البداية». ولكنه يرى «أن الحلول البديلة ستكون مكلفة بالنسبة إلى إسرائيل، وتقوّض قدرتها التنافسية». ثم ينتهي إلى القول وباطمئنان عجيب: «إن العودة الفلسطينية هي الحل الأمثل لإسرائيل. فإسرائيل بالنسبة إلى الفلسطينيين ليست دولة أجنبية بل هي موطنهم. وبالتالي بدلاً من عقود التوظيف القصيرة الأجل والمكلفة فإن معظم الفلسطينيين سيبحثون عن وظائف طويلة الأجل في إسرائيل».

ثم يمضي ليجد حلولاً لكل المشاكل التي ستواجهها عودة اللاجئين الفلسطينيين في ما يتعلق بملكية الأرض أو بالوضع، سواء أقام على أساس حل الدولتين أو الدولة الواحدة، فيتناول «ميثاق جديد للوحدة الفلسطينية»... «مبدأ المساواة»، «مبدأ حرية الحركة»، «مبدأ استعادة حقوق الملكية»، «مبدأ تقاسم الموارد». وينتهي بخاتمة تتناول «المقاومة والأهداف» لينتهي إلى القول: «في انتفاضة العودة وضعت استراتيجية مقاومة لاعنفية شاملة لتحقيق نتائج ملموسة من إسرائيل في ما يتعلق بحق العودة والقدس».

ـ 1 ـ

المدهش، بلا شكوك، هو إطلاق هذه الدراسة في هذه المرحلة من تاريخ الصراع في فلسطين. وذلك بعد تجربة عشرات السنين من طرح إيجاد حل للقضية الفلسطينية، أو لقضية العودة، سواء أكان من خلال ما سمي حل الدولتين، أو حل الدولة الواحدة. أو قل، طرحت هذه الدراسة بعد اتفاق أوسلو وتداعياته ونتائجه، وصولاً إلى المفاوضات الثنائية في مرحلتي ياسر عرفات ومحمود عباس. ثم ما وصل إليه الوضع الآن، مع سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من اعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني، ونقل السفارة إليها، والعمل على إلغاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين؛ وأخيراً، وليس آخراً، شرعنة استيطان الضفة الغربية، مع الانتهاك السافر للقانون الدولي.

لعل أهم ما يجب أن يستخلص من تجربة سياسات إيجاد حل للقضية الفلسطينية أنها جميعاً، بلا استثناء، وصلت إلى طريق مسدود. وأوجب التأكيد أن قادة الكيان الصهيوني، بمختلف ألوانهم، من رابين وبيريز، إلى باراك وأولمرت، وانتهاء بنتنياهو والمرشحين لخلافته، لا يريدون إلّا حلاً واحداً للقضية الفلسطينية يتمثل بتحقيق الهدف الأساسي للمشروع الصهيوني، وهو اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال الكيان الصهيوني مكانه. ولا مجال عندهم لحل آخر. وهو ما نفذ عملياً منذ عام 1948 حتى اليوم، وإلّا كيف يفسر إحباط كل ما طُرح من حل واتخذ من خطوات، وقُدم من تنازلات من الجانب الفلسطيني والعربي والدولي.

ولأن تنفيذ هذا المشروع: الاقتلاع والإحلال، لا يمكن أن يتحقق إلّا على مراحل، ولأسباب تتعلق بموازين القوى، وأسباب معيقة متعمدة، فقد كان من شروط هذا المسار، وطوال تلك المراحل، هو طرح مشاريع حل وإصدار قرارات من هيئة الأمم من عام 1947 فصاعداً، من دون أن تنفذ، لتبقى وظيفتها أيضاً، «أمل خلَّب» لإيجاد حل، بينما يمضي المشروع الصهيوني عملياً إلى غايته.

بكلمة، في هذه المرحلة لم يعد هنالك من إمكان أو منطق لإبقاء «أمل» في حل الدولتين أو الدولة الواحدة، أو أي حل غير الصراع والمواجهة، وغير فرض ما يمكن فرضه بالقوة. وعلى هذا الأساس فليتدبر كل طرف أمره.

هذه النتيجة مهمة جداً، وإيجابية جداً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين والرأي العام العالمي: مواجهة الصراع بلا أوهام بإمكان إيجاد حل.

من هنا تأتي دراسة ويل كروفورد لتستعيد مرحلة الأوهام (والخداع) بغض النظر عن النية. ليقول اليوم للفلسطينيين والعرب والمسلمين والعالم، بما معناه: لا تيأسوا، لا تتشاءموا، والأهم لا تذهبوا إلى ما يقتضيه الصراع وما وصل إليه الآن من مقاومة ومواجهة بوصفهما الاستراتيجية الوحيدة الممكنة والصحيحة في تحدي المشروع الصهيوني، ومن ثم لا تتصرفوا على أساس أن ليس في جعبة «إسرائيل» غير الاقتلاع ثم الاقتلاع ثم الاقتلاع والإحلال ثم الإحلال ثم الإحلال. فتدبروا أمركم. وفي المقابل اجعلوا حق العودة خطاً أحمر فهو حاجة إسرائيلية أيضاً.

ـ 2 ـ

عندما يتصور أو يقتنع ويل كروفورد أن حاجة الكيان الصهيوني إلى المهارات سوف تجعله، بعد أن يعجز عن إيجاد حل آخر، يسعى لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، فإنه يجهل طبيعة المشروع الصهيوني، ومن ثم طبيعة «دولة إسرائيل»، ومن ثم عقلية قادة الكيان الصهيوني، ونفسية مستوطنيه السابقين والمحدثين واللاحقين، فضلاً عن تجاهله للتاريخ والتجربة.

أولاً: ينسى أن الكيان الصهيوني قام على أساس غزو استيطاني بالقوة وأسّس دولة بالقوة بعد أن اقتلع ثلثي الشعب الفلسطيني من بيوته ومدنه وقراه وأراضيه وأحلّ المستوطنين مكانه. وكرّس ذلك من 1949 إلى 1967 ليضيف احتلال الضفة الغربية وشرق القدس وقطاع غزة وسيناء والجولان في حرب العدوان في حزيران/يونيو 1967. ثم راح يمعن بتهويد القدس واستيطان الضفة الغربية. ووصل به التجرؤ على ضم الجولان. فما كان يمكن للكيان الصهيوني أن يقوم على أساس تنفيذ قرار التقسيم رقم 181، وإنما كان سر إقامته اقتلاع مئات الألوف من أراضيهم وبيوتهم ومدنهم وقراهم فتهجيرهم وإحلال المستوطنين الجدد مكانهم، مع التوسع فوق ما أعطاه ظلماً قرار التقسيم.

ثانياً: أقام نظام ميز عنصري بهدف تكريس ما تم من اقتلاع وإحلال، ومن أجل إجبار من تبقى من الشعب الفلسطيني في فلسطين على الهجرة الطوعية والقسرية، وبرفض قاطع لعودة حتى النازحين في حرب 1967. فهدف استمرار اقتلاع الفلسطينيين، واستمرار الهجرة اليهودية الاستيطانية، جُزءان أساسيان في استراتيجيته وتكتيكه وبرنامجه وعقليته وسياسته اليومية. فكيف سينقلب كل هذا بسبب حاجة جزئية لنقص في المهارات. فيسعى إلى عودة الفلسطينيين في مناقضة صارخة لهدف المشروع الصهيوني وطبيعته وكيانه من رأسه حتى أخمص قدميه.

حقاً ليس هنالك ما هو أشد تبسيطية وسذاجة من هذه النظرية... فهي تتوقع أن يصبح الذئب نباتياً.

ثالثاً: ولكي يمضي في تصوره المخالف لكل الوجود الاقتلاعي الإحلالي الإسرائيلي يريد تحقيق «مساواة» مع الفلسطينيين، وهو ما لا يمكن أن يتقبله عقل المستوطن ونفسيته وشعوره بالتميز والتفوق، فكيف إذا كان هذا المستوطن الذي يعامل حتى الأمريكيين والشعوب الغربية بالتميز والتفوق عليهم. ولهذا لو افترضنا انقلبت موازين القوى بمعناها العسكري أولاً، وبمعانيها الأخرى ثانياً لتجبر مستوطني فلسطين من الصهاينة أن يقبلوا بالمساواة لفضّلوا الرحيل. بالمناسبة أحسب هذا ما سيكون الحل الذي يرضي المستوطنين في نهاية المطاف بعد تغيُّر موازين القوى.

وبالمناسبة كذلك، إن دولة الكيان الصهيوني لا تستطيع أن توجد في المنطقة دولة مساوية للدول الأخرى، ولا تكون القوة المتفوقة والمتحكمة، فخيارها إما كل شيء وإما لا شيء.

مشكلة المساواة ستكون أشد وطأة على تحملها حتى من العودة نفسها.

رابعاً: يتعامل ويل كروفورد مع دولة الكيان الصهيوني كأنها دولة عادية ينطبق عليها ما ينطبق على الدول الأخرى. وهي دولة وجدت «مدللة» بألوان الدعم والتفوق العسكري والمالي والتكنولوجي والاقتصادي كما لم يحدث، وليس بحادث، لأية دولة في العالم؛ فكيف تخضع لحاجة نقص جزئي بالمهارات، ولا تجد حلاً غير إعادة اللاجئين الفلسطينيين ليصبحوا، فوراً ضعفي المستوطنين وبعد ربع قرن ثلاثة أضعافهم.

وبهذا تكون دراسة كروفورد قد خرجت كصوت نشاز توقيتاً، وراحت تحيي أوهاماً ماتت. وتجرّب المجرّب وتقرأ بتسطيح مذهل طبيعة الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولكن الأهم ألّا تعود بجماعة أوسلو، وبمن قد يلف لفهم، إلى التعلق بحبال وهم جديد □

هل كان الأصمعيّ(*) المؤسس الأول للقومية العربيّة؟

رجا عدنان(**)

باحث من لبنان.

وُلد الأصمعيّ عام مئة وثلاثة وعشرين للهجرة، وكان اسمه عبدُ الملكِ وكُنيته «أبو سعيد»، وعاشَ عصراً شَهِدَ عاصفةً من المُتغيّرات، والمستجدّات، كانت الأشدَّ هولاً وعُنفاً في تاريخِ العربِ.

شَهِدَ الرجل ومنذ أنْ كان في التاسعة من عمره، أحداث الثَّورة العبَّاسيَّة على الحُكمِ الأمويّ، ولا يُمكن أن نفسّر انتفاضةَ الأصمعيّ الشاب الصَّغير إلّا من خلالِ رسم لوحة سريعة لمَشهد الثَّورة العبَّاسيَّة من جهة، التي تأسَّست بهدوء وسريّة، ولكنها انطلقت بركانية، ومن جهة ثانية مشهد تداعي العرش الأمويّ وانهياره في عَهديْ هِشام بن عَبد الملك ثُمَّ مَروان بن مُحمد آخر خلفاء الأمويين الأوائل.

ولم تكن الدعوة العبَّاسيَّة، ثُمَّ تحوّلها إلى ثورة تَغْيّراً رتيباً أو تداولاً عادياً للسُّلطة. بَل حَملت بُذور تغييرٍ جذريّ وبنيويّ وَضع العُلماء والناشطين والأمراء والقبائل في حالةٍ من الحيرةِ والقلق والترقُّب، وأدخَلت للسَّاحة قوىً مُتعدّدة مُتنوّعة غَريبة عن السّياق السَّابق، نعني بهم «الموالي، والشعوبية وعدداً من القوى المعارضة للأمويين[1]، وهكذا فإنَّ الأبواب التي فتحتها الثَّورة

(*) هو عبد الملك بن قريب الأصمعي الباهلي من أبناء عدنان، وكان عالماً عارفاً بأشعار العرب، كثير التطواف في البوادي لاقتباس علومها وتلقي أخبارها... صاحب دين متين، وعقل رصين. انظر: أبو منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري، **فقه اللغة وسر العربية** (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ص 19.

(**) البريد الإلكتروني: rajadnan1948@gmail.com.

(1) فاروق عمر، **طبيعة الدعوة العباسية** (بيروت: دار الإرشاد، 1970)، ص 151 ـ 191، ومؤلف مجهول، **أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده**، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي (بيروت: دار الطليعة، 1971)، ص 263 ـ 290.

العبَّاسيَّة حرّكت عوامل الشَّك والخوف بدايةً داخل مشاعر الأصمعيّ، ولكن ذلك الخوف لم يكن خوفاً من العبّاسيين كسُلطة سياسيّة، كما لم يَكن تعصُّباً للأمويين كسُلطة أمويَّة، إذ يَتبيّن للمُتَتَبع، ومن بَعض التفاصيل التي سَنَذكُرها في السّياق، أنَّ خَوفَهُ كان على التراثِ العربيّ والقيم المتراكمة وعلى الأدب والشعْر، وكل ما يتعلَّق بالبُنية العلمية الثَّقافيَّة العربيَّة وهي في نظره ثروةُ العرب غير المسموح الاعتداء عليها ولا تَشويهها ولا نحل موادها، كما ولا إدخال الغريب عليها. وكَان الأصمعيُّ كما كتب أحمد زكي: «بما يَتصل بماضي العرب مَبعث إثارة وتقديس، وكان إذا صُوّرَ هذا الماضي وعَبَث العابثين به من الموالي، اندفع بحماسةٍ وتأثُّر»[2].

إنَّ دخول العناصر الجديدة من موالٍ غير عرب ومن موالٍ عرب ومن شعوبية، ومن يدور في الفلك الجديد هو ما كان يَشغُل بالَ أبي سعيد الأصمعي.

كانت البَصرة مدينة كبيرة منفتحة على الشمال والجنوب، وفيها المرفأ الشهير على «دجلة» أي «الأُبله»، وقُربها سوق «المربد» الشهير الذي كان سَاحة السّجالات الشّعْريّة والأدبيَّة. وكانت فيها المَساجدُ التي تزخر بحلقات العلم والثَّقافَةِ حَيثُ أبو عمر ابن العلاء، ورُزيَة ابن العجاج وابنُ المقفّعِ ويونس وغيرهم «عدد كبير من الشعراء والنقلة والمدوّنين والتلاميذ»[3]...

أما البُنية التَحتيَّة التي استمدَّ منها الأصمعي علومه وثقافته، وقدراته الأدبيّة الثوريّة المُفعمة بالمعرفة التي عَشِقَها منذ يفاعته، فقد تَشكَّلت من اتّصالهِ بالمسجديين ...«الذين يُطيلونَ القُعود إلى مثل أبي عُمَر ابن العلاء وخَلف الأحمر وغيرهم... كَما يُطيلون القُعود إلى عُشاق اللهو»[4].

مما كشف للأصمعي ما انتشر من انحلال أخذ يدب في كيان المجتمع، الأمر الذي أثار في نفسه الخوف والقلق.

وفي تلك الأثناء، أي إبَّان الثَّورة العبَّاسيَّة، نَشأت بَغداد، أي «الحمراء»، التي بَناها أبو جَعفر المنصور، ونشأت معها الحالة الجديدّة التي زَرَعت في داخله الارتيابَ والذي دَفَعه إلى المواجهة. فُكلُّ شيء قد تَغيَّر «الناس يملؤون السَّاحات والطُرقات، ... اختفى كُلُّ أثرٍ للعربِ ... حَتى العَمائم إلّا قليلاً، وانتشرت القلانس على الرؤوسِ، ولَبسَ المشايخُ الطيالس السود، وتَقرطَقَ الغُلمان بقراطق الجواري اللائي يَغدُون ويَرُحنَ في دلال... وهُم في ذلك يَقولون أنَّ بغداد هي الحلقة التي تَصِل بين هذا الجديد وبين القِدَم»[5].

إذن لا بُدَّ من المواجهةِ، وأيَّةُ مواجهةٍ؟!

---

(2) أحمد كمال زكي، **الأصمعي**، أعلام العرب؛ 18 (القاهرة: وزارة الثقافة المصرية والإرشاد القومي، 1963)، ص 43.

(3) أورد الجاحظ عدداً كبيراً من أسماء الخطباء والشعراء في **البيان والتبيين**، ج 1، ص 156 وما بعدها.

(4) زكي، المصدر نفسه، ص 31.

(5) المصدر نفسه، ص 174.

مُعظم المؤرخين المَحليّين الذين أرَّخُوا للحقَبة العبَّاسيَّة كانوا يهاجمون السُلطة المركزيَّة أمثال «السمهوريّ والقُمّي والخزرجيّ والأزرقيّ وغيرهم»[6]. وفي هذا البحث اعتمدنا الانطلاق من المصادر الأدبيَّة للتَعرُّف إلى ثقافةِ تلك المرحلةِ في لَمحةٍ قد تُساعد على إلقاء الضوء على الدَّور الذي أدّاه الأصمعيُّ وحتى بعضُ الأدباء من غير العرب في بَلْوَرة النَّهج العروبيّ الأصيل، أو بالمعنى السّياسيّ المُعاصِر ما يُوازي «القوميَّة العربيّة»، والذي كانَت ركيزتُه التَّصدّي للأفكار الدخيلة، والتي لم تكن لتكتفي بالتَّدخُل من خلال المُساهَمات والإضافات والتفاعُل مع الوضع الجديد. فكان الخوف عند الأصمعيّ كما يَصف أحمد زكي، «الشعوبيون قَد أجمعوا على أن يُفسِدوا التَّاريخَ كُلَّهُ، لَيَفسُد الواقع ويتم لهم الغَلَبَة»[7]. كما لَحَظَ أنَّ الشعوبيَّة تُحَطّم القُيود التي يَفرضها واحدٌ كالخليل ابن أحمد في اللغة».

من هنا شحذ الأصمعي سَيفَ اللغةِ، التي تعني له جَوهر المعركة، فانبرى يُقَلّب سَائر العلوم الثقافية التي تَتَصدَّى لهذا التَفلُّت الأدبي والثقافيّ. ففي التصحيف كان الأصمعيّ يقرأ ما وراء السطور، وكما ذكر عن أحدهم: «كان يسمع فيعي غير ما يسمع، ويكتب غير ما وعى، ويقرأ في الكتاب غير ما هو فيه»[8] .

وكان يقول: «كان الأدباء الأوَّلون يقَعون في الخطأ إلّا أنَّهم لم يكونوا يتعَّمدون ذلك، كانوا يصدرون بحسٍّ عربيّ خالص، أمَّا اليوم فُهُم (الشعوبية والموالي) يتظرفون باصطناع الخَطأ وبإقحام ألفاظ العجم إقحاماً» [9]، أي كانوا يسعون لاسترضاء الحالة الجديدة.

استهلَّ الأصمعيُّ استعداده للمعركة كتلميذٍ بدايةً ثُمَّ كمجادلٍ ثانياً، وأُستاذاً ثالثاً. كان في مُقتبل العمر بين مجموعةٍ من الأدباء والعلماء والشعراء والمفسرين والقصَّاصين والمجتهدين، ولكن ما تميَّز به هو بالذات أنهُ أمسك بمفتاح المعرفة السّحري أي «العلم»، وبدأ بفتح الأبواب المتنوّعة من أدبٍ وشعرٍ وروايةٍ وأحدوثةٍ مُعتبراً أنَّ الركيزةَ تَكمن في اللغةِ. فَسلامَةُ اللغةِ تعني سلامةُ كل ما يتفرع منها، كيف لا وهو يقرأ في الكتاب الكريم ﴿**قَدّ أنزلناهُ قرآناً عربياً**﴾ [يوسف: 2] ويبدو أنَّه قَدّ تَرسّخ في وجدانه أنَّ من يُريد الإساءة إلى الحضارة العربيّة أو تقويضها، لا بُدَّ من أن يُؤثّر في اللغة فيسيء إلى كُلِّ ألوان العلم (كما يَحدُث الآن في عَدَدٍ من البلدان العربيّة).

من هنا بدأت رحلته في حفظ الشعر مُبَكّراً: «ما بَلغتُ الحلمَ حتى رويتُ اثني عشر ألف أرجوزة للأعراب»[10] وقال أيضاً: «كنت أختلفُ إلى أعرابي أقتبسُ منه الغريب» [11].

---

(6) المصدر نفسه، ص 174.

(7) المصدر نفسه، ص 6.

(8) أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**، تحقيق محمد سعيد العريان (بيروت: دار الفكر، [د. ت.])، ج 2، ص 79.

(9) زكي، المصدر نفسه، ص 8.

(10) ابن عبد ربه، المصدر نفسه، ج 6، ص 136.

(11) المصدر نفسه، ج 4، ص 53.

أمَّا ابن المثنى، أي «أبو عبيدة» مؤلف كتاب **أخبار الفُرس** وكتاب **فضائل الفُرس** وكان من الذين نابذهم الأصمعيّ بلا هوادة، فقد تناول مسألة حفظ الأصمعيّ لاثني عشر ألف أرجوزة بقوله: «إنَّ حفظ هذا العدد الهائل من الشعْر لا يجعل من صاحبه عالماً، وإنَّ العلم هو ما يُلقى في حلقة أبي عُمر ابن العلاء ويونس وأضرابهما»[12]. ويجيب الأصمعيّ بأنَّ الشعر «ليس إلّا سبيلاً إلى هذا العلم»[13].

إذاً إنّها اللغة التي تعني للأصمعيّ الكثير، فهي أداةُ التعبير عن مخزون الثقافة والحضارة وهي الحامل لمعاني الحضارة التي كانت تنتشرُ كالنَّارِ في الهشيم وفي كُلّ اتجاهٍ، إنّها أي العربيّة جميلةٌ بإيجازها مُعبرةٌ. قال الأصمعيّ: «ورأيتُ أعرابياً ومعه بُني له صَغير مُمسك بفكِّ قِربةٍ، وقد خَافَ أن تغلبَهُ القربةُ فصاح: يا أبت، أدركْ فاها، غَلبَني فوها، لا طاقة لي بفيها»[14] وقال أيضاً: «قال ذو الرُمَّ: قاتَل الله أمة آل فلان ما أفصَحَها، سألتُها: كيف كان المَطرُ عندكم قالت: «غثَّنا ما شئنا»[15] ويتوغَّل أكثر في أهمية اللغة وبالغ تأثيرها في حياة العرب حين يوافق أبا مِحرز خَلف الأحمر بأنَّ: «الحقّ أنّ عربيَّتَنا شيءٌ غريبٌ... ربما بَدت لُغة، وربّما بَدت أخباراً، وربّما ظَنَّها قَومٌ تفسيراً لآيةٍ كريمة من القرآن، ولو قد أدركنا أنَّها كلُّ ذلك وأن الشعْر هو المفتاح الذي يفتح كُلُّ الأبوابِ إليها إذن لما اختلفنا على شيء»[16].

إذن الشعر ليس فنَّاً فَقط وليس تَرفَاً بالنسبة إلى الأصمعيّ، ولَكِنَّه عَالمٌ أو وعاءٌ كبيرٌ يتسع للعلومِ والآدابِ وكُلُّ ما يعتري أوجُه الحياة، فهذا أبو دُلامة يقول للخليفة المَهديّ:

إن كنت تبغي العيشَ حلواً صافياً فالشعْر أعذَبُه وكن نَخاسا

كان الأصمعيُّ يعتقدُ أنَّ الشعوبيَّة استهدفت مجتمعاً «بلا شعر»؛ ولهذا رأى الأصمعيّ أنَّ التَمَسُّك باللغة العربيّة وبالعرب عوامل تُشَكّل الرد الطبيعي الموجب على الشعوبيَّة.

فانطلق يُحقّق ويُدقّق ويتأكد من صِحة نقل القصيدة والأرجوزة، لا بَل بالبيت الواحد من الشعْر، مفنّداً مدقّقاً غائصاً في لُجَجِ المعاني، حريصاً على تدوينٍ صادقٍ منقّح، فاكتشف أنَّ الكثيَر من المعاني قد تتبدّل وتتغيّر مع أيِ دَسّ يُدخِلُه المُغرضون أو المُدلّسون على عَالِم النّصوص.

ويروي أحمد كمال زكي في كتابه **الأصمعي** بأنَّه «ترك البصرة، وامتطى بعيراً قوياً واندفع نحو البادية فيلتقي برواة وشعراء الباديةِ مثلُ عقيل بن علفة وغيره»[17].

---

(12) زكي، المصدر نفسه، ص 28.

(13) ابن عبد ربه، المصدر نفسه، ج 4، ص 58.

(14) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق فوزي عطوي (بيروت: دار صعب، 1968)، ص 364.

(15) المصدر نفسه.

(16) زكي، **الأصمعي**، ص 28.

(17) المصدر نفسه، ص 52.

وقال الحكيم ابن عيّاش: «والدليلُ على أنَّ العربَ أنطقُ، وأن لغتها أوسع، وأنّ لفظها أدّل، وأنّ أقسام تأليف كلامها أكثر، والأمثال التي ضُربت أجود وأسير»[18].

إن اندفاع الأصمعيّ إلى الواحات واتصاله المباشر بالرُّواة والمحدّثين والشعراء قد جعل منه مناضلاً يَحمِلُ مشروعاً يعني الأمَّة العربيّة جمعاء، وإلّا ما هو الهدف من كل هذا الحلِّ والترحالِ؟

لم يكن تَطواف الأصمعيّ في الواحاتِ ليرضى من «الغنيمة بالإيّاب» بَل كان تطوافاً هادفاً، وكثيراً ما نقرأ في بُطونِ الكُتب، «سألَ الأصمعيّ أعرابياً» و«حَدَّث أعرابيٌّ الأصمعيّ».

ويرى أحمد كمال زكي أن الرحلة كان لها هدفان «أن يجمع من أشعار الجاهليّين وأخبارهم ما وَسِعه، وأن يلّم ببلاد بني عامر ليسمع من أخبار مَجنونِهم ما يُشجيهِ ويُسلّيه»[19].

إذن كان هَمَّه أنّ يُميز بين ما قال الشُعراء وما يُنسب إليهم في ضوء الأحداث التي عُرفت عنهم في الصحراء. وقَدّ وَفّرت له هذه الرّغبة قُدرة هائلة على المقارنة فيما بين ثقافة «البصرة» من جهة وثقافة المدينة الحديثة «بغداد»، وبين الواحات والبادية من جهة ثانية، ليُصبح بذلك صَاحب علمٍ واسعٍ يجمع بين ثقافات تلك المناطق والعوامل المحيطة بها، وبهذا يستطيع أن يكتشف الروابطَ العربيّة التي تجمع وتوحّد بين تلك الثقافات. وهنا يأتي ما يُساعد على تحديد هذه العوامل أيّ العناصر الجامعة الأدبيّة والشعْريّة، أي اللغة والعادات والتقاليد والقيم المشتركة، التي تتضح من خلال سؤال ابن المقفع (وهو الفارسيّ الأصل) في حَضرة عَددٍ من العلماءِ: «أي الأُمَم أعقل؟» وعجبوا لهذا السؤال، فأراد أحدهم أن يمتحن ابن المقفع فقال: «لعلّهم الفرس»، فهزّ ابن المقفع رأسه بعنف وقال: «ليسوا بذلك. إنّهم ملكوا كثيراً من الأرض، ووجدواً عِظاماً من المُلوكِ، وغَلبوا كثيراً من الخلق... فما استنبطوا شيئاً بعقولهم، ولا ابتدعوا باقي حُكمٍ في نفوسهم».

فقال بعضهم محاوراً: «الروم»

فقال: «أصحاب صَنعة»

وقال آخر: «الصين»

فقال: «أصحاب طُرفة»

وقالوا: «الهند»

فقال: «هم فلاسفة»

وما زالوا يذكرون الشعوب إلى أن قال أحدهم: «لعلّهم العرب» فقال: «أجل إنّ العرب حَكمت على غير مِثال مُثِّل لها، ولا آثار أُثِّرت... يَجود أحدهم بقُوتِه، ويتفضّل بمجهوده... أعلتهم قلوبهم وألسنتهم، فلم يَزل حَباءُ الله فيهم، وحباؤهم في أنفسهم حتى رُفِع لَهم الفَخر وبلغ بهم أشرفُ الذكر»[20].

---

(18) الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج 1، ص 200.

(19) زكي، المصدر نفسه، ص 61.

(20) المصدر نفسه، ص 40. كما وردت الرواية في «مروج الذهب».

هذا بالرغم من أن كتابات ابن المقفع وأفكاره شكلت جدلاً واسعاً إلى جانب آثاره المعتزلة من جدل.

إذن الأصمعيّ كان واضحاً في تحديد الهدف وتبيان الوسيلة، فهو من جهة يعتدّ بما تَركَهُ الأوَّلون من العربِ، ويشترط الصدق فيمن يَحمل تراثَهم، والتّصديق بُسنَّة الله ورسولهِ ثُمَّ التَسلُّح بأسباب الصدق بعد ذلك. ويعني بالصدق اللغة الصحيحة لذلك كان يقول: «إنَّ تَزندُقَ أكثر القوم في البصرة راجعٌ إلى جهلِهم بالعربيّة، ولو كانوا مُطّلعين على خفايا اللغة لفهموا حقيقة القرآن والحديث، ولما اعتراهم الشَّكُ في الدين»[21].

من هذه الزاوية كان يرى أنّ أبا عُبيدة لا يألو جُهداً في التعرّض لأمورِ الدين، وفي النيلِ من التراث الذي يشهد الأصمعيّ أنَّه يحفظ مِنه الكثير. وذكر ابن النديم عن أبو العبَّاس: «أنَّ أبا عُبيدة لم يكن يَسلم مِنه شَريفٌ ولا غيره وعمل كتاب «المثالب» الذي كان يطعن فيه على بعض أسباب النبيّ... وكان وسخاً مدخول الدين مَدخول النَّسب[22].

وبالرغم من أنّه مثل بعض المسجديين الذين يطيلون القعود إلى عشاق المجالس مثل أبي عمر ابن العلاء وخلف الأحمر، كما «يطيلون القعود إلى عشاق مجالس اللهو»[23]، فهو يعتبرهم غير دقيقين في أحاديثهم وغير حرصاء على اللغة ودفعته نقمته على تلك الخفة في تناول الأحاديث إلى القول لأبي عبيدة: «أتكذب على رسول الله... وإنّ ما ترويه وأمثالك عن ابن أبي العوجاء وجمعه... تفاهة... إما تسكت أو أوقعك في بلاء لا تخلص منه». كذلك فإن خلف الأحمر أصابه قلق حين أولى الأصمعي انتباهه لكل ما يُنشد خوف النَحل. فقال خلف حين طُلب منه الإنشاد: «والله لو سمع الأصمعي بيتاً من الشعر الذي كُنت أنشدكموه ما أمسى أو يقوم خطيباً على منبر البصرة فيتلف نفسه»[24] هذا يَدُل على مقدار ما استطاع الأصمعيّ أن يضع حدّاً للتفلت من خلال يقظته وإصراره.

تتضح الصورة أكثر مع تعليق أبو نَوّاس حيث سمع أنّهم «بَعثوا في أبي عبيدة والأصمعيّ ليجمعوا بينهُما قال: أمّا أبو عبيدة فإن مَكّنوه من سُفرة قرأ عليهم أساطير الأولين، وأما الأصمعيّ فبلبل في قفص يُطربهم بصفيره»[25].

هذا البلبل الثّائر والخائف في الوقت نفسه من أن تكون حياةُ المدينة إيذاناً بوضع نهاية لِعلم الأعراب، فقد اكتشف من خلال الرحلة أنّ أولئك «الأعراب» أي عربُ الصحراء يختزنون علماً وافراً أصيلاً، فهو يرى في أهل البادية عِزَّة النفسِ والصدق، وهذا ما اختبره مع أحد الأعراب من بني مُرَّة «حين سألَهُ عن أخبارِ شاعرٍ اسمه عقيل بن عُلفه، فسأله الأعرابيُّ: «ما حرفتك؟» أجاب الأصمعيّ:

---

(21) المصدر نفسه، ص 45.

(22) أبو الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، **الفهرست** (بيروت: دار المعرفة، [د. ت.])، ص 79.

(23) زكي، المصدر نفسه، ص 31.

(24) المصدر نفسه، ص 153.

(25) ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج 2، ص 88.

«الأدب..» فتبسم الأعرابي وقال: «نِعم الشيء ولكن باب التوفيق في التأديب أن تكون نفس صاحبه كبيرة، فأنّه يُنزِل المَملوك في حَدّ المُلوك»»[26]. ويضيف أحمد كمال زكي أنّ الرجل عندما لاحظ إعجاب الأصمعيّ برواياته وأحاديثه قال له «لو لَزِمتَنا لأعطيناك من ذلك الكثير... وقد أخذه إلى شيخ عالم بالشعر وبأيام الناس، وحَوله فِتية يُنشدونَه أيام رمضان فكان يُعطي للمُجيد منهم ناقة، ويأخذ من المسيء شاة يأمر بذبحها للإفطار»[27].

قال أبو تمام حبيب الطائي:

إن يُكدِ مُطَّرف الإخـــــاء فإننـا نـَغدو ونَسري فـي إخـاءٍ تَالـِـدِ
أو يختلف مـاء الـوصـال فماؤنـا عَـذبٌ تَـحـدَّرَ مـن سَـحـابٍ واحـد
أو يـفـتـرق نَـسـبٌ يـؤلّـف بيننا أدبٌ أقـمـنـاه مَـــقـام الـــوالد

وهكذا حَلَّ الأدب مكان النَسب، والإخاء التالد والسَحاب الواحد اجتازا القبيلة إلى «الوحدة» ولسنا بحاجة إلى أن نوّضح أن شاعراً عاشَ في عصر قديم عصر «الواثق» من العصر العباسيَّ، لماذا يفتخر بالأدب ويقدِّمُه على العشيرة والقبيلة ويعتبره العامل الجامع الذي يؤلّف بين الجماعة أي القوميَّة.

وهذا شاعرٌ آخر من عصر لاحق وهو أبو الطيب المتنبي يقول في معرض مدحه لسيف الدولة الحمداني:

تُـهـاب سـيـوف الـهـنـد وهـي حـدائـدُ فـكـيـف إذا كـانـت نـــزاريـة عُـــربـا

ولا يمكن أن تعني عبارة «عُربا» إلّا «العرب».

إنّها الثقافة الجامعة المعبّرة عن وجدان ابن البادية، وابن القبيلة، وابن المدينة، وابن شاعر، في أكثر من عصر، كانت ثقافة قائمة ماثلة كالطود. وتُعبر عن نفسها من خلال التمسّك بالقيم والتقاليد والعيش المشترك تناقلته الأجيال في مختلف الأصقاع العربيّة.

وبالعودة إلى الأصمعيّ وإنجازاته من خلال الإمساك ببوصلة الثقافة العربيّة الأصيلة التي يوجزها بكلمة «اللغة» وخوفه من تأثير الشعوبية والموالي (أي التغريب بلغة اليوم) يجب أن لا يُفهَم منه أنّه صاحب ثقافة «شوفينية» مُتعصّبة من أجل التّعصب، إنّما ما يجب أن يُفهم هو أنَّه الحريص على عدم تشويه اللوحة أو المنحوتة التاريخية التي تُمثّل كنزاً ثميناً يَجب الحرص عليه وحمايته. ويَدُل على ذلك قوله: «فليكن عند بعض القوم رَجلاً قويماً مُسدَّد الفكرة لا التواءَ فيـه»[28].. لم يقل فليكن عند القوم حاكماً، بل قال «رجـلاً»، ولا نظن ذلك الرجل إلّا الأصمعيّ

(26) زكي، المصدر نفسه، ص 53.
(27) المصدر نفسه، ص 53.
(28) المصدر نفسه، ص 33.

نفسه، فهو الذي نَصّب نَفسه وأقحمها في أصعب المواقف حتى دَخَل السّجن، وكان الكثير من المفسرين والشعْراء والأدباء يَخشون نَقدَه، كان يقول: «أعتقد أن الفقهاء ضاعوا وضيَّعوا الحق في فتاواهم»[29].

فهذا عيسى بن عمر الثقفي «وبالرغم من أنَّه كأبي عمر ابن العلاء ثقةً وإخلاصاً وإيماناً بالعربيّة... إلّا أنَّه كان يُروعَه بتَقَعُرِه (والتقعر هو الأنانية وحب الشهرة) لأنه كان يعدل عن سَهل الألفاظ إلى الوحشيّ والغريب سَبيلاً نَحوَ الأستاذيَّة»[30]. في حين أنه نقل عن سلام بن أبي مطيع: «أيّوب أفقَههم، وسُليمان التيميّ أعبدَهم، ويونس أشَدَّهُم زُهداً عند الدراهم»[31].

وعندما أحسّ أن بعض رواة القصة يُشكلون خطراً كبيراً على العقيدة السليمة، من خلال مبالغتهم واجتهاداتهم الفردية في التفسير والشرح غير الملائم مع المنطق والموضوعيّة مثل «قُصور الجنة وغيرها».

وعندما شَعَر أنَّ العلم تَحوَّل عند الكثير من غير العَرب، كتب رِسالته الشهيرة إلى هارون الرشيد وقد كانت سَبباً للتَقرُّب من الخَليفة الذي اكتشف أهميّة ما يختزنه هذا العالم الأديب والشاعر الجريء والمتحمّس لتنقية الزوان الشعوبي من القمح العربيّ. وقد أتهمه البعض بأنه كان العامل المسبب بصورة مباشرة في نكبة البرامكة ولكنَّه سَبَق والتقى بالبرامكة وزار منازلهم وانتقد بذخهم وناصرَ الفَضل ابن الربيع لأنَّ «عروبَتَهُ خالصة» وكانَ بالمرصاد «لما يدبره البرامكة بأمر ولاية العهد»[32] ولكنه لم ينشط في مقارعتهم إلّا تفادياً لعودة المجوسية ولتجنب الإساءة للعروبة والإسلام. ويعتبر أحمد كمال زكي في **أعلام العرب** أنَّ «الأصمعيّ كان يرى نفسه يتكلم بلسان الجماعة العربيّة: سلم الباهلي، ويزيد ابن مزيد الشيبانيّ، والفضل بن الربيع، وأم جَعفر زبيدة، ثُمَّ بني هاشم أخوال الأمير محمد بن الرشيد أي الأمين»[33].

ازداد التقارب بين الأصمعيّ والرشيد فكان يخلو به ويناشده القصيد، وقد خاض المعركة مع إسحاق الموصلي «حليف البرامكة» على أساس ميدانها الشخصيّ والقوميّ، الشخصيّ للتقرّب من الرشيد أكثر، والقومي لأنه أي الموصلي «بعض صنائع آل بَرمَك» وصورة من صُور الحمراء «بغداد الحديثة» وحين سافر الرشيد إلى الرقّة يرافقه الأصمعيّ وحاشيته من العلماء والشعراء سَأله الخليفة: «هل حملت شيئاً من كُتُبك يا أصمعي؟ أجاب نعم حملت ما خَفَّ حمله... وكم حَملت... أجاب ثمانية عشر صندوقاً... فصاح الخليفة هذا لمّا خففت فلو ثقلت كم كنت تحمل؟»[34].

---

(29) المصدر نفسه، ص 32.
(30) المصدر نفسه، ص 30.
(31) ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج 2، ص 87.
(32) زكي، المصدر نفسه، ص 219.
(33) المصدر نفسه، ص 220.
(34) زكي، المصدر نفسه، ص 241.

وصل الأمر أن الرشيد سأل الأصمعيّ بحضور الحاشية: كيف أنت بعدنا، أجاب: والله ما لاقتني بعدك أرض يا أمير المؤمنين، فأُحرج الرشيد لأنه لم يفهم العبارة، ولما خلا به قال له: «لا ينبغي أن تكلمني بين يَدي الناس إلّا بما أفهمه... فإذا خلوت بي فعلمني»[35].

إن عالماً كالأصمعيّ حين يصل به الأمر إلى أن يُناقش العلماء، ويُعارض الفقهاء، ويُصحّح للشعراء، ويُعلّم الخلفاء، هنا يحضرنا السؤال: ماذا كان يريد من كل هذا، فهو لا يحابي خليفة من أجل المال أو الموقع، ولا يعجب أو ينبهر بوالٍ أو قائد، حتى لم يَمِل إلى شاعر بعينه إنما قال عندما سُئل: «أيُّ بيتٍ قالته العرب أشعر، فأجاب: الذي يسابق لفظه معناه»[36].

لهذا كانت هناك الرسالة التي لا يُهادن بها، وهي التعصب إلى لغته العربيّة وما تختزنه من علم وأدب أصيل، وإذا كان هناك من انحياز فهو للعلم والمعرفة ولتوظيف هذا العلم لصيانة التراث ولإغنائه وتطويره، إنّه لم يُسَرّ بمقتل البرامكة لأن معركته معهم كانت ثقافية وليست شخصيّة، فقد ابتعد من البلاط بعد النكبة. بعد أن «رأى أن دورهُ في دار السلام قد انتهى فشمَّر للرحيل وهو يغض ويكتم في أعماقه اللواعج»[37].

وقيل إن المأمون ذات يوم لما رجع إلى بغداد وقرّ بها استدعى قاضيه يحيى بن الأكثم وقال له: «وددت لو أني وجدت رجلاً مثل الأصمعيّ ممن عرف أخبار العرب وأيامها وأشعارها فيصحبني كما صَحِب الأصمعيّ الرشيد»[38].

ومات الأصمعيّ عام مئتين وسبعة عشر للهجرة وكان إلى جانبه ثُلّة من العلماء والأقرباء ومنهم أبو حاتم السجستاني، وقد رثاه أبو العتاهية بأبيات منها:

تقضّت بشاشات المجالس بعده ... وودعنا إذ ودع الأنس والعلم

وقد كان نجم العلم فينا حياته ... فما انقضت أيامه أَفُل النَّجمُ

كما رثاه الحسن بن مالك[39]:

لا درَّ دَرُّ نبات الأرض إذ فجعت ... بالأصمعيّ لقد أبقت لَنا أسفا

عش ما بدا لك في الدنيا فلست ترى ... في الناس منه ولا في علمه خلفا

ما يهمنا في نهاية هذا المقال هو التّأكيد أن القوميّة العربيّة المتمثّلة في حينه بما جسّده الأصمعيّ وكُثر غيره، والكثير من بعده. لم تُولد القوميّة العربيّة مع نهوض الثورة الصناعية الأوروبية، أو مَع نُشوء الدولة الحديثة التي يحرص الغرب من خلال ثقافة بعض المستشرقين

---

(35) المصدر نفسه.

(36) ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج 6، ص 151.

(37) زكي، المصدر نفسه، ص 268.

(38) المصدر نفسه، ص 322.

(39) النيسابوري، **فقه اللغة وسر العربية**.

وبعض المؤرخين ومنهم «عرب» على ربط فكرة القوميّة بعجلة الثّقافة الغربيّة الحديثة، بل إنَّ فكرة العروبة والدفاع عن العرب (القوميّة العربيّة) تأصَّلت عبر صراع تاريخيَّ مرير خاضَه الأصمعيّ والعشرات من أمثاله ومن خلال ما احتوته اللغة، وأشعار العرب، والقرآن الكريم والسنّة، والقصص، والروايات، والأحاديث، والأخبار التي تَعكس واقع الأمة العربيّة، وليست أمنيات ونظريات تمخضت عن خيال أو طموح سياسيّ، أو مشروع مستقبلي صاغَه مُثقَّف عالم، أو مجموعة من المثقفين.

إنَّ عبد الملك الأصمعيّ لم يكن مُنظراً ولم يستند إلى مرحلة تاريخيَّة من العصور البائدة فيُحييها، ولكنه دوّن ونقل وحَفظ وفَسّر ما كان ينبض أمامه بالحياة العربيّة ويزخر بالقيم ويتمثّل بالصور التي ملأ شريطها سائر الأقطار والأمصار العربيّة وغير العربية إلى حيث وصلت مؤثرات هذه اللغة العظيمة وأهلها. وقد ذكر التبريزي: «إن الأصمعيّ أملى كتاب **خلق الإنسان** خمسة عشر مرّة، فكل نسخة من إملائه تخالف النسخ الأخرى في نقص وزيادة»[40].

هذا ما يَدُل على عقل نَقَّاد مُتابع للجديد، وبهذا فقد زخرت أعماله بالأصالة من جهة وبالقيم الإنسانية من جهة ثانية، فهل من غضاضة إذا عدَّينا أبا سعيد عبد الملك الأصمعيّ من المؤسسين الأوائل لما أصبح اليوم العروبة والقوميّة العربيّة؟ □

(40) أبو سعيد الأصمعي، **كتاب السلاح**، حققه محمد جبار المعيبد (بيروت: منشورات الجمل، 2015)، ص 2.

محمد محمود مهدي

جماعات الضغط الإيرانية في أمريكا: الجذور والحضور وحدود التأثير

تقديم سالم حميد

(دبي: مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2017). 136 ص.

محمد أحمد محمود(*)

باحث من العراق.

ـ 1 ـ

صدر عن مركز «المزماة للدراسات والبحوث» في دبي، كتاب يحمل عنوان **جماعات الضغط الإيرانية في أمريكا: الجذور والحضور وحدود التأثير**، الذي قدّم مؤلفه من خلال فصوله الثلاثة، زاويةً جديدةً ومكّوناً معرفياً تحليلياً حول مجتمع الأمريكيين الإيرانيين وما أفرزه من جماعات وقوى ضغط أو (لوبي إيراني) أخذ ينمو بقوة في أروقة السياسة الأمريكية ومراكز صُنع القرار؛ وذلك ببيان جذور تكوينهم ومدى حضورهم وحدود تأثيرهم ومستقبلهم في السياسة الأمريكية.

وقد جاء الفصل **الأول** من الكتاب، كمدخل تمهيدي لفهم البيئة الإطارية وحدود النظام السياسي والاجتماعي والقانوني، الذي تُمارس من خلاله جماعات وقوى الضغط الأمريكية تفاعلاتها وممارساتها داخل النظام السياسي الأمريكي؛ وخلُص إلى أن جماعات الضغط الأمريكية على أنواعها واختلاف مسمياتها، باتت جزءاً لا يتجزأ عند الحديث عن آليات عمل النظام الأمريكي، ولا سيّما أن الخصائص القانونية، وكذلك السياسية التي يتمتع بها النظام الأمريكي قد سهلّت كثيراً من عمل هذه الجماعات بتمكينها من ممارسة الضغط على صُناع القرار السياسي لتحقيق أهدافها.

ـ 2 ـ

لقد ركّز المؤلف في الفصل **الثاني** من الكتاب، على محورين اثنين، ينطلق أولهما من فرضية أن جماعات الضغط التي ترتكن إلى جمهور متماسك ومتميز من الأفراد يمنحها قدراً أكبر من الديمومة والقدرة على

(*) البريد الإلكتروني: seyasaseyasa@yahoo.com.

التأثير، وبناء على ذلك، جاء هذا المحور متعمقاً بالبحث والدراسة في ما يسمون الأمريكيين الإيرانيين، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، ولم يتجاوز عددهم حاجز نصف المليون فرد، وفقاً لآخر إحصاء سكاني عقدي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية في 2010، وكذلك بحسب مسح المجتمع الأمريكي (ACS) لعام 2014، الذي قدّر عدد الأمريكيين من أصل إيراني بنحو 452,815 نسمة، والذين استطاعوا ـ بحسب المؤلف ـ أن يكون لهم موطئ قدم في الداخل الأمريكي، مؤكداً أن المكوّن القومي دون الديني كان ملاذهم الآمن في تحقيق التماسك والتقارب فيما بينهم، متغلبين بذلك على تنوعهم العرقي والمذهبي بخلاف دولتهم الأم ذات الأغلبية المسلمة المنتمية إلى المذهب الاثني عشري.

وأشار المؤلف إلى أن احتلالهم المرتبة الأولى بالنسبة إلى التعليم العالي وما فوقه، من بين جملة المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدهم على الجمع بين المكانة الاجتماعية العليا والدخول المادية المرتفعة، مشيراً إلى ما أكدته نتائج تعداد 2010، بأن معدل دخل الفرد والأسرة الأمريكية من أصل إيراني مستمر على ارتفاعه السنوي لما يفوق 60,000 دولار، فضلاً عن أن معدل ملكيتهم للأعمال نحو 21.5 بالمئة، وأن مجموع صافي الإيرادات التجارية الناتجة من الأمريكيين الإيرانيين هو أكثر من ملياري دولار.

وفي ما يتعلق بالمشاركة السياسية للأمريكيين الإيرانيين، بيّن المؤلف أنه تحوُّل من العزوف الكلي عن المشاركة؛ بأن وصلت نسبة مشاركتهم في انتخابات 2004 إلى أدنى مستوياتها بواقع 10 بالمئة، ومالت إلى الارتفاع الملحوظ؛ فنحو 19 بالمئة من الأمريكيين الإيرانيين تطوعوا في حملات المرشحين السياسيين في عام 2014 و29 بالمئة منهم من كتبوا رسائل دعم لمرشحين بعينهم، متوقعاً بأن يكون للأمريكيين من أصل إيراني قوة سياسية لا يستهان بها في السنوات القادمة.

ـ 3 ـ

بينما رسم المحور **الثاني** في الفصل نفسه، صورة مجُسدة لما أفرزه المجتمع الأمريكي الإيراني من قوى ضغط في الداخل الأمريكي، لعل أبرزهم: المجلس الأمريكي الإيراني (AIC)، الذي ذاع صيته في التسعينيات من القرن الماضي، ولكن مع بداية الألفية الجديدة يقول المؤلف إن نجمه خفت كجماعة ضاغطة في ما يخص القضايا الإيرانية في السياسة الخارجية الأمريكية، مُرجعاً ذلك إلى ارتباط مؤسسه «هوشنج أمير أحمدي» بالنظام الحاكم في طهران وممارساته، فضلاً عن قُربه من التيارات المحافظة في طهران، الأمر الذي كان لا يروق عدداً كبيراً من الجالية الإيرانية في أمريكا، فضلاً عن تغيرات الإدارة السياسية في كل من أمريكا وطهران، باعتلاء جورج بوش الابن ومحمد خاتمي الحكم في كلا البلدين، وهو ما تطلب تغييرات في الأدوات والأساليب التي حفّزت بظهور تيرتا بارسي، الذي أسس المجلس الوطني الإيراني الأمريكي (NIAC)، وهو المجلس غير المُسجل كجماعة ضغط أجنبي أو محلي؛ ومع ذلك، أصبح اسماً مألوفاً في دوائر صنع القرار الأمريكي سواء في البيت الأبيض أو في الكونغرس الأمريكي بحضوره جلسات الاستماع الخاصة

بالأمريكيين الإيرانيين أو القضايا الإيرانية بوجه عام، فضلاً عن حضوره اللافت في ندوات ومؤتمرات مراكز الدراسات الأمريكية، واستكتاب العديد من الصحف الأمريكية الشهيرة لأعضائه، وبخاصة في ما يتعلق بالقضايا الإيرانية وقضايا الشرق الأوسط.

ـ 4 ـ

ويصل الفصل **الثالث** والأخير، إلى نتيجة مفادها أن الإدارات الديمقراطية دون الجمهورية كانت الأكثر استيعاباً لعناصر من أصل إيراني وقبولاً لطروحات قوى الضغط الإيراني في شأن تطبيع العلاقات مع طهران، كإدارة الرئيس بيل كلينتون، التي شهدت إقراراً من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أثناء زيارتها لمقر المجلس الأمريكي ـ الإيراني (AIC) بدور أمريكا في الانقلاب على حكومة محمد مصدق عام 1953، وشهدت كذلك هذه الإدارة ترشيحاً لرجل الأعمال الأمريكي ذي الأصول الإيرانية حسن نيمازي لمنصب السفير الأمريكي في الأرجنتين، وكذلك إدارة الرئيس باراك أوباما، التي كانت مسرحاً متسعاً لنشاط الأمريكيين الإيرانيين، فهي من أكثر الإدارات الأمريكية استيعاباً لعناصر أمريكية من أصل إيراني بين طواقمها، التي كان لها دور كبير ليس في تقريب وجهات النظر فحسب بين الرئيس أوباما والنظام الإيراني، بل أيضاً في التأثير في شأن اتجاه البيت الأبيض نحو إعادة صوغ العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية على نحو أكثر انفتاحاً توجت بالاتفاق النووي الإيراني في حزيران/يونيو 2015.

كما ذهب المؤلف، إلى القول إن العلاقة بين قوى الضغط الإيراني وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، لم ترتق بعد إلى مستوى التأثير القوي، ومع ذلك فإنه تنبأ في ظل الإجراءات المتبعة من جانب قوى الضغط المؤيدة لطهران والحرص الشديد لحضور جلسات الاستماع المتعلقة بطهران، وسعيهم لأجل تكوين شبكة من المؤيدين بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب سواء من الأمريكيين الإيرانيين أو ممن يؤيدون تطبيع العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، مشيراً إلى تدشين لجنة العمل السياسي الأمريكية ـ الإيرانية (IAPAC)، التي تعمل وما زالت على تشجيع وتدعيم الأمريكيين الإيرانيين على المشاركة في العملية الديمقراطية الأمريكية، مؤكداً أن هذا الحراك ينبئ بمستقبل أكثر اتساعاً وتأثيراً في السلطة التشريعية بالولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة أن هناك شبكة معقدة من أصحاب فكرة إعادة صوغ العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية على نحو أقل عدائية، سواء ممن يمثلون المجتمع الأمريكي ـ الإيراني أو من هؤلاء الأمريكيين المؤيدين لودية العلاقات مع طهران، ينشطون في عدد من مراكز الدراسات ومختلف المواقع الإعلامية الأمريكية، وأن هذه الشبكة ربما كانت غير تنظيمية في أجزاء كثيرة منها بما تتضمنه الفكرة التنظيمية من أطر إجرائية محددة وأدوار واضحة لأفرادها وصولاً لأهداف بعينها، إلا أن اللافت فيها رغم اختلاف توجهات ورؤى أركانها أو مكوناتها هو الاتفاق العام على ضرورة إعادة النظر على نحو أكثر قبولاً في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.

وفي ما يتعلق بالعقوبات على طهران، أوضح المؤلف، أن قوى الضغط الإيراني لم تستطع إيقاف سلسلة العقوبات الممتدة منذ عام 1979 حتى الأعوام القليلة الماضية،

وبخاصة الصادرة من مجلسَي النواب والشيوخ الأمريكيين، ولكنها استطاعت أن تُسهم بحسب المتاح لها من أدوات في خلق أصوات معارضة لفكرة العقوبات الاقتصادية وعدم جدواها، التي أخذت تتسع قاعدتها شيئاً فشيئاً بين مختلف الأوساط الأكاديمية وغيرها، فضلاً عن قدرتها على الإقناع بعدم جدوى توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية ضد طهران، التي كان قد تقدم بها 47 من أعضاء مجلس النواب الجمهوريين برعاية «لوي جوهمرت» عن ولاية تكساس، كمشروع قانون في 22 تموز/يوليو 2010؛ إذ كان للمجلس الوطني الإيراني ـ الأمريكي (NIAC) ردود فعل سريعة بتصعيد الموضوع إعلامياً، فضلاً عن إرسال ما يقرب من الأربعة آلاف خطاب للأعضاء الجمهوريين في مجلس النواب، وزعيم الأقلية جون بوينر، ودعوته إلى التنديد بالقرار.

واختتم المؤلف كتابه، بتصوير ما سماه معركة تمرير الاتفاق النووي الإيراني داخل أروقة الكونغرس الأمريكي، التي خاضها اللوبي الإيراني ممثلاً بالمجلس الوطني الإيراني ـ الأمريكي (NIAC) مع اللوبي الإسرائيلي (لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية (AIPAC))، متسلحاً بمجموعة من الأدوات والكيانات التي أنشأها اللوبي الإيراني لأجل دعم تمرير الاتفاق، فضلاً عن رصد وتحليل الأدوار الداعمة للوبي الإيراني، التي مارستها منظمات وجماعات السلام الأمريكي والبيت الأبيض في هذه المعركة، مؤكداً انتصار اللوبي الإيراني في المعركة بإدخال الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2015، إلا أنه رَهَن استمرارية النجاح السياسي للوبي الإيراني في عدة عوامل أهمها استمرار الحزب الديمقراطي في الحكم مقروناً باستمرار الإصلاحيين في سدة الحكم داخل طهران، منوهاً بالعلاقة الطردية بين الإصلاحيين في طهران والديمقراطيين في أمريكا. فوصول الاثنين معاً إلى رأس السلطة في كلا البلدين يخلق مزيداً من المساحات لعمل قوى الضغط الإيراني على اختلافها مجتمعة كانت أو منفردة، أما وصول تيار المتشددين في طهران أو الجمهوريين في أمريكا فقد تضيق معه هذه المساحات كثيراً □

جان نيدرفين بيترس

العولمة والثقافة ... المزيج الكوني

ترجمة خالد كسرواي؛ مراجعة طلعت الشايب

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015). 238 ص.

محمد حدوي(*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال ـ المغرب.

يكثر الحديث في أيامنا هذه عن نظام عالمي جديد وعن ما يسمى العولمة. بعبارة أوضح، يكثر الحديث في أيامنا هذه عن كون أننا نعيش في عصر يسمى عصر العولمة، ذلك العصر الذي صار فيه الحديث عن كرة أرضية بمثابة قرية صغيرة. والكتاب الموسوم بعنوان **العولمة والثقافة... المزيج الكوني** الذي نحن بصدد مراجعته يتناول أحد المواضيع التي ترتبط بجانب من جوانب هذه العولمة، ويتعلق الأمر بالعولمة الثقافية. الكتاب من تأليف جان نيدرفين بيترس باللغة الإنكليزية سنة 2009، بـ 238 صفحة، ترجمه إلى العربية خالد كسرواي، وراجعه طلعت الشايب من المركز القومي للترجمة، سنة 2015. وهذا الكتاب يتناول العولمة التي تخطت القوميات بوصفها تهجيناً، أي أن العولمة بعبارات ثقافية «تميل نحو مزيج كوني». ويدين هذا الكتاب على الأرجح بجزء كبير من جاذبيته كما أعلن المؤلف عن ذلك إلى تركيبة صفاته، حيث إن المؤلف انثروبولوجي في الأساس، والأنثروبولوجيا كما تعلمون منظور إدراك ل«الثقافة». والمميز الأكثر جاذبية في الكتاب، هو أنه يتبنى منهجاً عميقاً من الناحية التاريخية يطور منظور المزج الكوني أو التهجين، ويمشكل الثقافة. وكل موضوعات هذا الكتاب بسطها المؤلف في سبعة فصول جاءت كما يلي:

ـ 1 ـ

في الفصل **الأول** من الكتاب يعرض المؤلف الإشكالية العامة للعولمة، واستهل كلامه بصورة بلاغية جذابة شبّه بها العولمة بمنشور زجاجي تنعكس فيه الخلافات الكبرى المتعلقة بالحالة الإنسانية الجمعية؛ وأشار إلى أن القضايا الرأسمالية وعدم

(*) البريد الإلكتروني: medhaddaoui1@gmail.com.

المساواة والطاقة والتنمية والبيئة والثقافة والنوع والهوية والكثافة السكانية قد عادت مرة أخرى في صورة قد شكلتها العولمة.

وبعد ذلك شرع المؤلف بعرض مناطق الاتفاق والاختلاف في أدبيات العولمة، ويرى أن هناك صعوبة في رسم خط فاصل بين الاتفاقات والاختلافات حول العولمة؛ لأن العولمة تستدعي اختلافاً أكثر من الاتفاق، كما أن مساحات الاختلاف تفوق كثيراً مساحة الاتفاق. فالعولمة أنتجت نظاماً جديداً للاختلاف ـ ذلك الاختلاف ـ الذي أُنتج بواسطة الرأسمال الذي يعمل من خلال الخصوصية.

ـ 2 ـ

ينطلق الفصل **الثاني** بسؤال حول ما إذا كانت العولمة تميل إلى التكامل الإنساني. وإذا كانت العولمة في الوقت الراهن تساهم في توسيع إطار التعاون وترسيخ اللامساواة على نطاق عالمي، فإن تبني العولمة كمنظور طويل المدى وتطوري ربما يعمل في منظور المؤلف على تخطي هذه المشكلة. وما يجب أن نعترف به حسب المؤلف هو، أن العولمة غير عادلة، فبقدر ما توسع التعاون نجدها كذلك تعمق اللامساواة. وهذا التناقض ليس جديداً في التاريخ. وقد فحص المؤلف هذا المنظور من وجهة نظر الهجرة والشتات اللذين كثيراً ما استخف بدورهما. لقد أدت التحركات السكانية الكبرى في العالم إلى الاحتكاك بين الثقافات المختلفة وإلى اختلاط الأعراق وتلاقي الجينات والملامح الفيزيولوجية، وأدت هذه الحركات إلى انتقال الأمراض التي رافقتها على نطاق واسع أساليب الرعاية الصحية. وإذا كان المنادون بالمحلية يعارضون العولمة أو شكلها الحالي، فإن الرؤية التي صارت أكثر شيوعاً في الوقت الراهن أن اختلاط المجموعات البشرية يؤدي إلى مزج الثقافات التي كثيراً ما احتوت على رؤى توسعية أو تطلعية للوحدة الإنسانية. فتداخل الثقافات تولد تركيبات وخيارات جديدة في نمط الحياة والفرص الاقتصادية.

لكن الانتقاد الذي يمكن أن نوجهه إلى هذه النقطة هو أنه عندما يمتزج التغير السريع والأساسي مع الاستقرار يصبح من الصعب أن تضع توازناً بسهولة. والسؤال الذي يطرح هنا، من الذي يقوم بشيْد البنى التي تتدفق عبرها الأشياء، ومن الذي يتحكم أو لا يتحكم فيها وينتفع بها؟

ـ 3 ـ

يحرص المؤلف في الفصل **الثالث**، بحسّ ثقافي، على تبيان كيف أن العولمة تلازمت مع عدة مفاهيم متضاربة للاختلاف الثقافي. فالوعي بأن العالم «يصبح أصغر»، وكذا الوعي بالاختلاف الثقافي في نظره، ينحسر تزامناً مع حساسية متزايدة للاختلاف الثقافي. كما أن «البروز المتنامي للاختلاف الثقافي؛ يمثل جزءاً من تحول ثقافي عام، يشمل انعكاسية ذاتية أوسع للحداثة» (ص 67).

إن الاختلاف الثقافي حسب المؤلف اكتسب شكلاً مختلفاً. إذا كان هذا الاختلاف قد اعتاد أن يأخذ هيئة الفروق القومية، وهناك صور أخرى من الاختلاف أتت الآن في المقدمة؛ كالجنس والهوية السياسية والحركات الدينية والعرقية وحقوق الأقليات والسكان الأصليين. ويتمثل نقاش آخر في أننا نعيش «صدام الحضارات» الذي يولد منافسة

وصراعاً. وهنا قدمت الثقافة بوصفها الصدع للصراع بسبب الاختلافات الثقافية.

وفي الرؤية **الثانية**، يؤدي الترابط الكوني إلى زيادة التقارب الثقافي، كما في الامتداد الكوني للنزعة الاستهلاكية، والصورة المختصرة لهذا الزخم يسمى الماكدنلدة (McDonaldization). التي هي صورة للتجانس العالمي للمجتمعات. والماكدنلدة صورة من صور الفكرة الكلاسيكية للعالمية وأشكالها الحديثة من التحديث والانتشار العالمي للعلاقات الرأسمالية.

ويرى فريق **ثالث** الذي هو نموذج آخر يختلف عن النموذجين السابقين، أن ما يحدث هو عمليات من المزج أو التهجين عبر الأماكن والهويات. والتهجين يحدث بين عناصر ثقافية ونطاقات داخل المجتمعات. كما يشمل التوفيق بين المعتقدات والمزج اللغوي، وتمازج الأجناس والتشابك. ويؤدي هذا إلى تآكل الدولة القومية والاقتصادات القومية والهوية الثقافية القومية، وهذا التآكل يمثل لحظة شديدة التعقيد والخطورة وتطرح صعوبات لفهم الأرضية الثقافية القابعة أمامنا لدراسة العولمة والثقافة.

ـ 4 ـ

يُعنى الفصل **الرابع** بفكرة العولمة كتهجين يفضي إلى مزيج كوني. ولتوضيح هذه الفكرة يستحضر المؤلف تعريفاً للعولمة قدّمه ألبرو (Albrow) وهي «كل تلك العمليات التي بها تندمج شعوب العالم في مجتمع عالمي واحد أو مجتمع كوني» (ص 95). كما يستحضر تعريف كل من «روي» (Rowe) و«شيلين» (Schelling) حول التهجين بوصفه «الأساليب التي بها تصبح الأشكال منفصلة عن ممارسات قائمة، وتعود للاتحاد مع أشكال أخرى في ممارسات جديدة» (ص 101).

وفي الوقت الذي تسير فيه العولمة نحو الإضعاف النسبي للدولة الأمة، تعنى كذلك بتعزيز المحلية والتمشي معها على نحو يساعد الشعوب على تأكيد ولاءات محلية وتثمين هوياتها الخاصة مع ضمان مشاركتها في قيم وأنماط حياة عالمية. أما التكوينات الهجينة فقد تشكلت بفعل تداخل منطقيات مختلفة تظهر نفسها في مواقع ومساحات تهجين. وهكذا صار التداخل الثقافي محوراً رئيسياً لهذا المنظور رغم ما يطرحه من مشكلات مختلفة تتعلق بالإطار السياسي للاحتفاء بالتهجين، وكذلك المقياس الذي يمكننا من التفريق بين التهجينات، لأن التهجين اهتم بخليط الظواهر التي ثبت اختلافها وانفصالها في نفس الوقت. وعمليات العولمة في الماضي والحاضر يمكن وصفها بشكل مقبول كعمليات تهجين. و«يلمح التهجين إلى الحدود؛ فبدون الحدود لاي وجد التهجين» (ص 130).

ـ 5 ـ

يرد الفصل **الخامس** على انتقادات التهجين. ويرى المؤلف أن تفحُّص رد الفعل العنيف المعادي للتهجين فرصة لتعميق وتحسين رؤيتنا للتهجين. إن النظريات المعادية للتهجين تعد التهجين زائفاً و«تعددية ثقافية وهمية». والمشكلة الحقيقية في النهاية ليست التهجين الشائع على امتداد التاريخ وإنما الحدود والنزعة الاجتماعية. فالتهجين يجعل من الحدود مشكلة تطرح على عدة مستويات. وعرض الفصل أنواعاً

مختلفة من التهجين. ويرى المؤلف أن فكر التهجين انتقد لكونه «فكراً تابعاً لا يكتسب معنى إلا في فرضية النقاء» (ص 138). والتهجين لا يعكس حقائق اجتماعية واقعية، فهو زائف وبلا جذور. إن عملية التهجين ضاربة في عمق التاريخ والمزج يتسارع بسبب التغيرات البنيوية الكبرى التي يشهدها العالم مع العولمة، لكن الهجوم اليوم لا يهتم إلا بالتهجين الثقافي ويتم التغاضي عن الأنواع الأخرى. والقضية ليست مع أو ضد التهجين، بل التساؤل عن ماذا يعني التهجين وما الفائدة منه؟ وما الذي تعنيه الحدود في زمن تتزايد فيه الأنشطة العابرة للحدود؟

ورغم أن انتقادات كثيرة انصبت على التهجين إلا أن القصور الأبرز هو أن التهجين ليس متكافئاً. والتهجين لا معنى له حسب المؤلف «بدون الافتراض المسبق للاختلاف والنقاء والحدود الثابتة» (ص 147). والمشكلة الحقيقية بالنسبة إلى التهجين تكمن في الهوية الذاتية التي تطرح عدة مشكلات التي من أكثرها وضوحاً هي كيف تراقب الهوية الذاتية الهجينة إذا كانت أغلب نظم التصنيف وأدوات القياس لا تسمح بهوية متعددة وبينية؟ أحياناً يشير التهجين بصورة من الصور إلى انقضاء مركزيات وهيمنة أخرى، والمشكلة التي تطرح هنا في الحوار حين نتحدث عن التهجين، هل نناقش دوافع من يتحدثون عن التناغم أم دوافع من يتحدثون عن الحدود؟

إن نظرية التهجين تعد حلقة أخرى لنقد «ما بعد الحداثة» من أجل تركيز الانتباه على الاقتصاد السياسي والطبقات والعدالة الاجتماعية والسياسات القاسية. وهذا يكشف أيضاً عن غياب جوانب متعددة للنقاش الذي يتناول فكرة التهجين، وهي من الاعتبارات المفتقدة أيضاً في رد الفعل العنيف المناهض للتهجين. وتشتمل فكرة التهجين على معان مختلفة ليس عبر الزمان فحسب، وإنما عبر السياقات الثقافية أيضاً.

ـ 6 ـ

يتناول الفصل **السادس** فكرة التقسيم الثنائي للشرق والغرب الذي أدى إلى ظهور الاستشراق. ويرى المؤلف أن الاحتكاك الثقافي بين الغرب والإسلام، واحد من أكثر التقسيمات الثقافية اختلافاً ومبالغة على الإطلاق. والغاية من تتبع تهجينات الشرق/الغرب هي الكشف عن العلاقات المتداخلة بينهما، لأن الشرق/الغرب «طريقة خاصة لتقسيم العالم» (ص 174). ويبين الفصل كيف أن افتراض تلاقي الشرق والغرب ضارب في القدم وكيف أن المزج بينهما موضوع هادف لأسباب مختلفة. ورغم أن التاريخ الكوني يتغير في ظل العولمة فإن المركزية الأوروبية هي المهيمنة.

ورغم التقسيمات الشرق/الغرب، فإن العالم الإسلامي نفسه مندمج في الرأسمالية الغربية على نحو كامل، كما أنه متفرد في نفس الوقت. وما يتم التغاضي عنه كثيراً هو «أن العالم الإسلامي مزيج أصلاً؛ فهو يحوي نطاقات وأخلاطاً جغرافية وحضارية... وقد أوغل الإسلام أيضاً في التقاليد العبرية والمسيحية» (ص 178). واليوم يشمل التأثير الغربي في الشرق العلم والقومية ومؤسسات الدولة، مثل الدساتير والبيروقراطيات الحديثة والكثير من أنماط الحياة. وإذا كانت هناك سيطرة لأوروبا على الشرق بل وعلى نطاق كوني في القرون الماضية فإنه مع القرن العشرين، استؤنفت «استشراقية العالم»

والشرقنة في مواجهة الغربنة مع «التأثير المتنامي لليابان» (ص 191) والصين وما يسمى «نمور آسيا» بعامة.

ـ 7 ـ

يختم الفصل **السابع** الكتاب بفكرة مهمة تنفي براءة العولمة والثقافة، ويؤكد أن المتغير المتدخل في أغلب الحسابات هو الحداثة. وعلى هذا الأساس حدد ثلاث قوى موجهة تتمثل بالعولمة، الثقافة، الحداثة. هذه القوى التي تأتي معاً في حزمة مع التحديث بوصفه المتغير البات. وفي ما يتعلق بالتهجين، يستحضر المؤلف من جديد تساؤل «ألكالي» (Alcaly) حول ماذا يعني التهجين في مشاهد القطبية والصراع؟ وإجابته بأن التهجين هو شطب المسافة الوسط. لكنه يستدرك متسائلاً: هل يعني الشطب أنه لا وجود للمسافة الوسط؟ وهنا يطرح مثالاً عن التهجين في منطقة الصراع الأشد في العالم ويتعلق الأمر بمناطق الحدود بين الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة عام 1948 والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

هنا تطرح في زمن التنقلات أسئلة مثل: لماذا ينبغي أن ترتكز الهوية على الاستقرار بدلاً من الفئات المتنقلة؟ ولماذا ينبغي أن يمنح التحليل ميزة للاستقرار بدلاً من الانتقال؟ في هذا السياق، يحاول المؤلف أن يستشرف المستقبل ويدعونا إلى أن نتوقع أن يصبح الانتقال ملحوظاً مثل الاستقرار أو أكثر منه في ظل تكنولوجيات متغايرة وظل تنامي الأعمال العابرة للحدود القومية. وهنا يستشهد بما توقعه الفيلسوف المكسيكي خوسيه فاسكونسيلوس (José Vasconcelospdk) حين توقع مزجاً كونياً في المستقبل، أو نشوء ما يسمى العرق الكوني.

خاتمة

يتبين مما سبق، أن العولمة والثقافة موضوع مفعم بالحيوية. وهو موضوع العصر الذي يعالج الصيغ الجديدة للعولمة؛ تلك الصيغ التي ينبغي أن تتفاعل مع الصيغ الجديدة للثقافة الجماهيرية العالمية سواء منها التي تعيش داخل الحدود القومية للدول أو تلك التي تعيش في وضع التنقل العابرة للحدود، رغم أن كل هذه الصيغ الثقافية تظل، من زاوية التكنولوجيا، ورأس المال، والعمالة المتقدمة، متمركزة في الغرب. إن تناول موضوع العولمة والثقافة هو تناول لموضوع مستقبل الهويات والثقافات القومية، وإعادة التفكير في أفكار الحداثة، والدين وتاريخ العالم. وهكذا يتبين لنا بجلاء أنه من المفيد جداً أن تبحث الثقافة والعولمة تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ومكانياً بصورة تخصصية جداً على النطاق العالمي حتى تتوضح الصورة جيداً؛ وخصوصاً أننا نعلم أنه لا توجد دراسات نقدية مستوفية بين الإمبريالية الغربية وثقافتها، فما بالك بأجزاء العالم الهامشي التابع لها. وإلقاء نظرة عمومية على العولمة قد يعكس المزج الكوني للثقافات وتحجب الاختلاف على النطاق المحلي والإقليمي أو القومي. فالتجانس لن يكون أبداً كاملاً، ويتطلب الأمر الاعتراف أحياناً بالاختلافات واستيعابها داخل الإطار الأكثر اتساعاً لما يعد التصور الغربي الإمبريالي للعالم □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

(1)

نـوار جـليـل هـاشـم. **أمـيـركـا والـقـوى الـصـاعـدة: الـسـيـاسـة الأمـيـركـيـة تـجـاه دول بـريـكـس فـي الـنـظـام الـعـالـمـي**. بـيـروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2019. 392 ص.

هل يمكن الرهان على أن الولايات المتحدة في طريقها إلى فقدان مكانتها القيادية للعالم في ظل ما يمكن أن تشكله منظومة دول البريكس الصاعدة (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) (BRICS) من منافسة شديدة لها على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها من المجالات الحيوية في العالم؟

سؤال محوري يسعى هذا الكتاب للإجابة عنه من خلال أربعة فصول، يتناول **أولها** طبيعة النظام الدولي والتحول الذي قد يطرأ عليه مع انضواء خمس دول صاعدة (روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل) في منظومة واحدة أطلق عليها اسم دول بريكس. ويتعلق الفصل **الثاني** بنظرة الولايات المتحدة إلى النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وموقفها من القوى الصاعدة خلال العقدين الماضيين. ويرتبط أيضاً برؤية دول بريكس للنظام العالمي الجديد وموقفها من الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تحاول فرض هيمنتها على المقدرات العالمية.

أما الفصلان **الثالث** و**الرابع**، فيتناولان على التوالي عوامل القوة الاقتصادية والعسكرية والإعلامية والمالية والقومية والمعنوية التي تحدد العلاقة بين الولايات المتحدة وقوى بريكس، وانعكاس هذه العوامل على التفاعل بين الجانبين.

وفي هذا السياق، تواجه الولايات المتحدة تحديات عديدة مثيرة للاهتمام منذ إعلان مجموعة البريك (روسيا والصين والهند والبرازيل) عام 2006 والتي أطلق عليها اسم مجموعة بريكس بعد انضمام جنوب أفريقيا إليها عام 2011. ولا غرابة في أن تثير هذه التحديات ريبة أمريكا إذا ما أدركنا أن مساحة دول مجموعة بريكس تبلغ قرابة 40 مليون كلم^2، نحو 29 بالمئة من مساحة اليابسة العالمية، ويقارب عدد سكانها 3 مليارات نسمة أي نحو 42 بالمئة من سكان الأرض، بينما يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 22 بالمئة من إجمالي الناتج العالمي (بحسب تقديرات عامَي 2017 ـ 2018). ويصل حجم إنتاجها من الطاقة إلى نحو 40 بالمئة من الحجم العالمي. وقد اتفقت دول المجموعة على تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي فيما بينها لتحقيق مصالحها المشتركة وأبرزها تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب له القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أصابت الكثير من اقتصادات الدول المتقدمة في ظل نظام اقتصادي عالمي هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة. وترجمت دول المجموعة قرارها بالتعاون بالاتفاق على إنشاء بنك جديد للتنمية عام 2014 برأسمال مبدئي قدره 100 مليار دولار، إضافة إلى صندوق لاحتياطيات الطوارئ. واعتبر انشاء «بنك التنمية الجديد» خطوة لإنهاء هيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين على مقدرات العالم الاقتصادية وإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي بما يتوافق ومناهضة سياسة القطب الواحد المالي.

وعلى المستوى العسكري يغطي حجم الإنفاق العسكري لدول مجموعة بريكس 10.8 بالمئة من حجم الإنفاق العسكري العالمي. وتسعى دول المجموعة إلى زيادة حجم إنفاقها وتطوير قدراتها العسكرية، من دون أن نغفل أن ثلاثاً منها، هي روسيا والصين والهند، دول نووية. وتشير أرقام تقريبية إلى أن روسيا وحدها تملك نحو 7 آلاف سلاح نووي، مقارنة بنحو 6800 سلاح بالولايات المتحدة. وتملك الصين 270 سلاحاً نووياً والهند 130 سلاحاً. وفي المجال السياسي، تبدي الصين العديد من المواقف المشابهة لمواقف روسيا إزاء معالجة الأزمات الدولية. وتعارض دول البريكس بصورة عامة سعي الولايات المتحدة المستمر للهيمنة على مجلس الأمن الدولي للتدخل في شؤون الدول الداخلية وتنفيذ أجندات أمريكية لا تتوافق والقوانين الدولية.

هذه التحديات التي تمثلها دول البريكس قد تحد من التفرد الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية، لكنها لا تزال عاجزة ـ بحسب رأي العديد من الخبراء ـ عن الحد من سياسات الولايات المتحدة الهادفة إلى تنفيذ الأجندات الأمريكية من خلال العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ على الدول التي تخالف سياساتها. ويعود ذلك إلى استمرار استحواذ الدولار الأمريكي على نحو 85 بالمئة ـ في أقل تقدير ـ من نسبة المعاملات العالمية التي تم تداولها في العقدين المنصرمين، على الرغم من إطلاق العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» واليوان الصيني للحد من هيمنة الدولار الأمريكي ومحاولات توفير آليات بديلة للمعاملات العالمية غير معتمدة على الدولار.

(2)

ناصيف نصار. **مقالة في الوجود: قراءة نقدية في «المقدمة» المالكية**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2019. 143 ص.

الغرض من هذا الكتاب للفيلسوف اللبناني ناصيف نصار ـ كما يأتي في توطئته ـ مزدوج؛ فهو استجابة لحاجة الاهتمام بالفكر الفلسفي العربي المعاصر بغية إبرازه وتحليله وتقييمه واستيعابه من جهة؛ ومن جهة ثانية، استعادة انتقالية لأفكار طرحت في كتابات سابقة تتمحور حول ضرورة الربط بين فلسفة الإنسان وفلسفة الوجود. وفي هذا السياق، يتناول نصار في كتابه هذا قضية الوجود في فكر المفكر اللبناني شارل مالك بما يخدم قضية تعميق النظر في العلاقة بين فلسفة الوجود وفلسفة الإنسان، وذلك من خلال تحليل نقدي لكتاب **المقدمة** لشارل مالك بوصفها سيرة ذاتية فلسفية يمثل مضمونها الفلسفي خلاصة نظرته إلى الوجود ومراتبه، وهي عند مالك: الرياضيات والعلم والكوزمولوجيا والحلولية والمثالية والكيانية والحياتية والإيمان (أعلى مراتب الوجود).

وإذ نتحرك في رحاب سيرة ذاتية فلسفية ـ كما يرى نصار ـ ، يفتتح شارل مالك سيرته الذاتية بعبارات الغربة، الغرابة والتغرب، فيرى أن الكائن الإنسان غريب ـ «غريب في امتلاكه سراً وغرابة. وغريب هو في كونه متغرباً ـ غريب متغرب. وسر أسراره يكمن في ذلك التغرب إياه». والغربة المقصودة هي الغربة النفسية الميتافيزيقية. وفي رأي مالك ليس وجود الإنسان وغربته في الدنيا نتيجة مصادفة وليس مصيره قدراً محكوماً بالمصادفة. ثمة حقيقة متعالية، وأخيرة يشير إليها شعور الإنسان بالتغرب. وهذه الحقيقة هي ما يجدر بالإنسان أن يسعى إلى اكتشافه والاتصال به والاستقرار فيه. فالتجربة التي يعبّر عنها تركيز مالك على الغربة والتغرب هي تجربة «التحرق إلى الوجود الكامل، إلى الكيان الأسمى، إلى الحقيقة الحقة». فهل هذا الوجود الكامل موجود بالفعل؟ وما هي طريق اكتشافه والوصول إليه والعودة إلى أحضانه؟

من هنا ـ كما يوضح ناصيف نصار ـ تبدأ طريق البحث عن الحقيقة عند شارل مالك والاتحاد بها. إنها الطريق التي تجتاز «مراتب الوجود» وصولاً إلى الوجود الكامل المطلق، إلى الكيان النهائي، «الكيان الذي عندما نبلغه، نعرف سر غرابتنا، وهو ما كنا ننشد في توقنا إلى العودة من غربتنا». وهذا الوجود الكامل المطلق هو الشيء المطلق الذي لا تدركه العلوم، ولا تدركه الفلسفة إدراكاً صحيحاً، وبخاصة إذا فهمت المطلق على نحو حلولي أو مادي. فلا سبيل إلى إدراكه، إذا كان ثمة سبيل، سوى سبيل الإيمان الإبراهيمي. وعلى هذا النحو يقدم مالك **المقدمة** التي يضع فيها خلاصة نظرته إلى الوجود.

(3)

ألان دونو. **نظام التفاهة**. ترجمة وتحقيق مشاعل عبد العزيز الهاجري. بيروت: دار سؤال للنشر والتوزيع، 2019. 368 ص.

يرى المفكر الكندي ألان «دونو» في كتابه **نظام التفاهة** (*Mediocratie*) أن التفاهة هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي الاحتكاري تعرّض فيها مفهوم العمل في المجتمعات للتغيير بحيث تحولت

المهنة إلى وظيفة لتضمن البقاء على وجه الأرض ليس إلّا، في حين أخذت المفاهيم المرتبطة بعالم السياسة ومجال الدولة والشأن العام بالتراجع عن القيم والمثل العليا، وهو ما مهّد للتافهين بأن يمسكوا بمواقع القرار في العالم، سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وهكذا، يعزو المؤلف هذا التحول الذي سمح بسيطرة نظام التفاهة لسببين رئيسيين: **الأول** يرتبط بتطور مفهوم العمل في المجتمعات؛ و**الثاني** يتعلق بعالم السياسة ومجال الدولة والشأن العام.

وإذ يتوقف عند السبب **الأول** لسيطرة التفاهة، يرى أنه بعد تحول «المهنة» إلى «وظيفة»، يتعامل معها صاحبها كوسيلة للبقاء لا غير، بات يعمل العامل ـ على سبيل المثال ـ عشر ساعات عمل في مصنع السيارات من دون أن يستطيع إصلاح عطل بسيط في سيارته، وينتج العامل الزراعي غذاء لا يستطيع شراءه، ويبيع العامل المسوق كتباً ومجلات ولا يستطيع قراءة سطر واحد منها، ليصبح العمل بذلك تغريبياً وتشيئياً.

وبالنسبة إلى السبب **الثاني** المرتبط بعالم السياسة ومجال الدولة والشأن العام، يرى أن جذور حكم التفاهة بدأت مع عهد مارغريت تاتشر، حين جاء التكنوقراط إلى الحكم، واستبدلوا السياسة بمفهوم «الحوكمة»، والإرادة الشعبية بمفهوم «المقبولية المجتمعية»، والمواطن بمقولة «الشريك». وبذلك صار الشأن العام تقنية «إدارة»، لا منظومة قيم ومثل ومبادئ ومفاهيم عليا، وتحولت الدولة إلى مجرد شركة خاصة، بينما تحول السياسي إلى مجرد ناشط لخدمة مصلحة جماعته.

ومن هذين المنطلقين ـ تنميط العمل وتسليعه وتشييئه، وتفريغ السياسة والشأن العام من مضمونهما ـ يعتبر المؤلف أن التفاهة صارت نظاماً كاملاً على مستوى العالم. وأضحت قاعدة النجاح فيها مجرد «لعبة» ـ ما عليك سوى أن تلعبها ـ على نحو روتيني حتى من دون اعتبار لأي شأن إنساني، أو اعتبار ثقافي. وعليه يغيب الالتزام بالقيم والمثل العليا في ممارسة المهنة والسلطة، لتتحول الجامعات التي تمولها الشركات إلى مصانع للخبراء المعلبين ـ لا للمثقفين ـ هدفهم الأساس إرضاء حاجات السوق قبل أي شيء آخر.

(4)

عايدة الجوهري. **دروس شهرزاد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 253 ص.

احتلت حكايات **ألف ليلة وليلة** في تداخل قصصها الخرافية والشخصية المحورية فيها شهرزاد، مكانة واسعة في الثقافة الشعبية العربية بما عكسته من قيم وثقافة وأفكار سائدة في المجتمعات العربية تتمحور حول سيطرة المجتمع الأبوي والثقافة الذكورية والمواقف منها القابلة للتأويل وإعادة التأويل والإسقاط والتفسير والتخيّل، والتي تحض القارئ على إعادة النظر بأفكاره واستنتاجاته وفرضياته.

من هنا يعيد هذا الكتاب رسم صورة شهرزاد وتفاعلها مع الملك شهريار بما يظهر خصالها ومواصفاتها في سعيها لانتزاع مغفرة الملك بشتى الوسائل والبقاء على قيد الحياة، وبما يساعد على تفكيك فرضية مفادها أن شهرزاد ابنة وزير الملك استقدمت الحكايات من خزانة أبيها لتعيد سردها

بتوجيه من حراس الخزانة ـ على الأرجح ـ لتهدئة خواطر الملك المجروح من خيانة زوجته وتخفيف آلامه ومؤانسته حتى يدهمه النعاس قبل أن يقرر التخلص منها. ولم يكن ذلك ممكناً لو لم تخرج شهرزاد عن جندرها وتسترسل في رسم شخوص أنثوية ناقصات فضيلة، واتزاناً، وحكمة، والتزاماً ووفاء.

وإذ يُعاب على شهرزاد انخراطها في فرضية الترويج لنقصان المرأة هذا بدلاً من الذود عنها، إرضاءً للرجل وتسلطه والحفاظ على ذكوريته، يقدم هذا الكتاب قراءة مغايرة للصورة النمطية عن شهرزاد كشخصية رمزية تختصر صورة المرأة العربية الضعيفة والخاضعة لإرادة الرجل في المجتمعات العربية والشرقية. ويبرز من خلال قراءة سوسيولوجية جندرية لشخصية شهرزاد قدرة المرأة العربية، إن أرادت، على مواجهة مظالم المجتمع الأبوي والثقافة الذكورية عليها، وذلك لما لها من معرفة وقوة على التأثير في الحدث. كما يوضح أن التمييز بين النساء والرجال لا يستند إلى فوارق طبيعية ثابتة، بل هو مسألة ثقافية ترتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية السائدة في أي مجتمع.

يبقى أن الدور الذي اضطلعت به شهرزاد والذي جعلها تنجح في مهمة بدت مستعصية ومحفوفة بخطر الموت، يعد انتصاراً لصورة المراة واعترافاً بقدراتها العقلية والنفسية والأخلاقية. وهذا الانتصار ترجمة لقانون اجتماعي مفاده أن منسوب الاعتراف بالمرأة يزداد طرداً مع اعترافها بذاتها، ومع تزايد مهاراتها وقدراتها وإنجازاتها، إضافة إلى ارتفاع منسوب ثقافة الرجل وتحضره.

ثانياً: كتب أجنبية

(1)

Jamal Karsli and Talal Jasem

Syria Between War and Painful Peace

New York: Independently Published, 2019. 304 p.

يبحث هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديمه ـ في الوضع العام في سورية من أجل إعادة بناء الدولة السورية ومؤسساتها على أسس متينة تستند إلى المواطنة والعدالة والمساواة والديمقراطية وضمان الحقوق والتفاهمات والاتفاقات التي قد تُبرَم بين كل فئات ومكونات المجتمع السوري. ويسعى الكتاب لرسم خارطة طريق للخروج من الأزمة السورية، متناولاً تعقيدات وملابسات الحل السلمي في البلاد نتيجة تشابك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في الصراع السوري، وصعوبة الوصول إلى تسويات تراعي مصالح السوريين الوطنية ومصالح اللاعبين الدوليين، ولا سيّما بعد فشل الأمم المتحدة ـ وتحديداً مجلس الأمن ـ في معالجة الأزمة وتفاقم الوضع الإنساني لنحو 12 مليون نازح ولاجئ ومهجّر سوري داخل البلاد وفي جميع أنحاء العالم وفقاً لآخر إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2018.

من هنا يطرح الكتاب ـ كما يرى مؤلفاه ـ أفكاراً للنقاش تتعلق بمستقبل مسألة شكل الحكم وشكل الدولة في سورية وسبل حل المشاكل الناجمة عن تأزم العلاقات وفقدان الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري

مع التشديد على إعلاء روح المواطنة السورية التي تبقى الضامن الوحيد لجميع السوريين، وكذلك الحرص على ان يكون النظام المرتجى لسورية المستقبل تشاركياً ومانعاً لإعادة إنتاج الاستبداد مجدداً. ويعتبر مؤلفا الكتاب أن هناك العديد من البلدان التي مرت بظروف مماثلة للحالة السورية، وأن الحل الأنسب للوضع السوري يكمن في البحث عن سبل قيام نظام حكم برلماني ديمقراطي لامركزي يُعنى بشؤون المحافظات والمدن كافة. والواقع، أنه بُحث في أشكال أنظمة الحكم التي يمكن اعتمادها في سورية المستقبل، وطرحت صيغة الفدرالية لمقاربة الأزمة والتوفيق بين التنوع والحفاظ على الوحدة الجغرافية. لكن هذه الصيغة التي طرحت من جانب روسيا كمشروع للتداول في مقابل دعوات أمريكية لتقسيم سورية، رفضتها مختلف الأطراف بما في ذلك المعارضة السورية، ولم يتلقفها سوى الأكراد. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تركيا ترفض قيام أي إدارة ذاتية للأكراد في شمال شرق سورية على الحدود التركية، وتؤيدها إيران في ذلك، أي أن الأزمة السورية بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية أكثر تعقيداً مما يتم تداوله من مشاريع جاهزة أو معلبة للخروج من الأزمة.

(2)

David Martin Jones

History's Fools: The Pursuit of Idealism and the Revenge of Politics

London: C Hurst and Co Publishers Ltd, 2019. 288 p.

أعلنت نهاية الحرب الباردة عن نظام عالمي جديد، تسوده الديمقراطية الليبرالية وتتراجع فيه حدة الصراع الأيديولوجي، لتنطلق السياسة العلمانية العالمية ـ المفترض أن تسود العالم ـ كما رُوّجت منذ نهاية القرن العشرين مع ما تحمله من أدبيات عالمية للسوق وما تتصف به من طوباوية. لكن الواقع، أن هذه النظرة العالمية الأحادية القطب التي رُوج لها والقائمة على القيم المشتركة والأسواق المفتوحة والحدود المفتوحة والعدالة الاجتماعية المجردة، ما لبث أن تبين أنها في حالة يرثى لها. فماذا حدث؟

ديفيد مارتن جونز أستاذ العلوم السياسية بجامعة كوينزلاند الأسترالية يسعى للإجابة عن هذا التساؤل في كتابه هذا، متناولاً السياسات والممارسات الغربية المتعلقة بالأفكار التي رَوجت لمعايير الليبرالية منذ نهاية القرن العشرين. ويرى في هذا السياق، أن الغرب الليبرالي في سعيه للوصول إلى حلول «عقلانية» للمشاكل العالمية التي تعود بالنفع على البشرية جمعاء، تنازل عن السيادة للمؤسسات العابرة للحدود بأسلوب بيروقراطي، وذلك بدلاً من التمسك بالقيم المؤسساتية والثقافية التي كان لها الفضل في ازدهار الغرب وحريته السياسية، فكان التشكيك في السياسات الليبرالية المعولمة في داخل الدول الغربية نفسها سيد الموقف. ومع فشل النخب الغربية العابرة للحدود الوطنية في فهم العالم ـ غير الغربي ـ كما هو بالفعل، بدلاً من النظر إليه كما يرغبون في أن يكون، فشل الغرب في معالجة وتفهم رفض المعايير الليبرالية من قبل «الآخرين» غير الغربيين. وساد الارتباك السياسي والاقتصادي نتيجة هذا الفشل المزدوج ـ في الداخل الغربي والخارج ـ وتلاشى الترويج والتسليم بمعايير الليبرالية.

من هنا يدعو المؤلف إلى إعادة النظر في السياسات الغربية الخارجية بما يتوافق

والقيم الطوباوية التي أسهمت في تطور المجتمعات الغربية وبما يؤدي إلى إقناع «غير الغربيين» بـ «الحلول العقلانية» للمشاكل العالمية التي تعود بالنفع على البشرية جمعاء.

(3)

Jessica Trisko Darden

Aiding and Abetting: U.S. Foreign Assistance and State Violence

Stanford, CA: Stanford University Press, 2019. 216 p.

تُعد الولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الخارجية في العالم. مع ذلك، كان هناك القليل من التحقيق في كيفية تأثير هذه المساعدة على سياسات ومجتمعات الدول المتلقية للمساعدات. من هنا ترصد الاستاذة الجامعية والخبيرة في شؤون المساعدات الخارجية الأمريكية جيسيكا تريسكو داردن في كتابها هذا مساهمة المساعدات الخارجية الأمريكية في العنف والقمع الحكومي الذي يمارس في الدول المتلقية، علماً أن هذه المساعدات كان قد أعلن عن تخصيصها لتحسين الظروف السياسية والإنسانية في هذه الدول.

وقد اعتمدت مؤلفة الكتاب على أربعة عقود من البيانات حول المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، لتؤكد أن هذه المساعدات الخارجية أضرت بالدول المتلقية أكثر مما نفعت. وتوضح أن العديد من سياسات المساعدات الخارجية، ولا سيما في فترة الحرب الباردة، تحولت إلى دعم للدكتاتوريين أصدقاء الولايات المتحدة الذين تدافعوا للحفاظ على المصالح الأمريكية، مقابل إطلاق أياديهم لقمع الحريات وممارسة شتى أنواع التنكيل بشعوبهم وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بعد أن حولوا هذه المساعدات التنموية لتعزيز ترسانة القمع العسكرية.

وعليه، تدعو المؤلفة صانعي السياسة في الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في برامج المساعدات الخارجية الأمريكية منذ إدارة ترومان حتى الآن لما لها من تأثير سلبي في سياسات واقتصادات البلدان المتلقية، إضافة إلى الآثار السلبية على مكانة الولايات المتحدة، إذ غالباً ما يروَّج لهذه المساعدات بوصفها رسالة لتعزيز القيم الأمريكية في الخارج، لكنها لا تلبث أن تتحول إلى دكتاتوريين اعتُبروا في خانة الأصدقاء للولايات المتحدة وأمعنوا في قمع شعوبهم. وتعتبر المؤلفة ـ وهذا رأي مُختلف عليه وغير مسلَّم به ـ أن آثار المساعدات الخارجية الأمريكية في الدول المتلقية كانت لها في الغالب عواقب «غير مقصودة».

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

Philip Smyth,

«Iran Is Losing Iraq's Tribes,»

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 3221 (4 December 2019).

يتناول هذا المرصد السياسي الاحتجاجات المتصاعدة في مختلف أرجاء العراق واستقالة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في نهاية الأسبوع الماضي، ليسلط الضوء على مستقبل النفوذ الإيراني في بغداد.

ويعتبر المرصد أن تصاعد الاحتجاجات القبلية الشيعية منها ـ مثل قبيلة الخفاجي ـ والمختلطة ـ السنية الشيعية ـ مثل قبائل الخزرج وشمّر، تشير إلى أن هذه القبائل بدأت تتراجع أكثر فأكثر عن ولاءاتها الإيرانية، وذلك بصورة جزئية رداً على أفعال ارتكبتها قوى متحالفة مع إيران بحق قادة القبائل، وكذلك لأن هذه القوى فشلت في توفير الأمن المناسب أو كبح الفساد.

وعليه يرى المصدر أنه في حين تواصل طهران مسعاها لجمع الحكومة العراقية والسيطرة عليها، قد تكون قوة القبائل مصدر تفوّق على القوى المتحالفة مع إيران بمن فيهم «قوات الحشد الشعبي». لذا يدعو الولايات المتحدة ـ التي طالما ركزت على توفير الحلول الأمنية والعسكرية للحكومة المركزية في بغداد ـ إلى توسعة تركيزها ليشمل إعادة تدريب وتجهيز بعض الفصائل التابعة للقبائل المحلية في مواجهة قوة إيران.

وإذ يعتبر أن الأمر الأكثر أهمية يتطلب الاهتمام بموضوع غياب الخدمات والوظائف الذي يثير سخط المجموعات القبلية، يدعو واشنطن إلى مراقبة شبكات المحسوبية الخاصة بالقبائل التي أنشئت ضمن الحكومة العراقية بغية تلبية حاجاتها من الخدمات والوظائف، ليشير إلى أن التعامل مع هذه الشبكات لم يعد كما كان في الماضي، إذ يتم العمل على إبقائها خارج الحكومة على نحو متزايد الآن. وعليه، يمكن للولايات المتحدة ـ في ظل بيئة سياسية مماثلة ـ أن تقوم ـ من خلال منظمات غير حكومية أوروبية ودولية ومحلية خاضعة للتدقيق ـ بتدريب الشخصيات القبلية في الحكم وتوفير الخدمات وتقديم معدات البنية التحتية الضرورية. ويتطلب مثل هذا المسعى تركيزاً أدق في واشنطن، لا يقتصر على المستوى الاستراتيجي فحسب، بل يكون على مستوى المدن والقرى.

وفي سياق منافسة ومواجهة النفوذ الإيراني في العراق، يدعو المرصد المسؤولين الأمريكيين للاعتراف بأن المنشورات والبرامج التلفزيونية العربية لا تتطرق إلا نادراً إلى المشاكل القبلية. ومن شأن تصعيد هذه المسائل والإضاءة عليها في وسائل إعلام مستقلة قائمة أو مدعومة من الولايات المتحدة على غرار «الحرة العراق» أن يمنح القبائل صوتاً إضافياً. كما يمكنه أن يُظهر أن تدخل الولايات المتحدة في العراق أخف وأكثر مراعاة وجدوى من مقاربة إيران «المتشددة».

(2)

Omar H. Rahman,

«From Confusion to Clarity: Three Pillars for Revitalizing the Palestinian National Movement,»

Brookings (12 December 2019).

يُعنى هذا التقرير بأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية الناجمة عن فشل محادثات السلام الهادفة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ووصول اتفافيات أوسلو إلى طريق مسدود، لا بل تحولها إلى عبء على السلطة الفلسطينية في ظل استمرار توسع الاستيطان الإسرائيلي وإلزام السلطة الفلسطينية بالتعاون والتنسيق الكامل مع سلطات الاحتلال في شتى المجالات، ولا سيما الأمنية منها والاقتصادية في ظل دعم أمريكي غير مسبوق لتشريع الاحتلال الإسرائيلي وانقسام فلسطيني يمعن في إضعاف الموقف الفلسطيني وتأزيمه.

من هنا يدعو التقرير الفلسطينيين إلى إعادة ترتيب أمورهم الداخلية من خلال أجندة وطنية جديدة والتخلص من الالتباس الذي يسود المؤسسات والتمثيل الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية مع سلطات الاحتلال نتيجة اتفاقيات أوسلو، وذلك من أجل تفعيل أنشطة الحركة الوطنية الفلسطينية ووضع رؤية واضحة جامعة لمستقبل أفضل. وعليه يوصي التقرير بما يلي:

1 ـ فصل السلطة الوطنية الفلسطينية عن منظمة التحرير الفلسطينية بما يؤدي إلى منع المسؤولين الفلسطينيين من تبوؤ مناصب قيادية في كلتا المؤسستين، وتوضيح وضع ودور كل منهما واستعادة منظمة التحرير الأسبقية في مجال السياسة الوطنية وصنع القرار. ولا بد في هذا السياق، من أن يتم تصحيح خطأ الاندماج بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير من خلال إقامة مقر لمنظمة التحرير خارج الأراضي الفلسطينية، وذلك كي لا تخضع منظمة التحرير لهيمنة سلطات الاحتلال التي تقوض يومياً شرعية السلطة الفلسطينية لدى الفلسطينيين.

2 ـ إنشاء قيادة فلسطينية موثوقة من خلال المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، ولا سيّما بين حركتي فتح وحماس، وإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لتكون أكثر تمثيلاً.

3 ـ إجراء إعادة تقييم للعلاقة الفلسطينية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي خارج إطار عمل أوسلو بالارتكاز على عدم التعاون، ذلك أنه لا يمكن الاستمرار في قبول ازدواجية مقاربة أوسلو التي تقدم إسرائيل كشريك للفلسطينيين ومحتلة لهم في الوقت عينه.

(3)

Paul B. Stares,
«Conflict to Watch in 2020,»
Council on Foreign Relations (18 December 2019).

يرصد هذا التقرير السنوي الصادر عن مركز العمل الوقائي التابع لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي النزاعات التي يمكن أن تنشأ أو تتصاعد خلال عام 2020، والتي تثير اهتمامات الولايات المتحدة وتؤثر في سياساتها الخارجية وصولاً إلى تدخلها العسكري.

ويتناول التقرير التهديدات للولايات المتحدة التي يستمر الخبراء الأمريكيون بالنظر إليها باهتمام للسنة الثانية على التوالي، وأبرزها الهجوم السيبراني التخريبي للغاية على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك النظم الانتخابية، وهو أعلى درجة من المخاوف المتعلقة بالأمن الداخلي. وعلى صعيد المواجهات العسكرية، تظل المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران أو كوريا الشمالية أو الصين في بحر الصين الجنوبي أكبر المخاوف في الخارج.

كما صنف التقرير ثلاثة تهديدات تثير اهتمامات الولايات المتحدة عام 2020، هي: العنف المرتبط بالجريمة المنظمة في المكسيك؛ خطر التعرض للجماهير والهجرة من المثلث الشمالي (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس)؛ وتصاعد الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في فنزويلا.

وعلى غرار السنوات السابقة، اعتبر التقرير أن أفريقيا والشرق الأوسط هما أكثر المناطق تعرضاً للأزمات في عام 2020. ومع ذلك، فقد تم تصنيف نزاع واحد فقط على أنه له تأثير كبير في الولايات المتحدة:

مواجهة مسلحة بين إيران والولايات المتحدة أو مواجهة واحدة مع حلفائها.

وفي ما يلي أبرز الصراعات التي تنظر إليها الولايات المتحدة باهتمام العام المقبل:

أولاً: الصراعات التي لها تأثير مرتفع على الولايات المتحدة واحتمال تصاعدها معتدل، وهي:

ـ هجوم إلكتروني هائل للغاية على البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة، بما في ذلك أنظمتها الانتخابية.

ـ هجوم إرهابي واسع النطاق على الولايات المتحدة أو حليف لها من جانب منظمة إرهابية أجنبية.

ـ مواجهة مسلحة بين إيران والولايات المتحدة أو أحد حلفائها بشأن تورط إيران في النزاعات الإقليمية ودعم مجموعات بالوكالة المتشددة.

ـ أزمة حادة في شبه الجزيرة الكورية عقب انهيار مفاوضات نزع السلاح النووي وتجديد تجارب الصواريخ بعيدة المدى.

ـ مواجهة مسلحة في المناطق البحرية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بين الصين وواحد أو أكثر من المطالبين بجنوب شرق آسيا (بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفيليبين وتايوان وفيتنام).

ـ أزمة حادة بين روسيا وأوكرانيا عقب القتال المتزايد في شرق أوكرانيا و/أو اشتباك عسكري كبير في المناطق المتنازع عليها.

ـ تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في المثلث الشمالي (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس)، وهذا يؤدي إلى زيادة تدفقات الهجرة إلى الخارج.

ثانياً: الصراعات التي لها تأثير معتدل في الولايات المتحدة واحتمال تصاعدها مرتفع، وهي:

ـ تكثيف العنف المتصل بالجريمة المنظمة في المكسيك.

ـ تفاقم عدم الاستقرار السياسي في العراق بسبب التوترات الطائفية الأساسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

ـ تصاعد العنف بين تركيا ومختلف الجماعات المسلحة الكردية داخل تركيا و/أو في سورية.

ـ استمرار فرض السيطرة العنيفة من قبل الحكومة السورية وهذا يؤدي إلى المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين وزيادة التوترات بين الأطراف الخارجية المتورطة بالنزاع.

ـ تزايد العنف وعدم الاستقرار السياسي في أفغانستان بسبب استمرار تمرد طالبان والانهيار المحتمل للحكومة.

ـ تصاعد الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في فنزويلا وهذا يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة وزيادة تدفق اللاجئين □

الملف الإحصائي الرقم (142)

الصناعة في البلدان العربية: مؤشرات مختارة

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

يُعنى هذا الملف الإحصائي بقطاع الصناعة في البلدان العربية، لما له من دور حيوي في الاقتصاد العربي، ولا سيما في البلدان العربية المصدرة للنفط التي تعتمد أساساً على الصناعات الاستخراجية المرتبطة بمستويات استهلاك الطاقة وأسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بنسبة 31.9 بالمئة عام 2017 (بالأسعار الجارية) نتيجة تحسن أسعار النفط. كذلك ساهم القطاع الصناعي في توفير فرص العمل لنحو 17.7 بالمئة من القوى العاملة العربية، إضافة إلى دفع جهود ومعدلات التنمية والتجارة الخارجية وزيادة الدخل القومي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي عام 2017 أكثر من ألفي دولار مقارنة بنحو 1700 دولار عام 2016[1].

إلا أنه على الرغم من أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الصناعة في اقتصادات البلدان العربية، فإنه لا يزال يعاني العديد من التحديات. وتظهر **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية** الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 2019 أن مستويات إنتاج الصناعات الاستخراجية في معظم البلدان العربية شهدت تراجعاً مستمراً منذ عام 2012 إذا ما احتسبت بالأسعار الثابتة لعام 2005، وكذلك حال الصناعات التحويلية منذ عام 2014[2].

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018** (القاهرة: الأمانة العامة، 2018)، ص 67 ـ 78.

(2) المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، العدد 10 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2019)، ص 4.

يعرض الجدول الرقم (1) للقيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، فيما يعرض الجدول الرقم (2) للنسب المئوية للعاملين في القطاع الصناعي من إجمالي العمالة في البلدان العربية.

أما الجدول الرقم (3) فيعنى بنصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في البلدان العربية. وبينما يعرض الجدول الرقم (4) لمستوى إنتاج الصناعات الاستخراجية أو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، يتناول الجدول الرقم (5) مستوى إنتاج الصناعات التحويلية أو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية. ويقدم الجدول الرقم (6) بيانات بمساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، بينما تظهر بيانات الجدول الرقم (7) مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول الرقم (1)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته

في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 2017(*)

(بالأسعار الجارية)

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
الأردن	930	2.3	6,451	16.1	7,381	18.4
الإمارات	70,007	18.2	35,861	9.3	105,868	27.6
البحرين	4,741	13.4	6,562	18.6	11,303	32.0
تونس	1,278	3.2	5,421	13.6	6,699	16.8
الجزائر	32,768	19.2	7,339	4.3	40,107	23.5
جيبوتي	7	0.4	57	3.0	65	3.3
السعودية	174,638	25.4	88,367	12.9	263,005	38.3
السودان	9,617	7.8	8,311	6.7	17,929	14.5

يتبع

تابع

سورية	...	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	72,736	37.8	4,448	2.3	77,184	40.1
عُمان	22,291	30.9	6,927	9.6	29,217	40.5
فلسطين	57	0.4	1,543	10.6	1,600	11.0
قطر	54,864	32.7	15,606	9.3	70,470	42.0
القمر	...	...	35	5.7	35	5.6
الكويت	50,647	42.2	8,364	7.0	59,011	49,4
لبنان	216	0.4	4,409	8.4	4,625	8.8
ليبيا	18,816	43.0	1,270	2.9	20,087	45.9
مصر	18,347	9.4	32,020	16.4	50,366	25.9
المغرب	2,510	2.3	17,266	8.9	19,776	18.0
موريتانيا	287	6.4	351	7.9	638	14.3
اليمن	439	2.3	1,964	10.5	2,403	12.8
مجموع البلدان العربية(**)	**535,195**	**21.7**	**252,575**	**10.2**	**787,770**	**31.9**

ملاحظات:

(*) يشكل استخراج النفط والغاز والفحم الحجري والحديد الخام وإنتاج الفوسفات الزنك وخام النحاس أبرز الصناعات الاستخراجية في الوطن العربي، بينما تشمل الصناعات التحويلية، صناعة مواد البناء كالإسمنت والحديد والصناعات الهيدروكربونية كتكرير النفط والصناعات البتروكيميائية وصناعات أخرى كالسكر والصناعات الصغيرة والمتوسطة (مثل الصناعات الحرفية والجلدية والملبوسات وصناعة السجاد والفخارات والأدوات المنزلية وغيرها من الصناعات المحلية).

(**) باستثناء سورية والصومال وجزر القمر التي لا تتوافر بيانات حولها. واعتمدت البيانات كما وردت من مصدرها حرصاً على مطابقة الأرقام.

(...) غير متوافر.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018** (القاهرة: الأمانة العامة، 2018)، الملحق الرقم (3/4)، ص 322.

الجدول الرقم (2)

مساهمة العاملين في القطاع الصناعي في إجمالي العمالة في البلدان العربية(*)

(نسبة مئوية)

السنة	2010	2016	2019
الأردن	13.0	13.9	25
الإمارات	9.5	9.1	23
البحرين	24.9	22.1	35
تونس	30.6	32.3	33
الجزائر	33.1	32.5	31
جيبوتي	8.2	10.7	8
السعودية	8.3	10.0	24
السودان	7.9	9.2	15
سورية	31.5	37.4	29
الصومال	...	...	6
العراق	15.1	15.6	24
عُمان	8.0	6.9	36
قطر	54.4	23.8	54
القمر	...	...	14
الكويت	14.4	30.0	25
لبنان	28.5	28.6	22
ليبيا	21.9	21.3	27
مصر	24.5	12.1	27
المغرب	28.4	29.5	22
موريتانيا	5.4	7.2	11
اليمن	8.7	7.4	10

ملاحظات:

(*) باستثناء فلسطين والصومال.

(...) غير متوافر.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018**، الملحق الرقم (17/2)، ص 305.

بالنسبة إلى بيانات العام 2019، انظر: موقع البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS>

تمت زيارة الموقع بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

الجدول الرقم (3)

نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في البلدان العربية 2017

(بالأسعار الجارية)

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية الصناعية (بالمئة)
الأردن	7,381	735	22,329	1.3
الإمارات	105,868	11,507	181,354	3.0
البحرين	11,303	7,531	62,679	1.4
تونس	6,699	585	5,079	0.5
الجزائر	40,107	961	10,338	0.7
جيبوتي	65	63	1,588	0.3
السعودية	263,005	8,065	237,520	4.6
السودان	17,929	439	17,964	1.6
سورية	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...
العراق	77,184	1,986	49,087	2.8
عُمان	29,217	6,407	175,702	5.9
فلسطين	1,600	323	...	...
قطر	70,470	25,757	153,819	1.8
القمر	35	43	...	...
الكويت	59,011	13,114	89,294	1.7
لبنان	4,625	1,216	7,473	0.3
ليبيا	20,087	2,068	28,335	1.5
مصر	50,366	541	5,780	0.9
المغرب	19,776	567	7,527	0.9
موريتانيا	638	161	4,144	1.2
اليمن	2,403	85	1,302	0.4
مجموع البلدان العربية(*)	**787,770**	**2,081**	**27,981**	**1.8**

ملاحظات:

(*) باستثناء سورية والصومال اللتين لا تتوافر بيانات حولهما.واعتمدت البيانات كما وردت من مصدرها حرصاً على مطابقة الأرقام.

(...) غير متوافر.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018**، الملحق الرقم (4/4)، ص 323.

الجدول الرقم (4)

مستوى إنتاج الصناعات الاستخراجية أو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية(*)

(الدولار الأمريكي)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	131.9	123.5	116.3	123.0	102.2	101.2	104.6
الإمارات	7,704.5	8,061.5	8,187.9	8,433.6	9,185.5	9,329.9	9,010.5
البحرين	2,988.1	2,691.8	3,058.9	3,145.4	3,180.4	3,066.8	2,926.3
تونس	160.0	152.2	137.8	154.6	152.8	145.6	136.1
الجزائر	1,022.0	967.7	888.0	854.0	894.2	940.4	912.5
جيبوتي	63.5	64.8	67.2	70.3	62.2	66.9	68.2
السعودية	5,690.9	5,876.1	5,677.9	5,623.3	5,578.4	5,605.0	5,313.4
السودان	23.2	23.6	21.5	22.8	23.5	25.3	22.7
سورية	349.2	222.1	144.7	143.6	161.2	159.9	168.3
الصومال	1.6	1.5	1.5	1.5	1.2	1.3	1.3
العراق	1,359.2	1,493.0	1,498.2	1,470.2	1,181.3	1,372.0	1,371.2
عُمان	6,101.6	5,750.4	5,377.3	4,982.0	4,933.4	4,805.5	4,586.2
قطر	30,566.0	29,001.3	27,570.0	26,079.2	24,623.6	23,550.2	22,687.6
القمر	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	14,051.6	14,714.5	13,997.3	13,496.1	11,254.8	11,192.9	10,236.2
لبنان	247.7	244.6	244.5	310.8	251.1	262.7	242.6
ليبيا	1,674.7	4,639.5	2,130.9	1,533.9	2,130.9	4,639.5	1,674.7
مصر	248.2	245.4	235.2	216.9	198.7	186.6	180.3
المغرب	92.3	86.1	91.8	94.8	98.2	107.8	118.5
موريتانيا	152.4	146.6	161.5	164.5	168.3	159.9	159.2
اليمن	172.0	146.9	153.3	154.4	105.8	88.8	70.9

ملاحظات:

يعبّر مستوى الإنتاج عن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة أو قيمة إنتاج الصناعات الاستخراجية، وهي تشمل صناعات إمدادات الكهرباء والمياه بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2005.

(...) غير متوافر.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، العدد 10 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2019)، الجدول الرقم (1 ـ 1)، ص 7.

الجدول الرقم (5)

مستوى إنتاج الصناعات التحويلية أو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية(*)

(دولار أمريكي)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	397.3	390.5	383.6	377.3	344.6	338.2	333.0
الإمارات	2,475.5	2,562.4	2,553.8	2,606.9	2,853.2	2,954.4	3,011.4
البحرين	2,209.0	2,268.2	2,315.2	2,391.6	2,352.4	2,382.4	2,298.7
تونس	530.5	533.8	535.5	549.3	515.8	512.6	510.8
الجزائر	158.6	162.1	184.5	219.7	221.9	225.7	230.9
جيبوتي	22.9	24.8	25.3	26.3	26.8	29.4	31.3
السعودية	1,703.8	1,740.2	1,765.1	1,869.4	1,821.9	1,838.3	1,824.8
السودان	96.4	90.9	92.8	93.7	76.6	77.6	78.1
سورية	47.8	31.0	20.4	20.0	22.3	22.1	23.2
الصومال	5.8	5.7	5.6	5.7	4.6	4.6	4.6
العراق	44.4	44.1	39.5	45.2	48.6	45.4	55.4
عُمان	1,454.0	1,351.2	1,262.6	1,157.4	1,133.6	1,078.3	1,029.1
قطر	4,497.0	4,654.6	4,648.9	4,626.5	4,207.5	4,023.4	4,032.1
القمر	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	2,224.5	2,556.2	2,434.1	2,183.3	1,907.4	2,221.0	2,170.2
لبنان	485.3	472.8	473.1	597.0	496.2	451.6	433.9
ليبيا	104.8	344.0	153.7	107.5	55.2	41.2	66.8
مصر	258.9	256.4	258.0	274.9	235.6	232.7	232.9
المغرب	421.9	423.2	414.3	412.3	345.1	350.2	351.7
موريتانيا	54.9	56.5	55.8	59.8	54.2	47.9	48.1
اليمن	55.4	58.0	60.3	56.8	16.2	14.4	13.2

ملاحظات:

(*) يعبّر مستوى الإنتاج عن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة أو قيمة إنتاج الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2005.

(...) غير متوافر.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، الجدول الرقم (2 ـ 1)، ص 8.

الجدول الرقم (6)

مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي(*)

(نسبة مئوية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	6.5	5.9	4.9	5.4	5.9	5.5	5.5
الإمارات	40.2	40.3	38.1	35.1	25.4	23.0	26.1
البحرين	29.1	27.0	28.1	26.2	15.7	13.4	14.7
تونس	9.1	9.2	8.8	8.3	6.7	4.9	3.9
الجزائر	38.0	36.6	32.3	29.4	21.1	19.0	21.5
جيبوتي	3.5	4.9	5.2	5.2	5.1	6.2	6.1
السعودية	49.5	48.8	45.3	41.3	26.0	23.7	26.2
السودان	12.8	5.8	6.1	8.2	8.0	8.8	8.6
سورية	22.9	21.5	22.2	22.2	22.0	22.1	22.1
الصومال	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.6
العراق	54.6	51.5	48.2	48.3	32.8	35.5	43.8
عُمان	51.0	50.3	48.3	45.4	34.6	28.9	31.6
قطر	57.5	56.3	53.8	49.8	37.7	31.0	33.3
القمر	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	58.3	60.0	58.6	54.9	40.3	41.9	45.2
لبنان	3.1	3.8	3.8	3.9	2.8	2.7	2.5
ليبيا	45.7	54.1	53.4	51.1	20.6	58.0	56.7
مصر	16.5	19.0	18.9	18.9	14.9	10.2	11.7
المغرب	6.0	5.9	5.5	4.8	5.0	4.5	4.8
موريتانيا	34.7	28.2	30.0	31.0	7.3	12.5	13.2
اليمن	28.3	23.5	23.7	25.2	5.4	5.0	11.4

ملاحظات:

(*) تعبّر عن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، وهي تشمل إمدادات الكهرباء والمياه.

(...) غير متوافر.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، الجدول الرقم (5 ـ 11)، ص 13.

الجدول الرقم (7)

مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي(*)

(نسبة مئوية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	18.4	17.8	18.4	18.0	17.5	19.1	19.2
الإمارات	8.2	8.4	8.4	8.5	8.8	9.0	8.8
البحرين	15.0	15.0	14.8	14.9	17.5	18.0	18.6
تونس	17.3	16.8	16.6	16.0	16.6	14.9	14.9
الجزائر	3.7	3.7	3.9	4.1	4.5	4.4	4.4
جيبوتي	3.3	3.2	3.1	2.4	2.4	3.9	4.1
السعودية	10.0	9.8	10.0	10.8	12.4	12.9	12.8
السودان	9.7	9.5	9.7	9.6	8.5	8.4	8.5
سورية	4.6	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
الصومال	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.2	2.2
العراق	2.8	2.7	2.3	2.9	1.8	2.2	2.4
عُمان	10.6	10.0	9.7	9.3	9.2	9.8	10.2
قطر	9.2	10.1	9.7	9.8	9.3	9.0	9.3
القمر	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	5.0	5.3	5.3	5.2	5.8	7.2	7.0
لبنان	8.2	7.9	8.2	13.4	9.1	8.6	8.6
ليبيا	2.0	4.6	4.1	3.5	3.7	3.4	3.3
مصر	16.5	15.8	15.6	16.4	16.5	16.8	16.4
المغرب	16.8	16.5	17.0	18.2	18.2	15.8	15.7
موريتانيا	6.8	7.4	7.2	7.1	8.8	7.8	8.8
اليمن	7.8	8.6	8.2	8.2	10.4	10.8	9.8

ملاحظات:

(*) تعبّر عن القيمة المضافة للصناعات لتحويلية من القيمة المضافة الإجمالية.

(...) غير متوافر.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية**، الجدول الرقم (6 ـ 1)، ص 14.